

خلف الستار

التجارة غير المشروعة بالأسلحة النارية، والمتفجّرات والذخيرة على الإنترنت المُظلم

جياكومو بيرسي باولي (Giacomo Persi Paoli)، جوديث ألدريدج (Judith Aldridge)، ناثان راين (Nathan Ryan)، ريتشادر ورنز (Richard Warnes)



خلف الستار

التجارة غير المشروعة بالأسلحة النارية، والمتفجّرات والذخيرة على الإنترنت المُظلم

جياكومو بيرسي باولي (Giacomo Persi Paoli)، جوديث ألدريدج (Judith Aldridge)، ناثان راين (Nathan Ryan)، ريتشادر ورنز (Richard Warnes)

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.rand.org/t/RR2091

تمّ نشر هذا البحث بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا وكامبريدج (Cambridge)، المملكة المتحدة (UK)

مؤسسة RAND Europe هي منظمةٌ غير ربحية تساعد على تطوير السياسات العامة وتحسين عملية اتخاذ القرارات من خلال أبحاثها ودراساتها. لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

ادعم مؤسسة RAND
تبرّع بمساهمةٍ خيريةٍ معفاةٍ من الضريبة على
www.rand.org/giving/contribute

www.rand.org
www.rand.org/randeurope

تمهيد

حَشَدَ الدور المحتمل للإنترنت المُظلم في تيسير تجارة الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات اهتماماً عاماً متزايداً بعد الهجمات الإرهابية الأخيرة في أوروبا. على الرغم من ذلك، تُستَخدَم الأجزاء الخفية والمُظلمة من الإنترنت أيضاً من قِبَل المجرمين وفئات أخرى من الأفراد من أجل شراء أو بيع مجموعة واسعة من الأسلحة والمنتجات ذات الصلة من خلال أسواقٍ ومتاجِر مُشفَّرة.

في حين أنّ استخدام هذه المنصّات كمُيسّرةٍ لتجارة المخدرات غير المشروعة شكّل على نحوٍ متزايدٍ موضوع بحثٍ تناوله عدد من الأكاديميين، لم يتم إنجاز سوى القليل لإجراء تحقيق منهجي لدور الإنترنت المُظلم فيما يتعلّق بتجارة الأسلحة غير الشرعية، بالاستناد إلى الرؤى التي وفّرتها البيانات الأولية.

من أجل معالجة هذه الفجوة، وبهدف دعم صانعي السياسات والقرارات، صمّمت مؤسسة RAND Europe وجامعة مانشستر (University of Manchester) هذا المشروع البحثي، بتمويلٍ من شراكة المملكة المتحدة بشأن البحث حول الصراع والجريمة والأمن (UK Partnership for Conflict, Crime and Security [PaCCS]) في إطار موضوع الجريمة المُنَظّمة العابرة للحدود الوطنية (Transnational Organised Crime) بقيادة مجلس البحث الاقتصادي والاجتماعي (Economic and Social Research Council) بالنيابة عن "الشراكة" (the Partnership). تم التصديق على هذا المشروع رسمياً من قِبل البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (Global Firearms Programme of the United Nations Office for Drugs and Crime)، الذي ساهم أيضاً في الدراسة من خلال توفير تقييمٍ مستقلٍّ لقابلية تطبيق إطار العمل القانوني الدولي على موضوع الاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم. يُعتبر هذا التقييم مرتبطاً بهذه الدراسة.

مؤسسة RAND Europe منظمة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام تساعد على تحسين عملية صنع واتخاذ القرارات من خلال أبحاثها ودراساتها الموضوعيين. ويشمل عملاء مؤسسة RAND Europe الحكومات الوطنية والجيش والمؤسسات المتعددة الأطراف ومنظمات أخرى تحتاج إلى تحليل دقيق ومستقلّ ومتعدد الاختصاصات. تملك مؤسسة RAND Europe، وهي جزء من منظّمة RAND العالمية مكاتب في كامبريدج في المملكة المتحدة (UK) وبروكسيل في بلجيكا.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

الدكتور جياكومو بيرسي باولي (Giacomo Persi Paoli)
قائد البحث،
الدفاع والأمن والبنية التحتية (Defence, Security and Infrastructure)
مؤسسة RAND Europe
Westbrook Centre, Milton Road
Cambridge CB4 1YG
United Kingdom
هاتف: + 44 (1223) 329 353
بريد إلكتروني: gpersipa@rand.org

قائمة المحتويات

الأشكال

المربعات

الجداول

الملخّص التنفيذي

خلفية الدراسة وسياقها

ثمّة جدلٌ دائرٌ حول مدى قيام الأسواق السوداء على شبكة الإنترنت، والتي تُعرف بتسمية "الإنترنت المُظلم"، بصفتها جزء الإنترنت الذي هو غير قابل للبحث باستخدام محرّكات البحث التقليدية والمخفي وراء برمجيات عدم الكشف عن الهوية، بتيسير الاتجار بالأسلحة. ظهرت تفاصيل في وسائل الإعلام بعد حادثة إطلاق النار في ميونخ في العام 2016، تربط الأسلحة المُستَخدَمة من قِبل المهاجمين بالبائعين على أسواق الإنترنت المُظلم. وقد ربط بعض التقارير الإعلامية أيضاً الهجمات الإرهابية في باريس في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 بهذه المنصات. في حين يبدو أن هذه التقارير قد أثارت مخاوف بشأن دور مثل هذه الأسواق على الإنترنت المُظلم في تجارة الأسلحة، يُعتبر الدليل حول هذا الموضوع قولياً إلى حدٍّ كبير، ويعتمد على بيانات ثانوية بحسب ما أُفيد بعد أحداثٍ على غرار الهجمات الإرهابية أو عمليات إنفاذ القانون الناجحة. قليلةٌ هي الأدلّة التجريبية المتوفرة. يهدف هذا التقرير إلى سدّ الفجوة الحالية في المعرفة من خلال استخدام بيانات أوليّة لتحليل حجم تجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم ونطاقها وقيمتها.

أدّى ارتفاع مستوى الاحتيال، وازدياد نشاطات حفظ الأمن، والحجم المنخفض لمبيعات الأسلحة على الإنترنت المُظلم إلى انتشار الحذر في مجتمع الإنترنت المُظلم، إن لم يكن الشكّ الواسع النطاق، حول قابلية استخدام أسواق الإنترنت المُظلم من أجل شراء أسلحة على الإنترنت المُظلم. ومع ذلك، تشير الحالات الأخيرة التي وثّقتها الوكالات الحكومية أو أفادت بها وسائل الإعلام إلى أنّ الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم هو ظاهرة حقيقية.

يهدف هذا التقرير إلى سدّ الفجوة الحالية في المعرفة من خلال استخدام بيانات أوليّة لتحليل حجم تجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم ونطاقها وقيمتها.

ما زالت الأسلحة تُعرض اليوم، بحسب ما أظهرت هذه الدراسة، على عددٍ من الأسواق المُشفّرة ويتم شراؤها من قِبل الأفراد. من خلال التشاور مع ممثلين عن وكالات إنفاذ القانون ومراجعة عددٍ من الحالات، إمّا التي أفادت عنها وسائل الإعلام أو التي تمّ توثيقها في البيانات الصحفية لوكالات إنفاذ القانون (أو لوكالة حكومية أخرى)، حدّد فريق المشروع ثلاثة سياقات عالية المستوى مختلفة ذات صلة بالاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم: الإرهاب، والجريمة المُنظّمة والأشخاص الضعفاء أو "الأشخاص المُصابون بهوس". وتضمّ كل هذه الحالات أحوال أفراد أو مجموعات اشترت أو باعت أسلحة نارية على الإنترنت المُظلم أو حاولت القيام بذلك، على الرغم من اختلاف النوايا.

هدف الدراسة وأغراضها ومنهجيتها

يتمثّل الهدف الشامل من هذه الدراسة بمنح وكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات والقرارات فهماً قائماً على الأدلّة للاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم، من أجل دعم جهودٍ محلية ودولية أوسع تهدف إلى معالجة الاتجار غير الشرعي بالأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى فريق المشروع إلى المساهمة في مجموعةٍ أوسع من الأبحاث الأكاديمية التي تستكشف الأسواق المُشفّرة.

في السياق الوارد وصفه أعلاه، لهذه الدراسة سبعة أغراض:

الأغراض العامة

1. فهم طريقة عمل شراء وبيع الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الإنترنت المُظلم.
2. النظر في قابلية استخدام أسواق الإنترنت المُظلم لبيع الأسلحة النارية وبشكلٍ أكثر تحديداً، مدى مشاركة هؤلاء البائعين في الاحتيال من خلال استلام دفعات عن منتجات لا يقومون بتسليمها أو قد لا يملكونها.

تحليل السوق

3. تقدير حجم تجارة الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الأسواق المُشفّرة ونطاقها، بما في ذلك:
   - أ. عدد أسواق الإنترنت المُظلم التي تُدرج أسلحة نارية ومنتجات وخدمات ذات صلة للبيع وعدد البائعين.
   - ب. صنف ونوع الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة التي يتم الإعلان عنها وبيعها على الأسواق المُشفّرة.
4. تقدير قيمة تجارة الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الأسواق المُشفّرة.
5. تحديد طرقات الشحن وتقنيات الشحن الأكثر شيوعاً.

تحليل التداعيات

6. تحديد التأثير المحتمل للاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم على سوق الأسلحة السوداء الإجمالية، مع التركيز بشكلٍ خاصٍ على ديناميكيات السوق والجهات الفاعلة في السوق.
7. تحديد التداعيات المحتملة لتجارة الأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم بالنسبة لوكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات على المستويين الوطني والدولي على حدٍّ سواء، بما في ذلك التداعيات بالنسبة للصكوك القانونية الدولية القائمة والمصممة لمعالجة تجارة الأسلحة غير الشرعية والجريمة المُنظّمة العابرة للحدود الوطنية.

ولتحقيق هذه الأغراض، استخدم فريق المشروع مقاربة منهجية مختلطة شملت:

- **مراجعة للدراسات السابقة ذات الصلة** بما فيها الدراسات السابقة الأكاديمية التي تمّت مراجعتها من قِبل الأقران، والدراسات السابقة غير الرسمية (غير المنشورة) من منظمات رسمية وحكومية وأخرى ذات صلة، والتي تُعتبر ذات صلة خاصة بهذه الدراسة، والمساهمات الصادرة عن الإنترنت من معلّقين مرموقين وباحثين مستقلّين داخل مجتمع الشبكة المُظلمة.
- **مراجعة موارد الإنترنت الواضح لمجتمع الشبكة المُظلمة** بما فيها المواقع الإلكترونية المُستَخدَمة لتحديد الأسواق وتوفير المعلومات والتعليقات حول التطورات الأخيرة المرتبطة بالأسواق المُشفّرة.
- **مراجعة منتديات مناقشة مجتمع الشبكة المُظلمة** من أجل تسليط الضوء على مسألة الاحتيال من قِبل بائعي الأسلحة النارية.
- **التحقيق الأولي** حول الأسواق المُشفّرة من أجل تحديد تلك التي تبيع الأسلحة النارية. وقد شمل ذلك تحديد الأسواق التي تملك فئة مخصصة من المنتجات بالإضافة إلى أبحاث مُستهدَفة من أجل تحديد وجود قوائم ذات صلة على الأسواق المُشفّرة هذه والتي لا تملك فئة مخصصة من المنتجات.
- **زحف واستخراج وتحليل بيانات الأسواق المُشفّرة** على شكل "آثار رقمية" يتم تخليفها فيما يتعلّق بصفقات السوق. تم الحصول على البيانات باستخدام أداة برمجيات مصممة خصيصاً لزحف واستخراج بيانات الأسواق المُشفّرة.
- **التشاور مع خبراء السياسات وإنفاذ القانون** من خلال ورشة عمل مع الخبراء ومقابلات فردية.

يلخّص الشكل رقم Ex.1 مقاربة البحث لهذه الدراسة.

الشكل رقم Ex.1 لمحة حول مقاربة البحث

جمع البيانات	التحليل الأولي	مصادقة الخبراء	التوليف وإعداد التقارير
• مراجعة الدراسات السابقة • مقابلات تحديد النطاق • تقييم أولي للأسواق • زحف واستخراج (داتاكريبتو [DATACRYPTO])	• ترميز البيانات التي تم الحصول عليها من داتاكريبتو (DATACRYPTO) • التحليل الكمّي والكيفي (الوصفي) (الأولي)	• ورشة عمل الخبراء • مقابلات المتابعة	• إنهاء التحليل • كتابة التقرير ومراجعته

الحدود

يجب النظر في بعض التحذيرات والحدود المرتبطة بالمنهجية لدى تفسير النتائج. ويمكن تلخيصها على الشكل التالي:

- أُجري جمع البيانات خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 25 سبتمبر/أيلول 2017، ويُمثّل لمحة موجزة حول الأسواق المُشفّرة في ذلك الوقت (أي أنّ فريق المشروع لم يجرِ رصداً مستمراً للنشاط على الأسواق المُشفّرة).
- إن أسواق الإنترنت المُظلم التي ترد ضمن فئة **المتجر** لا توفّر المعلومات التي يمكن استخدامها لتقدير المبيعات؛ وبالتالي، تشير التقديرات الواردة في هذه الدراسة حصرياً إلى تحليل البيانات من الأسواق المُشفّرة، ما يؤدي بشكلٍ محتملٍ إلى التقليل من شأن الحجم الإجمالي للتجارة وقيمتها.
- استخدم تقييم إجمالي الإيرادات الناتجة عن المبيعات عبر الإنترنت المُظلم على الأسواق المُشفّرة التغذيات الراجعة التي تركها المشترون كمقياس للمبيعات المؤكّدة؛ ويترافق ذلك مع بعض الحدود علماً أنّه لا وجود لأي موجب يلزم البائعين بترك تغذيات راجعة (أي أنّ التغذيات الراجعة تقلّل من تمثيل المبيعات)، أو قد يستخدم البائعون تقنيات من أجل تضخيم عدد التغذيات الراجعة (أي أنّ التغذيات الراجعة تُفرط في تمثيل المبيعات).
- لم يجرِ تحليلٌ للصور على المنتجات المُدرجة، بسبب عدم القدرة على استخراج الصور بواسطة الأداة المتوفّرة؛ قد يكون لذلك أثر على المعلومات الناتجة من خلال التحليل الكيفي (الوصفي) وعلى القدرة على التحقق بالمقارنة من خلال التحليل المرئي من دقّة المعلومات المُضمَّنة في وصف القوائم.
- بالنظر إلى عدم إمكانية تحديد طبيعة بائعٍ بيقين (محتال، أو وكالة إنفاذ قانون أو بائع حقيقي)، من المحتمل أن تشمل النتائج قوائم لا تتطابق مع البائعين الحقيقيين.
- تعتمد المعلومات حول موقع البائع على تحليل حقل "الشحن من" (المُبَلَّغ عنه ذاتياً) في كل قائمة، يكمّلها تحليل المعلومات الإضافية التي يتم الحصول عليها من أوصاف المنتجات عبر الأسواق المُشفّرة. وعلى الرغم من ذلك، تعتمد المعلومات حول موقع المشترين حصرياً على استعداد البائعين المُعلن للشحن إلى بعض المواقع. عندما يكون البائعون على استعداد للشحن عالمياً، لا تتيح المعلومات المتوفّرة التعرّف إلى الوجهة المقصدة المحددة.

ملخّص النتائج الرئيسية من التحليل

بنى فريق المشروع قاعدة الأدلّة على ثلاث ركائز رئيسية: 1) الحجم والنطاق (مثال: ما المتوفر على السوق وبأي كميّات)؛ 2) القيمة (مثال: ما هي أسعار المنتجات المعروضة على سوق الإنترنت المُظلم وما هي قيمة تجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم)؛ 3) طرقات وتقنيات الشحن (مثال: من أين يشحن البائعون، وإلى أين هم على استعدادٍ للشحن – أو، إذا أمكن، أين يقع المشترون وكيف يتم شحن هذه السلع). يُلخّص هذا القسم النقاط الرئيسية الناتجة عن الدراسة المتعلّقة بهذه الركائز الثلاثة وتداعياتها، مع ربطها بأغراض الدراسة.

الأغراض العامة



الغرض رقم 1: فهم طريقة عمل شراء وبيع الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الإنترنت المُظلم.

- ثمّة مصادر إنترنت واضح متعددة لتوجيه المُسْتَخْدِمين المهتمّين في تحديد موقع الأسواق المُشفّرة (من النوعين) واختيارها على الإنترنت المُظلم، كما أيضاً لدعم المشترين في تحديد البائعين الموثوقين. ثمّة في الوقت الحالي نوعان من الأسواق الموجودة على الإنترنت المُظلم حيث يتم عرض الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة وبيعها: الأسواق المُشفّرة والمَتاجِر.

الأسواق المشفّرة تجمع معاً بائعين متعدّدين، والذين تتم تسميتهم باللغة الإنجليزية بمصطلح "vendors"، بإدارة مديري السوق مقابل عمولة على المبيعات. تقدّم الأسواق المُشفّرة خدمات أطراف ثالثة توفّر درجة من حماية الدفع للزبائن: الضمان (حيث لا يتم الإفراج عن المبالغ للبائعين إلا بعد أن يكون الزبائن قد استلموا مشترايتهم ورضيوا عنها) والفصل في نزاعات الأطراف الثالثة. تستخدم الأسواق المُشفّرة العملات المُشفّرة للدفع وتتيح للزبائن تقديم التغذيات الراجعة المرتبطة بمشترياتهم، مع تجميع النقاط وعرضها من قِبل السوق لتوجيه الزبائن في اختيار البائعين الموثوقين والمنتجات ذات التصنيف العالي.

ما إن يتم إنهاء الجزء من الصفقة على شبكة الإنترنت، يجري عادةً شحن المنتجات التي تم شراؤها بالبريد من خلال استخدام تقنيات شحن خاصة للحدّ من خطر الكشف.

ثمّة في الوقت الحالي نوعان من الأسواق المُشفّرة الموجودة على الإنترنت المُظلم حيث يتم عرض الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة وبيعها: الأسواق المُشفّرة والمَتاجِر.

المَتاجِر، والتي تُعرف أيضاً بتسمية "أسواق البائع الواحد"، يتم تأسيسها من قِبل بائعٍ لاستضافة عمليات البيع لهذا البائع وحده. يبيع هؤلاء البائعون مباشرةً للزبائن الذين هم على استعداد لإجراء عمليات الشراء من دون خدمات الأطراف الثالثة التي يتم توفيرها على الأسواق المُشفّرة. بهذه الطريقة، يستطيع البائعون تجنّب العمولات على مبيعاتهم التي تفرضها الأسواق المُشفّرة وتجنّب الخطر المالي الناتج عن "حِيَل الخروج" الخاصة بالأسواق المُشفّرة. تميل المَتاجِر لأن تكون أكثر تخصصاً وغالباً ما تقوم تجارتها على السمعة الطيبة التي يتم اكتسابها عن طريق البيع على الأسواق المُشفّرة لتحقيق ثقة الزبائن. يتاجر عددٌ من مالكي المَتاجِر في الوقت عينه على الأسواق المُشفّرة.

ما إن يتم إنهاء الجزء من الصفقة على شبكة الإنترنت، يجري عادةً شحن المنتجات التي تم شراؤها بالبريد من خلال استخدام تقنيات شحن خاصة للحدّ من خطر الكشف. وفي سياق الأسلحة النارية، غالباً ما تنطوي هذه التقنيات على تفكيك السلاح وشحن القِطَع المختلفة في حُزَم متعددة.

الغرض رقم 2: النظر في قابلية استخدام أسواق الإنترنت المُظلم لبيع الأسلحة النارية وبشكلٍ أكثر تحديداً، مدى مشاركة هؤلاء البائعين في الاحتيال من خلال استلام دفعات عن منتجات لا يقومون بتسليمها أو قد لا يملكونها.

- ثمة أدلة متناقضة فيما يتعلق بانتشار الاحتيال في سياق تجارة الأسلحة النارية على الأسواق المُشفّرة. في حين أنّ التصوّر العام بين المُسْتَخْدِمين هو أنّ البائعين الذين يبيعون الأسلحة النارية هم في الغالب محتالون أو وكالات إنفاذ قانون، يقترح عددٌ من الحالات الأخيرة أنّ البائعين الحقيقيين يعملون أيضاً على الأسواق المُشفّرة. إن البيانات المتوفّرة لا تتيح تحديد مدى حصول الاحتيال تحديداً دقيقاً.
- إن تحليل المقاييس المُسْتَخْدَمة بالطريقة الأكثر شيوعاً من قِبل الباحثين لتقييم احتمال الاحتيال وتصنيفات التغذيات الراجعة وأمد القوائم، لا توفّر أدلة صلبة بما يكفي ليتم بثقة تحديد أن قوائم الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة هي غالباً عمليات احتيال. فعلى سبيل المثال، بالمقارنة مع المخدرات، إن متوسط التغذيات الراجعة بالنسبة للأسلحة النارية هو أقلّ بقليل فحسب؛ في المقابل، إن متوسط التعليقات بالنسبة للذخيرة هو أعلى من متوسط التغذيات الراجعة بالنسبة للمخدرات. بالنظر إلى أمد القوائم، في حين أنّه صحيح أنّ للأسلحة النارية أمدٌ أقصر، بالقيمة المطلقة، إن الأرقام قابلة للمقارنة من حيث المقياس وقد يكون الاختلاف في الأمد ناتجاً عن الطبيعة المختلفة للمنتجات التي يتم بيعها.
- في الختام، بالنظر إلى التأثير المحتمل على الأمن حتّى لمجرّد سلاحٍ واحدٍ يتم بيعه عبر الإنترنت المُظلم، يجب عدم استخدام الإمكانية الأعلى المزعومة للاحتيال كسبب لاستبعاد أو تقليل أهمية المسألة. من منظور تقييم الخطر، كما أيضاً لأغراض صنع السياسات والتخطيط التشغيلي، يوصى في غياب أي مصادر معلومات أخرى، بأن يتم اعتبار كل قائمة وكل بائع حقيقين مع القبول بأنّ جزءاً منهما قد يكون من المحتالين أو وكالات إنفاذ القانون.

تحليل السوق



الغرض رقم 3: تقدير حجم تجارة الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الأسواق المُشفّرة ونطاقها

a. عدد أسواق الإنترنت المُظلم التي تُدرج أسلحة نارية ومنتجات وخدمات ذات صلة للبيع وعدد البائعين

- كان هناك أربعٌ وعشرون سوقاً مُشفّرةً باللغتين الإنجليزية والفرنسية تنشط في خلال فترة تقييمنا. تم بنجاح الوصول إلى ثماني عشرة سوقٍ من بينها (75 في المئة) وفحصها للتأكّد من وجود أدلّة على البيع المرتبط بالأسلحة. ومن أصل الأسواق الثمانية عشرة التي تمّ الوصول إليها، كان لخمس عشرة منها (83 في المئة) قواعد تتيح صراحة، أو لا تُحظّر صراحة، مبيعات الأسلحة. قدّمت تسع أسواق (50 في المئة) للبائعين فئة "أسلحة نارية" مخصصة حيث يستطيع البائعون وضع قوائم، في حين شملت الأخرى أسلحة نارية ومنتجات ذات صلة ضمن فئة عامة (مثال: "أخرى" أو "متفرقات").
- تم تحديد ستّين حساب بائع جرى إدراج قوائم الأسلحة النارية لها عبر كلّ الأسواق التي تم الوصول إليها. باستخدام مطابقة الخصوصية الجيدة جداً (بي جي بي [PGP])، قدّر فريق المشروع بأنّ هذا يُتَرجَم إلى 52 بائع منفرد. باعت الأغلبية العظمى (88 في المئة) على سوق واحدة فقط، في حين يبيع ما تبقّى عبر سوقين اثنتين (8 في المئة) أو ثلاث أسواق (4 في المئة).

b. صنف ونوع الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة التي يتم الإعلان عنها وبيعها على الأسواق المُشفّرة

- من أصل القوائم الثماني مئة وإحدى عشرة ذات الصلة التي تمّ تحديدها من قِبل هذه الدراسة، شكّلت الأسلحة النارية الفئة الأكثر شيوعاً من المنتجات المُباعة. وضمن فئة الأسلحة النارية، المُسدّسات هي إلى حدٍّ بعيدٍ نوع الأسلحة النارية الأكثر شيوعاً، تليها البنادق والمدافع الرشاشة الصغيرة. إنّ أغلبية الأسلحة النارية المعروضة للبيع هي أسلحة حيّة، باستثناء المدافع الرشاشة الصغيرة، حيث تُشكّل الأسلحة المُقلّدة (غير الأصلية) الأغلبية. لا يبدو أنّ حالة السلاح الناري، جديداً كان أم مُستعملاً، ميزةً مهمّةً، بالنظر إلى أنّ أكثر من نصف القوائم لا يقدّم معلومات بهذا الخصوص.

- نادراً ما يتم بيع الذخيرة بشكلٍ منفردٍ وهي غالباً أكثر ما تُباع جنباً إلى جنب مع السلاح الناري، ما يشير إلى أنّه قد يكون للبائعين إمكانية وصول إلى قاعدة إمداد أوسع للمنتجات التي يعرضونها. وينطبق هذا الأمر على القِطَع، والمكوّنات واللوازم.
- ثمّة أمر ذو صلة بشكلٍ خاص ألا وهو واقع أنّ فئة المنتجات الثانية الأكثر شيوعاً تتمثّل بالمنتجات الرقمية. تشمل هذه الأخيرة على حدّ سواء كتيّبات حول كيفية صنع الأسلحة النارية والمتفجرات في المنزل ونماذج ثلاثية الأبعاد لإتاحة الطباعة في المنزل للأسلحة النارية التي تعمل بشكلٍ كاملٍ أو لقِطَعها.
- من منظورٍ كميّ، تُمثّل القوائم الثماني مئة وإحدى عشرة ذات الصلة التي تمّ تحديدها على أنّها ذات صلة لغرض هذه الدراسة 0.5 في المئة فقط من إجمالي عدد القوائم التي تمّ جمعها. يوضح ذلك، من منظورٍ كمّي، كيف أنّ استخدام الأسواق المُشفّرة لبيع الأسلحة هو هامشي، لدى مقارنته بفئات منتجات أخرى.
- لا تتيح قاعدة الأدلّة تحديد مقياس الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم بالمقارنة مع مثيله في العالم الحقيقي غير الافتراضي. ومن جهةٍ أخرى، من منظورٍ كيفي (وصفي)، يبدو أن أسواق الإنترنت المُظلم تعرض على حدّ سواء مجموعة أوسع وأسلحة نارية ذات جودة أفضل مما يمكن الوصول إليه عادةً في الشوارع (على الرغم من أنّ الحالة الأخيرة هي إلى حدٍّ ما خاصة بكل بلد على حده).

الغرض رقم 4: تقدير قيمة تجارة الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الأسواق المُشفّرة

- إن أسعار الأسلحة النارية على الأسواق المُشفّرة هي عامةً أعلى من سعر التجزئة، مع بعض الاختلافات القائمة على العلامة التجارية والطراز.

> إن استخدام الأسواق المُشفّرة لبيع الأسلحة هامشي بالمقارنة مع فئات منتجات أخرى.

- يبدو أنّ الأسلحة المُقلّدة (غير الأصلية) هي أغلى بكثير من سعر التجزئة، وحتّى أعلى من الأسلحة النارية الحقيقية في بعض الأحيان.
- بالنسبة للمسدسات، يبدو أن الحالة (جديدة أو مُستعملة) ليس لها أي تأثير مهمّ على السعر، في حين أنّه، وبالنسبة للبنادق، تُعتبر المنتجات الجديدة بحسب ما هو مُتوقّع أكثر كلفةً من تلك المُستعَملة.
- بالنسبة للمبيعات، وبالاعتماد على التقديرات التي نتجت عن هذه الدراسة، تُنتج الأسلحة النارية (بما فيها قِطَعها ومكوناتها والذخيرة واللوازم)، والمتفجرات والمنتجات الرقمية 136 مبيعاً في الشهر، مع إجمالي إيرادات شهرية في المنطقة تُقدّر بـ80,000 دولار أمريكي. وتأتي أغلبية الصفقات وإجمالي الإيرادات على حدّ سواء من المسدسات، التي يبدو أنها المنتج المُتداول به بالشكل الأكثر شيوعاً.
- من منظور كمّي، إن قيمة التجارة الشهرية بالأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الإنترنت المُظلم هي هامشية بالمقارنة مع المنتجين الآخرين اللذين يتم بيعهما على الأسواق المُشفّرة على حدّ سواء (مثال: كرويثوف وآخرون [Kruithof et al.] [2016] قدروا أنّ قوائم المخدرات أنتجت إيرادات شهرية إجمالية بلغت 14.2 مليون دولار أمريكي) ومع تجارة الأسلحة القانونية. لم تدعم الأدلّة تحليلاً مُقارناً بين قيمة تجارة الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة غير المشروعة على شبكة الإنترنت وفي العالم الحقيقي غير الافتراضي، علماً بأنّه لا تتوفر تقديرات صلبة بشأن الأخيرة.
- بالنسبة لحجم الصفقات الشهرية، وفي غياب معيار معيّن للمقارنة المرجعية، من الصعب تحديد كيفية ارتباط 136 مبيعاً في الشهر على الأسواق المُشفّرة بالسياق الأوسع للاتجار بالأسلحة. وعلى الرغم من ذلك، من منظور تقييم المخاطر، وبالنظر إلى التأثير المحتمل الذي قد يكون للاتجار بالأسلحة على الأمن الداخلي، يمكن اعتبار الحجم كبيراً بما يكفي ليكون مصدر قلق لصانعي السياسات ووكالات إنفاذ القانون.

الغرض رقم 5: تحديد طرقات الشحن وتقنيات الشحن الأكثر شيوعاً

يبقى جزء كبير من وجهات الشحن الأصلية والوجهات المقصد غير محدد. وعلى الرغم من ذلك، يمكن استخلاص بعض الملاحظات الرئيسية من الأدلة:

- تبدو الولايات المتحدة البلد المصدر المهيمن من حيث عدد القوائم وعدد الصفقات الشهرية على حدّ سواء.
- يبدو أن الأغلبية الساحقة للقوائم مفتوحة للوجهات المقصد العالمية، ما يُصعّب تحديد موقع المشترين؛ وحيث تتوفر البيانات، يبدو أن أوروبا هي جهة متلقية رئيسية للأسلحة النارية التي تُباع على الإنترنت المُظلم.
- تشير البيانات إلى أنّ أغلبية تجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم هي دولية بدلاً من أن تكون داخلية.

التدعايات والاعتبارات

على أساس النتائج المُحدّدة أعلاه، ومع الإقرار بحدود منهجيتنا والدور المُعطّل بشكلٍ محتمل الذي يؤديه الاحتيال، من الممكن تلخيص التداعيات والاعتبارات الرئيسية على الشكل التالي:

الغرض رقم 6: تحديد التأثير المحتمل للاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم على سوق الأسلحة السوداء الإجمالية، مع التركيز بشكلٍ خاص على ديناميكيات السوق والجهات الفاعلة في السوق.

- إن الإنترنت المُظلم هو على حدّ سواء عامل مُمَكِّن لتجارة الأسلحة غير الشرعية الموجودة أصلاً على السوق السوداء ومصدر محتمل لتحويل الأسلحة المملوكة بشكلٍ شرعي.
- يبقى مقياس السوق محدوداً، ما يجعل منها خياراً أكثر قابلية للاستمرار وأكثر جاذبية للأفراد والمجموعات الصغيرة بالمقارنة مع المجموعات الإجرامية الأكبر أو الجهات الفاعلة المُسلّحة المُشاركة في صراع.
- يُمَكّن الإنترنت المُظلم التجارة غير الشرعية على المستوى العالمي، بحيث يزيل العوائق الجغرافية بين البائعين والمشترين ويزيد من سلامتهم الشخصية من خلال سلسلة من ميزات عدم الكشف عن الهوية التي تحمي هوية الأفراد المعنيين.
- إن غطاء عدم الكشف عن الهوية الذي توفره بعض الميزات التقنية الرئيسية الخاصة بالإنترنت المُظلم، جنباً إلى جنب مع سهولة الوصول النسبية يزيل أيضاً أغلبية العوائق الشخصية، ما يجعل الإنترنت المُظلم خياراً جذاباً لمجموعة أوسع من أنواع الأفراد الذين قد لا يكونون تابعين لمنظمات إرهابية أو إجرامية أو مُلهمين منها.

تبدو الولايات المتحدة البلد المصدر المهيمن من حيث عدد القوائم وعدد الصفقات الشهرية على حدّ سواء.

الغرض رقم 7: تحديد التداعيات المحتملة لتجارة الأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم بالنسبة لوكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات على المستويين المحلي والدولي على حدٍّ سواء، بما في ذلك التداعيات بالنسبة للصكوك القانونية الدولية القائمة والمصممة لمعالجة تجارة الأسلحة غير الشرعية والجريمة المُنظّمة العابرة للحدود الوطنية.

- تواجه وكالات إنفاذ القانون سلسلةً من التحديات التشغيلية المتعلقة باستراتيجيات التدخّل الرئيسية القائمة من أجل مكافحة هذه المشكلة. في حين يُعتبر بعض هذه التحديات كامناً في الميزات التقنية للإنترنت المُظلم، يمكن تجاوز البعض الآخر من خلال المشاركة النشطة ودعم مجتمع صنع السياسات، على المستويين الوطني والدولي على حدّ سواء.
- على المستوى الوطني، يتوجب على صانعي السياسات التأكّد من إدراك التهديد الذي يطرحه الاتجار غير الشرعي بالأسلحة على الإنترنت المُظلم وحشد الموارد المناسبة لضمان أنّ وكالات إنفاذ القانون تملك الموظفين والتدريب والتجهيز للاستجابة بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، يتوجب على صانعي السياسات

أيضاً أن يأخذوا بعين الاعتبار استراتيجيات على المدى الأطول تركّز على التعليم والوقاية كشكلٍ من التدخّل الناعم.

- تبدأ الاستجابة للاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم بالتنفيذ الدقيق للصكوك الدولية القائمة والمصمّمة من أجل معالجة القضية العامة للاتجار بالأسلحة. توفّر هذه الصكوك مجموعة من إجراءات المراقبة للحد من انحراف الأسلحة النارية المملوكة بشكلٍ شرعيٍّ إلى السوق السوداء وتعقّب الأسلحة النارية غير الشرعية للعودة إلى مالكها القانوني المعروف الأخير، ما يؤمّن معلومات تحقيقية حول نقطة الانحراف.
- تقدّم الصكوك الدولية الحالية التي تُنظّم مختلف جوانب تجارة الأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة قاعدة صلبة أصلاً للاستجابة للتهديد الذي يطرحه الاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم، وإنّما يجب إجراء تحليل مفصّل بشكلٍ أكبر لتحديد المجالات التي قد تطلّب تحديثاً أو تطويراً إضافياً.
- بالاعتماد على تحليل إطار العمل القانوني الدولي الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (والمُرفق بهذا التقرير)، يبدو أنّ صكوك قانونية دولية رئيسية على غرار الاتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة (Organised Crime Convention)، وبروتوكول الأسلحة النارية (Firearms Protocol) ومعاهدة تجارة الأسلحة (ATT) تؤمّن قاعدة قانونية صلبة لوضع إطار للاستجابات الوطنية والدولية للاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم. على الرغم من ذلك، فإن بطء نقل وتنفيذ إطار العمل القانوني الدولي إلى المستوى الوطني، بالإضافة إلى واقع أنّ بعض الأطراف الرئيسية في السوق التي تم تحديدها في هذا التقرير (مثال: الولايات المتحدة) ليست بعد دول أطراف في الصكوك التي تم تحديدها، يحدّ من مدى إمكانية استخدام الأدوات والإجراءات التي توفّرها هذه الصكوك عملياً.

ملاحظات ختامية

أظهرت هذه الدراسة أنّه يمكن الحصول على قيمة كبيرة من خلال استخدام منهجيات تحليل تجريبي للتحقيق في الاتجار بالأسلحة بتمكين من الإنترنت المُظلم. ومع أخذ التحذيرات والحدود التي يجري وصفها على طول هذا التقرير بعين الاعتبار، تُمثّل هذه الدراسة التقييم المنهجي الأوّل القائم على الأدلة للاتجار بالأسلحة النارية (بما في ذلك قِطَعها ومكوناتها واللوازم والذخيرة) والمتفجرات. وعلى الرغم من ذلك، وبالاعتماد على الملاحظات أعلاه، تدعو الحاجة إلى المزيد من البحث لتطوير فهم خصائص السوق بشكلٍ إضافي (مثال: حجم ونطاق وقيمة الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم)، والمنتجات المتوفرة والجهات الفاعلة المعنية (مثال: البائعون والمشترون والمديريون وغيرهم).

على وجه الخصوص، من أجل إنتاج فهمٍ أكثر صلابةً لدور الإنترنت المُظلم في تمكين الاتجار بالأسلحة، يجب الاضطلاع بنشاط رصد مستمر بشكلٍ أكبر. قد ينطوي ذلك على تكرار وصقل جمع البيانات والتحليل اللذين تم عرضهما في هذا التقرير مع الوقت من أجل إنتاج بيانات تاريخية يمكن استخدامها لتحليل الاتجاهات. وقد يمكّن ذلك أيضاً تقييماً أكثر دقة لصلاحية وقابلية تطبيق الأنظمة الحالية الوطنية والدولية لمكافحة الاتجار بالأسلحة، بما فيها السياسات والقوانين والتنظيمات والجهات الفاعلة والموارد.

شُكرٌ وعِرفان

لم يكن هذا التقرير ليُنْجَز لولا دعم العديد من المنظمات والأفراد. نحن ممتنون لشراكة المملكة المتحدة بشأن البحث حول الصراع والجريمة والأمن (UK Partnership for Conflict, Crime and Security [PaCCS]) لتوفير الرعاية للدراسة، وبالأخصّ للدكتور تريسترام ريلاي-سميث (Dr. Tristram Riley-Smith) لتقديمه الدعم المستمر.

ونودّ أيضاً أن نُعرب عن امتناننا لسيمونيتا جراسي (Simonetta Grassi) وماريكي بيوتنر (Mareike Buettner) في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لمساهمتهما في الدراسة من خلال تأليف تحليلٍ مستقلٍ لإطار العمل القانوني الدولي (مُرفَق على شكل ملحق بهذا التقرير)، ولدعمهما في زيادة تأثير هذه الدراسة ومكانتها من خلال تنظيم حَدَثين في فيينا بمناسبة الدورة الثامنة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية (Eighth Session of the Conference of the Parties to the UN Convention against Transnational Organized Crime) (أكتوبر/تشرين الأول 2016) والدورة السادسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (26th Session of the Commission on Crime Prevention and Criminal Justice) (مايو/أيار 2017).

ونحن أيضاً نشعر بامتنان خاص لمكتب وزارة الداخلية البريطانية (UK Home Office)، ولجنة الجريمة الوطنية في المملكة المتحدة (UK National Crime Agency)، وشرطة العاصمة لندن (London Metropolitan Police) على مدخلاتها الخبيرة. وعلى وجه الخصوص، نودّ أن نشكر ستيف ويلش (Steve Welsh) من وكالة الجريمة الوطنية (National Crime Agency) (السلوك والتعطيل [Behaviour& Disruption]، مديرية الاستخبارات [Intelligence Directorate] – السلع [Commodities]) ونيكولاس جراي (Nicholas Gray) من وزارة الداخلية (سياسات المخدرات والأسلحة النارية [Drugs & Firearms Policy]، المركز الاستراتيجي للجريمة المنظمة [Strategic Centre for Organised Crime] – مكتب الأمن ومكافحة الإرهاب [Office for Security and Counter-Terrorism]) لمساهمتهما الفكرية على مدى هذه الدراسة ودعمهما في تنظيم ورشة عمل للخبراء ناجحة جداً (مارس/آذار 2017).

نودّ أيضاً أن نقرّ بالدعم الذي قدّمه ديفيد ديكاري-هيتو (David Décary-Hétu) (جامعة مونتريال [University of Montreal]) في جمع البيانات الأولية من الأسواق المشفّرة. وأخيراً، نحن ممتنون جداً لمراجعينا الأولين المختصين بضمان الجودة وهما ألكسندرا هول (Alexan-dra Hall) وستاين هورينز (Stijn Hoorens) لتغذيتهما الراجعة البنّاءة.

الاختصارات

AFP	Australian Federal Police الشرطة الفيدرالية الأسترالية
ATF	US Bureau of Alcohol, Tobacco, Firearms and Explosives مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات الأمريكي
ATT	Arms Trade Treaty معاهدة تجارة الأسلحة
B2C	Business-to-Consumer المعاملة التجارية التي تجري بين مؤسسة تجارية ومستهلك (من شركة إلى مستهلِك)
BBC	British Broadcasting Corporation هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي)
BKA	German Federal Police (Bundeskriminalamt) الشرطة الاتحادية الألمانية
BMR	Black Market Reloaded بلاك ماركت ريلوديد
CCTV	Closed-circuit television الدائرة التلفزيونية المغلقة
CEO	Chief Executive Officer المدير التنفيذي
DHS	US Department of Homeland Security وزارة الأمن الداخلي الأمريكية
DPR	Dread Pirate Roberts القُرصان المُخيف روبرتس
EO	Executive Outcomes إكزكيوتيف آوتكامز
EU	European Union الاتحاد الأوروبي
FBI	US Federal Bureau of Investigation مكتب التحقيقات الفيدرالي
FE	Finalise early الإنهاء مبكراً

FFLs	Federal Firearms Licensees الأشخاص المرخّص لهم من السلطات الفيدرالية لحيازة الأسلحة النارية
GFP	German Federal Police الشرطة الاتحادية الألمانية
ICT	Information Communication Technology تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IP	Internet Protocol بروتوكول الإنترنت
IT	Information Technology تكنولوجيا المعلومات
ISACS	International Small Arms Control Standards المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة
ITU	International Telecommunication Union الاتحاد الدولي للاتصالات
MSRP	Manufacturer's Suggested Retail Price سعر التجزئة المقترح من المُصنّع
NCA	UK National Crime Agency وكالة الجريمة الوطنية البريطانية
PaCCS	Partnership for Conflict, Crime and Security Research شراكة المملكة المتحدة بشأن البحث حول الصراع والجريمة والأمن
PGP	Pretty Good Privacy الخصوصية الجيدة جداً (بي جي بي)
PSNI	Police Service of Northern Ireland دائرة الشرطة في أيرلندا الشمالية
RRP	Recommended Retail Price سعر التجزئة الموصى به
SDG	Sustainable Development Goal هدف التنمية المستدامة
SHA512	Secure Hash Algorithm 512 خوارزمية بعثرة مأمونة 512
SR1	Silk Road طريق الحرير 1
TV	Television التلفاز
UN	United Nations الأمم المتحدة
UNGA	United Nations General Assembly الجمعية العامة للأمم المتحدة
UNODC	United Nations Office for Drugs and Crime مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
URL	Uniform Resource Locator معرف الموارد الموحّد

1 المقدّمة

”قال [ليبورد] [Lyburd] إنّ شراء مسدس جلوك كان أشبه ”بشراء قطعة من الشوكولاته“.

تقرير حول ليام ليبورد (Liam Lyburd) (18 عاماً) الذي أعدّ مؤامرة مجزرة في مدرسته السابقة في نيوكاسل، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي. نيوز) (BBC News)، 30 يوليو/تموز 2015

”قال [السيد هيمبرجر] [Mr. Heimberger]، وهو رئيس الشرطة الجنائية في بافاريا إنّه من المحتمل أن يكون قد تم شراء مسدس جلوك – الذي أُعيد تفعيله – على ’الإنترنت المُظلم‘...“

بالإشارة إلى عملية إطلاق النار في ميونخ في العام 2016 حيث قَتَل ديفيد سونبولي (David Sonboly) (18 عاماً) تسعة أشخاص.

أخبار هيئة الإذاعة البريطانية (BBC News) (بي. بي. سي. نيوز)، 24 يوليو/تموز 2016

ثمّة نقاش دائرٌ حول مدى قيام الأسواق السوداء على الإنترنت على ما يُعرف بتسمية ”الإنترنت المُظلم“[1] بتيسير الاتجار بالأسلحة النارية، والأسلحة، والمتفجّرات والمواد الرقمية المحظورة. ظهرت تفاصيل عامة في وسائل الإعلام بعد حادثة إطلاق النار في ميونخ في العام 2016، ربطت الأسلحة المُستَخدَمة من قِبل المهاجمين بالبائعين على ”الأسواق المُشفّرة“[2] على الإنترنت المُظلم؛ وفي الوقت الذي لم يتم التأكيد على ذلك من قِبل السلطات العامة، ذكرت وسائل الإعلام أنّه من المحتمل أن يكون الإنترنت المُظلم قد أدّى دوراً حتّى في الهجمات الإرهابية في باريس في نوفمبر/تشرين الثاني 2015.[3] وعلى الرغم من مستوى القلق المرتفع المُتصوَّر في المجتمعات الأوروبية بعد الهجمات،[4] تُعتبر أغلبية المعلومات العامة المتوفّرة حول هذا الموضوع قولية، وتعتمد على بيانات ثانوية بحسب ما أُفيد بعد أحداثٍ إرهابيةٍ أو عمليات إنفاذ قانون ناجحة. قليلةٌ هي الأمور المعلومة بشأن بيع الأسلحة على الأسواق

---

1 يحتوي الإنترنت المُظلم على صفحات مخفية من الإنترنت، والتي لا يمكن للمُسْتَخْدِمِ اليومي الوصول إليها. لتفسير مفصّل للإنترنت المُظلم، راجع القسم رقم 2.1 والشكل رقم 2.1.

2 يتم تعريف السوق المُشفّرة على أنّها ”سوق تستضيف بائعين متعددين أو ما يُعرف باللغة الإنجليزية بـ“vendors”، وتقدّم للمشاركين خيار عدم الكشف عن الهوية عبر موقعها على الإنترنت المُظلم واستخدام العملات المُشفّرة للدفع، وتُجمّع وتعرض تصنيفات التغذيات الراجعة والتعليقات من الزبائن“ (بارات وألدريدج [Barratt & Aldridge]، 2016).

3 راجع على سبيل المثال بيندر وأليسي (Bender and Alessi) (2016)، وإتش. أن. جي. أن. (HNGN) (2015).

4 أنتجت شبكة المحطات الإذاعية الألمانية أرد (ARD) سلسلةً من التقارير التحقيقية حول الإنترنت المُظلم في أعقاب عملية إطلاق النار في ميونخ في العام 2016، والتي ”شدّدت على الرؤية [المشتركة]“ ”للشبكة المُظلمة باعتبارها ملاذاً للشرّ“ حيث تجري التجارة بالأسلحة والمخدرات والمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال (تاجيسشو [Tagesschau]، 2017). وبحسب ما أفادته مجلة الأخبار الألمانية فوكس أونلاين (FOCUS Online)، حاول الصحافي شراء بندقية كلاشنكوف (Kalashnikov) مقابل مبلغ 800 دولار أمريكي ضمن نظام بتكوين (Bitcoin)، ليقع فحسب ضحية احتيال البائع (باولاك [Pawlak]، 2016).

المُشفّرة من منظور بحث تجريبي.[5] يهدف هذا التقرير إلى سدّ الفجوة الحالية في المعرفة من خلال استخدام بيانات أوليّة لتحليل حجم تجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم ونطاقها وقيمتها.

1.1. ظهور تجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم والحالات المُبلّغ عنها

ظهرت تجارة الأسلحة النارية والأسلحة على الإنترنت المُظلم مع السوق المُشفّرة الأولى وهي طريق الحرير 1 (Silk Road [SR1]).[6] إنّ المدير المؤسس للسوق المُشفّرة – مُستخدِماً الاسم المُستعار القُرصان المُخيف روبرتس (Dread Pirate Roberts [DPR]) – قد حصر في البداية شروط خدمة طريق الحرير 1 بمنع بيع أي سلع أو تقديم أي خدمات تتسبب بأضرار لأطراف ثالثة، مُحظّراً بفعالية "أي شيء يكون [كذا] الغرض منه إلحاق الضرر أو الغشّ، على غرار بطاقات الائتمان المسروقة، والاغتيالات وأسلحة الدمار الشامل".[7] حوالي 12 شهراً بعد افتتاح طريق الحرير 1 في فبراير/شباط 2011، قام القُرصان المُخيف روبرتس بفصل "ذي أرموري" (The Armory) لتمكين البائعين من إدراج "أسلحة، ذخيرة [و] متفجرات" على سوقٍ مُشفّرةٍ منفصلة، بعيداً عن تجارة المخدارت غير المشروعة على طريق الحرير 1.[8] تسببت تجارة الأسلحة على الأسواق المُشفّرة بقلقٍ واسع الانتشار داخل "مجتمع الشبكة المُظلمة"[9] – قبل وقتٍ طويلٍ من القلق العام والملاحقات من قِبل وكالات إنفاذ القانون – بسبب الاهتمام المتزايد من قِبل وكالات إنفاذ القانون، والقيمة المرتفعة لفئة المنتج وقابلية الاحتيال وقدرة تسبّب الأسلحة بالضرر لأطراف ثالثة مقابل القيمة التحريرية للحدّ من الضرر التي يتمتع بها الفوضويون المُشفّرون الأوائل.[10]

أدّى ارتفاع مستوى الاحتيال، وازدياد نشاطات حفظ الأمن، والحجم المنخفض لمبيعات الأسلحة على الإنترنت المُظلم إلى انتشار الحذر في مجتمع الشبكة المُظلمة، إن لم يكن الشكّ الواسع النطاق،[11] حول قابلية استخدام الأسواق المُشفّرة و"مَتاجِر البائع الواحد"[12] من أجل شراء أسلحة على الإنترنت المُظلم. ومع ذلك، تشير الحالات الأخيرة التي وثّقتها الوكالات الحكومية أو أفادت بها وسائل الإعلام (راجع أدناه للمزيد من التفاصيل) إلى أنّ الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم هو ظاهرة حقيقية. لا تزال الأسلحة تُعرض اليوم على عددٍ من الأسواق المُشفّرة (وقد تم تحديد 11 منها من قِبل هذه الدراسة – الجدول رقم 3.2). لإلقاء نظرةٍ مفصّلة حول تاريخ تجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم، راجع الملحق B.

من خلال التشاور مع ممثلين عن وكالات إنفاذ القانون ومراجعة عددٍ من الحالات، إمّا التي أفادت بها وسائل الإعلام أو التي تمّ توثيقها في البيانات الصحفية لوكالة إنفاذ القانون (أو لوكالة حكومية أخرى)، حدّد فريق المشروع ثلاثة سياقات عالية المستوى مختلفة ذات صلة بالاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم وهي:

---

5 جمعت محاولات سابقة لدراسة التطور الطولي للأسواق المُشفّرة بيانات حول فئة "أسلحة" الأسواق المُشفّرة. وفي التحليل المنشور، أُدرج حجم الأسلحة المتداولة المتدني ضمن فئة "أخرى"، إلى جانب أدوات حقن المخدرات، والسلع الإلكترونية، والتبغ، وسيلدنافيل (sildenafil) وستيرويدات (steroids) (سوسكا وكريستين [Soska & Christin]، 2015). أفاد الباحث المستقلّ جويرن برانوين (Gwern Branwen) أن مبيعات الأسلحة لغاية يونيو/جزيران 2015 كانت "ضئيلة" حيث استشهد ببحث 2011–13 من طريق الحرير 1 (Silk Road [SR1])، والذي لا يضمّ أي مَدخَل يتعلّق بها" (مذكور في هولينجر [Hullinger]، 2016).

6 تشين (Chen)، (2012).

7 تشين (Chen)، (2011).

8 بيدل (Biddle)، (2012).

9 يُشير مجتمع الشبكة المُظلمة إلى المديرين والمُستخدِمين المعنيين بنشاطٍ بتشكيل وضبط واستخدام الأسواق المُشفّرة والمنتديات ذات الصلة المرتبطة بالإنترنت المُظلم.

10 مونكسجارد وديمانت (Munksgaard & Demant)، (2016).

11 هولينجر (Hullinger) (2016)، فيتاريس (Vitáris) (2016a).

12 تتم إدارة مَتاجِر البائع الواحد من قِبل بائعٍ واحد، وعادةً في السوق المتخصصة، وقد لا تُقدّم الضمان، أو التغذيات الراجعة من قِبل الزبائن أو خدمات تسوية النزاعات، التي غالباً ما تقدّمها الأسواق المُشفّرة. راجع القسم رقم 2.2 لتعريفٍ مفصلٍ لمَتاجِر البائع الواحد.

تضمّ كل هذه الحالات أحوال أفراد أو مجموعات اشترت أو باعت أسلحة نارية على الإنترنت المُظلم أو حاولت القيام بذلك، على الرغم من اختلاف النوايا.

الإرهاب، والجريمة المُنظّمة والأشخاص الضعفاء أو "الأشخاص المُصابون بهوس".[13] وتضمّ كل هذه الحالات أحوال أفراد أو مجموعات اشترت أو باعت أسلحة نارية على الإنترنت المُظلم أو حاولت القيام بذلك، على الرغم من اختلاف النوايا. ترد أدناه بعض الأمثلة عن كل فئة، في حين يتوفّر المزيد في الملحق C.

الإرهاب

في غياب أي بيان عام رسمي من قِبل السلطات، ما زال الكثير من عدم اليقين يلفّ كيفية وصول الإرهابيين المنخرطين بهجمات باريس في نوفمبر/تشرين الأول 2015 إلى البنادق الهجومية التي تم استخدامها. ظهرت نظرية بعد أسبوعين على الهجمات، بتاريخ 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، عندما تمّ توقيف رجلٍ في ألمانيا للاشتباه بقيامه بالاتجار غير الشرعي بالأسلحة على الإنترنت المُظلم، بما فيها الأسلحة غير القاتلة التي يتم تحويلها لإطلاق الذخيرة الحية. في اليوم نفسه، أفادت الصحيفة الألمانية "بيلد" (*Bild*)، على أساس وثائق تحقيقية ادّعت أنها تملكها، أنّ التاجر نفسه قد باع في 6 نوفمبر/تشرين الثاني، البنادق الهجومية الأربعة التي تم استخدامها في الهجمات.[14] ولكن كان لا يزال من الواجب التأكيد على هذه النظرية، التي تم اختيارها وتوزيعها بسرعةٍ من قِبل وكالات أنباء متعددة ووسائل إعلام دولية، من قِبل السلطات المعنية، وهي تبقى حتّى تاريخه، تخميناً غير مؤكّد. على الرغم من ذلك، بغض النظر عمّا إذا كان سيتم تأكيد طريقة العمل هذه فيما يتعلّق بباريس، سلّطت هذه الحالة الضوء على إمكانية استخدام الإنترنت المُظلم من قِبل الإرهابيين لشراء الأسلحة.

تتعلّق حالةٌ أخرى، تربط فئة الإرهاب بوحي من التطرّف السياسي بفئة الأفراد الضعفاء أو المُصابين بهوس، بديفيد علي سنبلي (David Ali Sonboly) وهو في الثمانية عشرة من العمر والذي قام بتاريخ 22 يوليو/تموز 2016، بإطلاق النار وقتل تسعة أشخاص في مركز تسوق أولمبيا (Olympia Shopping Centre) في ميونخ في ألمانيا قبل أن يقتل نفسه.[15] بدا أنّه كان يستهدف عمداً المراهقين والشباب من أصول تركية أو شمال أفريقية وأُفيد بأنّه قد استوحى من هجوم النرويج في العام 2011 والذي نفّذه اليميني المُتطرّف أندرس بريفيك (Andres Breivik).[16] أُفيد بأن سنبلي وهو من خلفية إيرانية كان يعاني من الاكتئاب وكان يخضع للعلاج للحالات العقلية.[17] وأفاد مصدرٌ أنّ التحقيقات التي أجرتها الشرطة الاتحادية الألمانية (German Federal Police *Bundeskriminalamt* or [BKA]) حدّدت أنّه قد حصل على مسدس جلوك 17 الأوتوماتيكي و250 طلقة من الذخيرة 9 ملم من الإنترنت المُظلم.[18] يُعتقد أن السلاح اليدوي هو مسدّسٌ أُعيد تفعيله، كان قد استُخدم سابقاً كدعامة مسرح. من الصعب تعقّب مصدر السلاح علماً بأنّه قد تمت إزالة رقمه التسلسلي؛ وعلى الرغم من ذلك، يُعتقد أنّ أصله كان سلوفاكيا. وبعد تحديد أن سنبلي قد زار ماربورج في ألمانيا مرّتين قبل الهجوم، نجحت الشرطة الاتحادية الألمانية (BKA) في تحديد البائع على الإنترنت المُظلم واضطلعت بعملية "مِصْيَدة" مع ضباط سرّيين. ما إن تم توقيف البائع حتّى أصبح متعاوناً بالكامل مع الشرطة الاتحادية، بحيث قادها

---

13 تم تعريف مصطلح "المُصاب بهوس" من قبل مولين وآخرين (Mullen et al.) (2009) في سياق الطب النفسي الشرعي وعِلم النفس لوصف الأشخاص الذين لديهم "انشغال شديد بفرد أو نشاط أو فكرة".

14 سولمز–لوباخ (Solm–Laubach) (2015)؛ هاجلر (Huggler) (2015) فيتاريس (Vitáris) (2015).

15 أخبار هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي نيوز) (BBC News) (2016).

16 روثويل وآخرون (Rothwell et al.) (2016).

17 روثويل وآخرون (Rothwell et al.) (2016).

18 بيندر وأليسي (Bender & Alessi) (2016).

إلى مخبأ أسلحة خفي حيث اكتشفت بشكلٍ إضافي مدفع رشاش صغير، وأربع مسدسات نصف أوتوماتيكية وكمية من الذخيرة.[19]

الجريمة

في بيانٍ صحفي نُشِر في 31 مايو/أيار 2017 من قِبل مكتب المدعي العام في وزارة العدل الأمريكية (US DOJ)، في المنطقة الشمالية لجورجيا، ظهرت تفاصيل حول كيفية استخدام أربعة رجال[20] للأسواق المُشفّرة على الإنترنت المُظلم لبيع الأسلحة النارية لبلدان من حول العالم.[21] مستخدمةً الإسمين المُستعارين "تشيري فلايفور" ('CherryFlavor') و"ورلدوايد آرمز" ('Worldwide Arms')، شحنت عصابة الجريمة المُنظّمة في جورجيا، الولايات المتحدة، أكثر من 50 طرداً تحتوي على أسلحة نارية مُخبّأة داخل سلع إلكترونية. كانت العصابة تستحوذ على الأسلحة بشكلٍ قانوني من الموقع الإلكتروني أوتدورترايدر (OutDoorTrader) وتُعيد بيعها على الأسواق المُشفّرة من أجل التحايل على القوانين الفيدرالية بشأن الأسلحة النارية.[22]

بدأت التحقيقات من قِبل مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات الأمريكي (US Bureau of Alcohol, Tobacco, Firearms and Explosives [ATF]) ووكالات أخرى في يونيو/حزيران 2013، أي حوالي أربعة أشهر قبل توقيف القُرصان المُخيف روبرتس (DPR). نشطت مجموعة "تشيري فلايفور" (CherryFlavor) على السوقين المُشفرتين أوتوبيا (Utopia) وبلاك ماركت ريلودد (Black Market Reloaded [BMR]) واللتين اختبرتا تدفقاً للمُسْتَخْدِمين بعد إغلاق طريق الحرير 1 (SR1) في أكتوبر/تشرين الأول 2013، وسوق أجورا (Agora Market)، التي استقبلت مُسْتَخْدِمين نازحين بعد عملية أونيموس (Operation Onymous) في نوفمبر/تشرين الثاني 2014.[23] أدى مزجٌ للأساليب إلى تحديد عصابة الجريمة. أظهرت أوامر التفتيش الفيدرالية، جنباً إلى جنب مع مقابلات التعقّب، أنّ المشتريات الأصلية للأسلحة كانت من منطقة أتلانتا. أدّى تحليل استخباراتي وتدقيق بريدي دولي مُعمّق مع 11 بلد شريك[24] شمل عددٌ من مكاتب البريد الأمريكية المشتبه بها، إلى تحديد عصابة "تشيري فلايفور" (CherryFlavor). اعترف اثنان من بين الرجال الذين تم توقيفهم بالذنب أمام هيئة محلّفين فيدرالية كبرى بتاريخ 3 مايو/أيار 2017.[25]

> **مستخدمةً الإسمين المُستعارين "تشيري فلايفور" ('CherryFlavor') و"ورلدوايد آرمز" ('Worldwide Arms')، شحنت عصابة الجريمة المُنظّمة في جورجيا، الولايات المتحدة، أكثر من 50 طرداً تحتوي على أسلحة نارية مُخبّأة داخل سلع الكترونية.**

الأشخاص الضعفاء أو المُصابون بهوس

في خلال شهر سبتمبر/أيلول، كان ليام ليبورد (Liam Lyburd)، وهو مراهق من نيوكاسل، في المملكة المتحدة (UK)، يُخطِط بحسب ما هو مزعوم لهجوم إطلاق نار نشِط من أجل قتل زملائه السابقين في كلية نيوكاسل (Newcastle College). وقد تم تحذير الشرطة من قِبل صديقٍ بشأن رسائل لليبورد على الفايسبوك (Facebook)

---

19 كاليماشي وآخرون (Callimachi et al.) (2016).

20 يشمل قرار الاتهام اتهامات ضدّ السيد شيرمان جاكسون (Mr. Sherman Jackson)، والسيد بريندان بيرسون (Mr. Brendan Person)، والسيد جيرين جونسون (Mr. Gerren Johnson) من أتلانتا، جورجيا والسيد ويليام جاكسون (Mr. William Jackson) من إيست بوينت، جورجيا.

21 وزارة العدل الأمريكية (US DOJ)، (2017a).

22 وزارة العدل الأمريكية (US DOJ)، (2017a).

23 ديكاري–هيتو وجيوموني (Décary-Hétu & Giommoni) (2016).

24 البلدان المعنية بالتدقيق البريدي الدولي المُعمّق كانت النمسا، وأستراليا، وبلجيكا، وكندا، والمملكة المتحدة، وإيرلندا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا والسويد.

25 وزارة العدل الأمريكية (US DOJ)، (2017a).

تحت الاسم المُستعار "فيلكس بورنز" (Felix Burns) والتي ألمحت إلى خططه. وكنتيجةٍ لذلك، داهمت الشرطة عنوان سكنه واكتشفت مسدس جلوك نصف أوتوماتيكي وحوالي مئة طلقة من الذخيرة المُتفجّرة "المجوّفة الطرف". وبحسب هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي) (British Broadcasting Corporation [BBC])، تم الحصول على السلاح من الإنترنت المُظلم،[26] على السوق المُشفّرة "إيفولوشن" (Evolution).[27] كان أيضاً قد أعدّ ما يُعرف بـ"حقيبة قتل" تحتوي على قنابل أنبوبية منزلية الصنع، وأحذية، وردائات سروالية وقناع. أُدين ليبورد لتخطيطه لعمليات قتل متعددة في كليته السابقة وحُكِم عليه بالسجن المؤبّد.[28] وصَفَ شراء مسدّس جلوك بأنّه "أشبه بشراء قطعة من الشوكولاته".[29]

بحسب ما أظهرته الأمثلة الأخيرة من سياقات الإرهاب، والجريمة والصحة العقلية، إنّ التهديد الذي يطرحه الأفراد والمجموعات لسلامة المجتمع موثّق، وواضح وحقيقي. بالمثل، كان شراء الأسلحة بنجاح باستخدام الأسواق المُشفّرة عامل مُمَكِّن للنشاط غير الشرعي في كل الحالات التي تمّت مراجعتها.

1.2. الأغراض ولمحة حول المنهجية

بحسب ما جرى وصفه أعلاه، تُشير الأدلّة القولية والتقارير الإعلامية إلى أنّ الاتجار بالأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم هو ظاهرة حقيقية، على الرغم من وجود الاحتيال وعمليات إنفاذ القانون الصارمة.[30] ومع ذلك، محدودٌ هو البحث المنهجي القائم من أجل إثبات مثل هذه الادعاءات بشكلٍ تجريبي. والسبب في ذلك هو بشكلٍ خاص نقص التقدير القائم على الأدلّة لمقياس التجارة غير الشرعية بالأسلحة على الإنترنت المُظلم ونطاقها وحجمها.

يتمثّل الهدف الشامل من هذه الدراسة بمنح وكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات والقرارات فهماً قائماً على الأدلّة للاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم.

يتمثّل الهدف الشامل من هذه الدراسة بمنح وكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات والقرارات فهماً قائماً على الأدلّة للاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم، من أجل دعم جهودٍ محلية ودولية أوسع تهدف إلى معالجة الاتجار غير الشرعي بالأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى فريق المشروع إلى المساهمة في مجموعةٍ أوسع من الأبحاث الأكاديمية التي تستكشف الأسواق المُشفّرة.

في السياق الوارد وصفه أعلاه، لهذه الدراسة سبعة أغراض:

الأغراض العامة

1. فهم طريقة عمل شراء وبيع الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الإنترنت المُظلم.
2. النظر في قابلية استخدام أسواق الإنترنت المُظلم لبيع الأسلحة النارية وبشكلٍ أكثر تحديداً، مدى مشاركة هؤلاء البائعين في الاحتيال من خلال استلام دفعات عن منتجات لا يقومون بتسليمها أو قد لا يملكونها.

تحليل السوق

3. تقدير حجم تجارة الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الأسواق المُشفّرة ونطاقها، بما في ذلك:

أ. عدد أسواق الإنترنت المُظلم التي تُدرج أسلحة نارية ومنتجات وخدمات ذات صلة للبيع وعدد البائعين.

---

26 أخبار هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي نيوز) (BBC News) (2015).

27 نيكول (Nichol) (2015).

28 جايل (Gayle) (2015).

29 أخبار هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي نيوز) (BBC News) (2015).

30 راجع الملحق B للحالات التي تنطوي على احتيالٍ على "ذي أرموري" (The Armory) والتكهّنات حول قيام وكالات إنفاذ القانون الأمريكية بـ"كشف" حساب البائع "ويبنزجاي" (weaponsguy).

ب. صنف ونوع الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة التي يتم الإعلان عنها وبيعها على الأسواق المُشفّرة.

4. تقدير قيمة تجارة الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الأسواق المُشفّرة.

5. تحديد طرقات الشحن وتقنيات الشحن الأكثر شيوعاً.

تحليل التداعيات

6. تحديد التأثير المحتمل للاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم على سوق الأسلحة السوداء الإجمالية، مع التركيز بشكلٍ خاصٍ على ديناميكيات السوق والجهات الفاعلة في السوق.

7. تحديد التداعيات المحتملة لتجارة الأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم بالنسبة لوكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات على المستويين الوطني والدولي على حدٍّ سواء، بما في ذلك التداعيات بالنسبة للصكوك القانونية الدولية القائمة والمصممة لمعالجة تجارة الأسلحة غير الشرعية والجريمة المُنظّمة العابرة للحدود الوطنية.

ولتحقيق هذه الأغراض، استخدم فريق المشروع مقاربة منهجية مختلطة شملت:

- **مراجعة للدراسات السابقة ذات الصلة** بما فيها الدراسات السابقة الأكاديمية التي تمّت مراجعتها من قِبل الأقران، الدراسات السابقة غير الرسمية (غير المنشورة) من منظمات رسمية وحكومية وأخرى ذات صلة، والمساهمات الصادرة عن الإنترنت من معلّقين مرموقين وباحثين مستقلّين داخل مجتمع الشبكة المُظلمة والتي تُعتبر ذات صلة خاصة بهذه الدراسة.
- **مراجعة موارد الإنترنت الواضح لمجتمع الشبكة المُظلمة** بما فيها المواقع الإلكترونية المُستَخدَمة لتحديد الأسواق وتوفير المعلومات والتعليقات حول التطورات الأخيرة المرتبطة بالأسواق المُشفّرة.
- **مراجعة منتديات مناقشة مجتمع الشبكة المُظلمة** من أجل تسليط الضوء على مسألة الاحتيال من قِبل بائعي الأسلحة النارية.
- **التحقيق الأولي** حول الأسواق المُشفّرة من أجل تحديد تلك التي تبيع الأسلحة النارية. وقد شمل ذلك تحديد الأسواق التي تملك فئة مخصصة من المنتجات بالإضافة إلى أبحاث مُستهدَفة من أجل تحديد وجود قوائم ذات صلة على الأسواق المُشفّرة هذه والتي لا تملك فئة مخصصة من المنتجات.
- **زحف واستخراج وتحليل بيانات الأسواق المُشفّرة** على شكل "آثار رقمية" يتم تخليفها فيما يتعلّق بصفقات السوق. تم الحصول على البيانات باستخدام أداة برمجيات مصممة خصيصاً لزحف واستخراج بيانات الأسواق المُشفّرة.[31]
- **التشاور مع خبراء السياسات وإنفاذ القانون** من خلال ورشة عمل مع الخبراء ومقابلات فردية.[32]

يلخّص الشكل رقم 1.1 مقاربة البحث لهذه الدراسة.

يتم تقديم المزيد من المعلومات حول المنهجية والتحذيرات ذات الصلة، والتي تم استخدامها من أجل جمع وتحليل البيانات الأولية من الإنترنت المُظلم، في الأقسام ذات الصلة على مدى التقرير. تُقدّم الفقرات التالية المزيد من المعلومات حول المنهجيات الأخرى المُستَخْدَمة في هذه الدراسة.

---

31 داتاكريبتو (DATACRYPTO) هي أداة صمّمها أحد المؤلفين بالتعاون مع ديفيد ديكاري-هيتو (David Décary-Hétu) في جامعة مونتريال (University of Montreal) (ديكاري-هيتو وألدريدج [Décary-Hétu & Aldridge] 2013)، بالتحديد لجمع البيانات المرتبطة بالمبيعات الوحيدة المتوفرة على الأسواق المُشفّرة. يتم توفير المزيد من المعلومات حول داتاكريبتو في المربّع رقم 3.1.

32 أُجريت جميع المشاركات مع الخبراء بموجب قاعدة تشاثام هاوس (Chatham House Rule). عندما يتم عقد اجتماع أو جزء منه بموجب قاعدة تشاثام هاوس، يكون للمشاركين الحرية في استخدام المعلومات التي تم استلامها ولكن لا يجوز الكشف عن هوية ولا عن انتماء المتحدّث (المتحدثين) ولا أي مشارك آخر.

الشكل رقم 1.1. لمحة حول مقاربة البحث

جمع البيانات	التحليل الأولي	مصادقة الخبراء	التوليف وإعداد التقارير
• مراجعة الدراسات السابقة • مقابلات تحديد النطاق • تقييم أولي للأسواق • زحف واستخراج (داتاكريبتو [DATACRYPTO])	• ترميز البيانات التي تم الحصول عليها من داتاكريبتو (DATACRYPTO) • التحليل الكمّي والكيفي (الوصفي) (الأولي)	• ورشة عمل الخبراء • مقابلات المتابعة	• إنهاء التحليل • كتابة التقرير ومراجعته

مراجعة الدراسات السابقة

أُجريت مراجعة الدراسات السابقة الأكاديمية المتوفّرة على مرحلتين مختلفتين من المشروع. في البداية، تمت مراجعة الدراسات السابقة الأكاديمية حول موضوع الأسواق المُشفَّرة (i) من أجل توجيه وضع إطارٍ للمشكلة وتطوير فهم أولي لـ"تقنيات" الأسواق المُشفَّرة؛ و(ii) من أجل تنوير تقييم أولي لقابلية استخدام الأسواق المُشفَّرة للاتجار بالأسلحة بناءً على الأبحاث القائمة التي تُحقِّق في تجارة المخدرات على المنصات نفسها.

استناداً إلى النتائج المبدئية من البيانات الأولية وكنتيجةٍ للتشاورات مع الخبراء، راجع فريق المشروع أيضاً دراسات سابقة أكاديمية إضافية مُتخصصة في مجال مراقبة الأسلحة من أجل دعم تفسير النتائج ودقّة التحليل.

وبالإضافة إلى الدراسات السابقة الأكاديمية، تمت أيضاً مراجعة دراسات سابقة غير رسمية (غير منشورة) وتقارير إعلامية على مدى المشروع لتحديد أكبر قدر ممكن من المعلومات حول حالات الاتجار بالأسلحة التي تنطوي على الإنترنت المُظلم. تم إيلاء الأولوية للمصادر من ملفات للنيابة العامة أو قضايا المحاكم (بما في ذلك بيانات صحفية)، وحيث لم تكن هذه متوفرة، راجَع فريق المشروع مصادر إعلامية، ومنتديات نقاش ومدوّنات متخصصة. تمّ بعدئذٍ تحليل هذه المصادر طولياً لاستخراج المعلومات حول العناصر التالية: ما هي الأسلحة التي تمّ شراؤها أو بيعها، من قِبل مَن وفي أي سياق، كيف جرت الصفقة وأي نوع من التدخّل/الاستجابة قد تم تنفيذه. استُخدِمت بعدئذٍ المعلومات التي تمّ جمعها من قِبل فريق المشروع من أجل إكمال (من خلال دحض أو إثبات) النتائج المنبثقة عن بيانات الإنترنت المُظلم فيما يتعلّق بنوع الأسلحة النارية التي يتم بيعها وطريقة العمل.

مشاركة الخبراء من خلال المقابلات وورشة العمل

تشاوَر فريق المشروع مع مجموعة من الخبراء على مدى الدراسة. في بداية الدراسة، قبل تحليل البيانات الأولية، أجرى فريق المشروع سلسلة من مقابلات تحديد النطاق مع ممثلين عن وكالات إنفاذ القانون (3)، وصانعي السياسات (3) وخبير في الأسواق المُشفَّرة (1). اعتُبِرت هذه المقابلات ذات صلة بشكلٍ خاصٍ من أجل إكمال المعلومات (المحدودة) المتوفرة في الدراسات السابقة حول الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم، متيحةً وضع إطار المشكلة بشكلٍ أفضل ومُوفِّرةً توجيهاً للتحليل الأولي. كانت المقابلات مع وكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات شبه منظّمة وتطوّرت حول استكشاف أربعة مواضيع رئيسية: ما هو مدى خطورة قضية الاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم؛ كيف بدّل صورة الاتجار بالأسلحة (مثال: من حيث الأشخاص والبضائع على حدّ سواء)؛ أيّ نوعٍ من الاستجابات متوفّر؛ وما هي التحديات الرئيسية. استُخدِمت المقابلة مع خبير الإنترنت المُظلم للحصول على تقديرٍ أولي حول قابلية الاتجار بالأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم، بما في ذلك تقييماً مبدئياً للاحتيال، وتوجيهاً في تحديد بعض مواقع الإنترنت المُظلم، وبالأخصّ مَتاجِر البائع الواحد.

وبعد تحليل مبدئي للبيانات الأولية، تم تنظيم ورشة عمل للخبراء من أجل الحصول على التغذيات الراجعة من الخبراء حول صلاحية المقاربة التحليلية، وطبيعة النتائج والتداعيات المحتملة. ضمّت ورشة العمل 16 مشاركاً خارجياً بما فيهم، بالإضافة إلى فريق المشروع، ثلاثة ممثلين من مجال صنع السياسات، وخبيرين أكاديميين، وممثلين عن وكالتي إنفاذ قانون إقليميتين وتسعة ممثلين عن وكالات إنفاذ قانون دولية مختلفة. تم أخذ ملاحظات ورشة العمل بموجب قاعدة تشاثام هاوس (Chatham House Rule) وتم تحليلها بشكلٍ إضافيٍّ من قِبل فريق المشروع. يمكن مراجعة جدول أعمال ورشة العمل في الملحق E.

أُجريت جولة أخيرة من المقابلات (3) من أجل التحقيق بشكلٍ إضافيٍّ في مواضيع محددة نشأت عن ورشة العمل (مثال: الاحتيال، تحويل الأسلحة غير القاتلة والتداعيات الشاملة في السياسات).

1.3. هيكلية التقرير

يقدّم هذا الفصل التمهيدي سياق الدراسة بالإضافة إلى لمحة حول الأغراض المحددة. يقدّم الفصل الثاني مقدّمة حول الإنترنت المُظلم والمصطلحات ذات الصلة، ويصف كيف يمكن استخدامه لتيسير التجارة غير الشرعية بالأسلحة النارية والأسلحة والمتفجرات. تشمل الفصول من الثالث إلى الخامس تحليلاً مفصّلاً لنتائج الدراسة التي تم تنظيمها بحسب ثلاثة مواضيع رئيسية: الحجم والنطاق، والقيمة، وطرقات وتقنيات الشحن. يقدّم الفصل السادس لمحة حول التداعيات الشاملة المنبثقة عن التحليل. وأخيراً، يقدّم الفصل السابع بعض الخلاصات الشاملة ووصفاً لأسلوب المضي قُدُماً.

يُرفق بهذا التقرير تحليلٌ لإطار العمل القانوني الدولي ذي الصلة الذي أعدّه البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (Global Firearms Programme of the United Nations Office for Drugs and Crime [UNODC]).

وأخيراً، يتم إكمال هذا التقرير بسلسلة من الملحقات التي توفّر للقارئ المزيد من المعلومات حول المواضيع التالية:

- قائمة المصطلحات (الملحق A).
- تاريخ الأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم بإيجاز (الملحق B).
- مراجعة لوثائق ذات المصدر المفتوح وتقارير إعلامية حول الحالات الأخيرة التي تنطوي على أسلحة نارية تم شراؤها أو بيعها على الإنترنت المُظلم (الملحق C).
- تقسيم للعلامات التجارية للأسلحة النارية المعروضة على الإنترنت المُظلم والتي تم تحديدها خلال جمع البيانات (الملحق D).
- جدول أعمال ورشة عمل الخبراء (الملحق E).

2 كيف تعمل أسواق الإنترنت المُظلم لتيسير التجارة غير الشرعية

2.1. ما هو الإنترنت المُظلم؟

"الإنترنت المُظلم" هو جزء من الإنترنت لا يمكن للمُسْتَخْدِم اليومي الوصول إليه. مجهزاً بحزمة البرمجيات الصحيحة وامتلاك عنوان معلوم على الإنترنت المُظلم، يصبح الانتقال إلى الإنترنت المُظلم سهلاً كتصفّح الإنترنت. تمكّن حُزَم برمجيات عدم الكشف عن الهوية (مثال: تور [Tor] وآي 2 بي [I2P]) المُسْتَخْدِمين من إخفاء عنوان بروتوكول الإنترنت (Internet Protocol [IP]) الفريد الخاص بهم لدى استخدام تطبيقات لتصفّح "الشبكات المُظلمة" بأمان.[33] يُستَخدَم مصطلح "مجتمع الشبكة المُظلمة" على مدى التقرير من أجل الإشارة إلى مجموعة من الأفراد المتصلين بالشبكة من ذوي الخبرة التقنية والذين يشاركون في أشكال

مجهزاً بحزمة البرمجيات الصحيحة وامتلاك عنوان معلوم على الإنترنت المُظلم، يصبح الانتقال إلى الإنترنت المُظلم سهلاً كتصفّح الإنترنت.

نقاش على الإنترنت، على الإنترنت الواضح والإنترنت العميق على حدّ سواء (راجع المربع رقم 2.1).

ثمة عدد من التشكيلات التقنية التي يستطيع مُستَخدِمٌ تنفيذها واختبارها ورصدها لتصفّح الإنترنت المُظلم من دون الكشف عن الهوية لضمان مستوى أعلى من حماية الهوية. ويتم استغلال نقاط الضعف التقنية من قِبل وكالات إنفاذ القانون، وفي بعض الأحيان بمساعدة باحثين جامعيين،[34] في محاولةٍ للكشف عن هوية مُستَخدِمي الإنترنت المُظلم، وبالخصوص على الأسواق المُشفّرة.[35]

2.2. أنواع الأسواق على الإنترنت المُظلم

يتم تمكين الخدمات الخفية من قِبل برمجيات عدم الكشف عن الهوية؛ والأكثر استخداماً منها هي تور (Tor).[36] تخفي برمجيات تور (Tor) عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) الخاصة بمُستَخدِمي الإنترنت، لتُصعّب بالتالي تعقّب النشاط على الإنترنت وصولاً إلى المُستَخدِمين. ويتم تمكين التجارة غير الشرعية من قِبل تكنولوجيات تتيح للمشترين والبائعين التفاعل والتعامل مع عدم الكشف عن الهوية.[37]

---

33 في شبكات الحاسوب، إن "الشبكات المُظلمة" هي المصطلح التقني لشبكة التراكب التي يمكن الوصول إليها فحسب من خلال برمجيات محددة، على غرار تور (Tor) وآي 2 بي (I2P). باستخدام مزيج من البروتوكولات والمنافذ غير المعيارية، ومع مراقبة الرسم البياني المشفّر لتشفير الرسائل، يستطيع المُسْتَخْدِمون التواصل مع عدم الكشف عن هويتهم (أي عدم الكشف عن عنوان بروتوكول الإنترنت (IP) الفريد الخاص بهم) وبأمان (أي، حتى ولو تم اعتراض حركة الاتصالات، لا يمكن قراءتها من قِبل طرفٍ ثالث).

34 كوكس (Cox) (2016a).

35 جرينوالد (Greenwald) (2013).

36 ليومان (Lewman) (2016).

37 بارات وآخرون (.Barratt et al)، (2017).

المربّع رقم 2.1 نموذج عن الإنترنت الواضح، والإنترنت العميق، والإنترنت المُظلم

يمكن تقسيم الإنترنت مفاهمياً إلى ثلاث طبقات.

الطبقة الأولى هي الإنترنت المفتوح، الذي يمكن الوصول إليه والبحث فيه بحرية والذي نُطلق عليه تسمية "الإنترنت الواضح". يستخدم المُستَخدِمون عادةً محركات البحث (مثال: جوجل [Google]، ياهو [Yahoo]، داك داك جو [DuckDuckGo]) للعثور على المواقع الإلكترونية المفهرسة والمحتوى الذي يريدون زيارته واستهلاكه. ويتفاعل المُستَخدِمون عادةً مع الإنترنت الواضح عند تصفّح الإنترنت على أجهزة الحاسوب أو الأجهزة المحمولة.

الطبقة الثانية هي "الإنترنت العميق"، وتحتوي على كل الأجزاء غير القابلة للبحث من الإنترنت (مثال: غير المفهرسة من قِبل محركات البحث) والشبكات الداخلية المحلية (مثال: شبكات المنطقة المحلية لشركات الأعمال والمنازل). تستضيف الطبقة محتويات الإنترنت التي غالباً ما تتطلّب تسجيلات دخول العضوية، كما بالنسبة للخدمات المصرفية على الإنترنت والسجلات الطبية وقاعدات البيانات التي يمكن الاطلاع عليها من قِبل الأعضاء فحسب (مثال: قاعدات البيانات الأكاديمية والشبكات الداخلية للشركات. تقتصر رؤية محتوى الإنترنت العميق والوصول إليه على المُستَخدِمين الذين يملكون تصاريح أو امتيازات خاصة.

"الإنترنت المُظلم" هو الجزء غير المفهرس وغير القابل للبحث من الإنترنت العميق وهو يتطلّب حُزَم برمجيات محددة للوصول إليه. تمكّن شبكة تور (Tor) الوصول إلى الإنترنت المُظلم – التي تُعرف بخلاف ذلك بـ"الخدمات الخفية" – مع إخفاء هوية المُستَخدِم والنشاط على الإنترنت عن المراقبة وتحليل حركة الاتصالات. يمكن العثور على نقاط الدخول إلى الإنترنت المُظلم على الإنترنت الواضح من خلال محركات البحث التقليدية. تتيح نقاط الدخول هذه إمكانية الوصول إلى الإنترنت المُظلم من قِبل الجمهور العام أكثر من الإنترنت العميق من خلال توفير معرفات الموارد الموحّدة (URLs) لمواقع الإنترنت المُظلم.

ليس الوصول إلى الإنترنت المُظلم وتصفّحه غير شرعي بحدّ ذاته علماً أن عدم القانونية يركّز أكثر على استخدامه: على سبيل المثال، من غير الشرعي رؤية ومشاركة وتنزيل محتوى غير شرعي (مثال: المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال والمحتوى المُقرصَن) الذي يستضيفه الإنترنت المُظلم. ويتمثّل أسلوب شائع لتوضيح طبيعة الإنترنت من خلال التصوير المرئي أدناه (راجع الشكل رقم 2.1).

تمكّن أسواق الإنترنت المُظلم الدفع بعملات مُشفرّة (مثال: بتكوين [Bitcoin]، لايتكوين [Litecoin] ومونيرو [Monero]) بحيث يتم تشويش الصفقات ويصبح من الصعب تعقّبها. يحجب المزج بين تكنولوجيا عدم الكشف عن الهوية واستخدام العملات المُشفّرة للدفع الرابط بين هويات العالم الحقيقي والشخصيات المُعتمدة على أسواق الإنترنت المُظلم. تمكّن هاتان التكنولوجيتان تجارة السلع والخدمات غير الشرعية بفعالية على مرأى من وكالات إنفاذ القانون.

ثمّة في الوقت الحالي نوعان من الأسواق المُشفّرة الموجودة على الإنترنت المُظلم:

1. **الأسواق المشفّرة** تجمع معاً بائعين متعدّدين، والذين تتم تسميتهم باللغة الإنجليزية بمصطلح "vendors"، بإدارة مديري السوق مقابل عمولة على المبيعات، مؤدية إلى مقارنات مع أسواق شرعية مشابهة على الإنترنت الواضح على غرار سوقي إي باي (eBay) وأمازون (Amazon).[38] تقدّم الأسواق المُشفّرة خدمات أطراف ثالثة توفّر درجة من حماية الدفع للزبائن: الضمان (حيث لا يتم الإفراج عن المبالغ للبائعين إلا بعد أن يكون الزبائن قد استلموا مشترايتهم ورضيوا عنها) والفصل في نزاعات الأطراف الثالثة. تستخدم الأسواق المُشفّرة العملات المُشفّرة للدفع وتتيح للزبائن تقديم التغذيات الراجعة المرتبطة بمشترياتهم، مع تجميع

38 بارات (Barratt)، (2012).

الشكل رقم 2.1 موقع الإنترنت الواضح والإنترنت العميق والإنترنت المُظلم والأسواق المُشفّرة

النقاط وعرضها من قِبل السوق لتوجيه الزبائن في اختيار البائعين الموثوقين والمنتجات ذات التصنيف العالي. تميل الأسواق المُشفّرة إلى التخصّص في المقام الأول بالمخدرات غير الشرعية[39]، ولكنّها تقدّم أيضاً قوائم مرتبطة بنشاطات غشّاشة، بما فيها بطاقات الائتمان المسروقة ومعلومات الهوية.[40] وتُعتبر أنواع أخرى من المنتجات، باعتبار الأسلحة النارية أحد الأمثلة عنها، متوفرة للبيع بشكلٍ أقل شيوعاً.

2. **المَتاجِر**، والتي تُعرف أيضاً بتسمية "أسواق البائع الواحد"، يتم تأسيسها من قِبل بائعٍ لاستضافة عمليات البيع لهذا البائع وحده. يبيع هؤلاء البائعون مباشرةً للزبائن الذين هم على استعداد لإجراء عمليات الشراء من دون خدمات الأطراف الثالثة التي يتم توفيرها على الأسواق المُشفّرة. بهذه الطريقة، يستطيع البائعون تجنّب العمولات على مبيعاتهم التي تفرضها الأسواق المُشفّرة وتجنّب الخطر المالي الناتج عن "حِيَل الخروج" الخاصة بالأسواق المُشفّرة.[41] تتخصّص المَتاجِر، في منتجات وخدمات محددة، وغالباً ما تقوم تجارتها على السمعة الطيبة التي يتم اكتسابها عن طريق البيع على الأسواق المُشفّرة لتحقيق ثقة الزبائن. يتاجر عددٌ من مالكي المَتاجِر، في الوقت عينه على الأسواق المُشفّرة.

يجري في الأقسام التالية وصف وظائف نوعَي الأسواق على الإنترنت المُظلم، ويتم توضيح كيف يمكّنان التجارة بالسلع والخدمات غير الشرعية، مع تركيزٍ على البيع المرتبط بالأسلحة النارية.

39 ألدريدج وديكاري-هيتو (Aldridge & Décary-Hétu) (2014)؛ كريستين (2013).

40 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).

41 يتم تنفيذ "حِيَل الخروج" من قِبَل مديري السوق لدى الفرار مع الأموال المودعة في حسابات المُستَخدِم وخدمات الضمان.

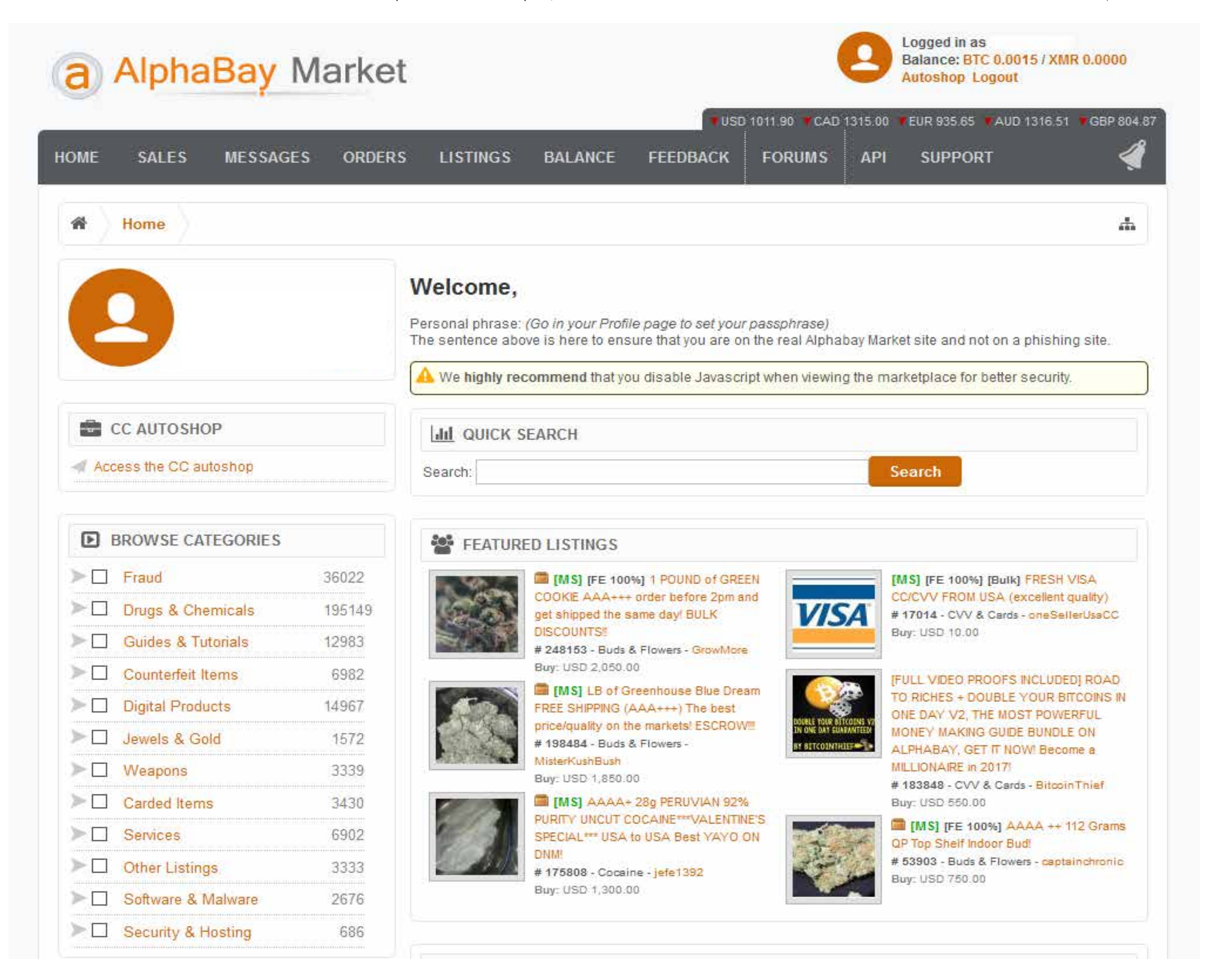
2.3. المظهر والخدمات

2.3.1. الأسواق المُشفرة

تبدو الأسواق المُشفّرة مشابهة لأسواق شرعية على الإنترنت على غرار سوقي إي باي (eBay) وأمازون (Amazon). يُعِدُّ الزبائن عادةً حسابات لرؤية السوق وللوصول إلى الصفحة الرئيسية ما إن يتمّ تسجيل الدخول (راجع الشكل رقم 2.2). للأسواق مجموعة من الفئات المُحددة مسبقاً والتي يستطيع فيها البائعون، الذين يُعرفون بتسمية "vendors" باللغة الإنجليزية، تصنيف قوائمهم لإتاحة الفرصة للزبائن لتحديد نوع المنتج أو الخدمة الذي يبحثون عنه بسرعة. على الرغم من أنّ الأسواق المُشفّرة لا تبيع جميعها الأسلحة النارية (راجع الفصل الثالث)، غالباً ما توفّر الأسواق التي تودع الأسلحة فئة وحيدة، على غرار تلك المُستَخْدَمة من قِبل ألفاباي (Alphabay) والمُبيّنة في الشكل رقم 2.2 أدناه. يستطيع الزبائن أيضاً استخدام وسيلة بحث من أجل تحديد القوائم ذات الصلة.

توفّر الصفحة الرئيسية للسوق روابط إلى المعلومات والخدمات التي تدعمها السوق. وهي تشمل عادةً معلومات حول الحسابات، ونظام رسائل يتيح الاتصالات المباشرة بين مُستَخْدِمي السوق المُشفّرة، ومنتدى نقاش لإجراء مناقشة مفتوحة حول القضايا المتعلّقة بمجتمع السوق. وتشمل الأقسام عادةً: أدلّة للبائعين والزبائن حول استخدام السوق، ومناقشة مرتبطة بالمنتجات التي تُباع عادةً على الأسواق المُشفّرة (مثال: المخدرات، الغشّ، والأسلحة)، ومناقشة مرتبطة بالحدّ من خطر الكشف من قِبل وكالات إنفاذ القانون وقسم لـ"تقارير الاحتيال" حيث يستطيع المشترون والبائعون الإبلاغ عن المشاكل التي تواجه

الشكل رقم 2.2 لقطة عن الصفحة الرئيسية للسوق المُشفّرة ألفاباي (Alphabay)



للأسواق المشفّرة عامةً أقسام على مواقعها تُعدّد القواعد للبائعين والمشترين، فيما يتعلق بالصفقة والإجراءات الأمنية المرتبطة بها.

الصفقات واستدعاء مديري السوق من أجل التدخّل وتسوية النزاعات.

يستفيد مُستَخدِمو الأسواق على الإنترنت المُظلم من التشفير بحكم موقع هذه الأسواق على الإنترنت المُظلم، ولكن قد لا يزال عدم الكشف عن الهوية منقوصاً عندما تنطوي الاتصالات المباشرة بين البائعين والمشترين على معلومات تجريمية – على غرار أسماء الزبائن وعناوينهم – مع عمليات تخريب (قرصنة) إلكتروني خارجية وعمليات إغلاق للسوق من قِبل وكالات إنفاذ القانون، ما يؤدي إلى الكشف عن الهوية. يُشجّع بعض البائعين أو يطلب الرسائل مباشرة باستخدام برمجيات الخصوصية الجيدة جداً (بي جي بي [PGP]) التي توفّر خصوصية وتصديق مشفّرين من طرف إلى آخر.[42] كان استخدام الاتصال المُشفّر أقل شيوعاً على السوق المُشفّرة الأولى طريق الحرير 1 (SR1)، ولكن شهدت عمليات التخريب (القرصنة) الإلكتروني الخارجية المؤدية إلى الكشف عن الهوية زيادات في استخدام برمجيات الخصوصية الجيدة جداً (بي جي بي [PGP]) منذ ذلك الحين.[43]

للأسواق المشفّرة عامةً أقسام على مواقعها تُعدّد القواعد للبائعين والمشترين، فيما يتعلق بالصفقة والإجراءات الأمنية المرتبطة بها. وجد باحثون قاموا بتوثيق هذه القواعد على عشرة أسواقٍ مُشفّرةٍ في بداية العام 2016 أن سبع من أصل عشرة أسواق كان لها مثل هذه القواعد.[44] خمس أسواق لم تُتِح للبائعين طلب أن يقوم الزبائن بـ"الإنهاء مبكراً" (Finalise Early [FE]) (أي التحايل على الضمان) أو قد أتاحت ذلك فحسب للذين "وافقوا" على القيام به. ذكرت سوقان أن عدداً كبيراً جداً من تقارير الزبائن بشأن احتيال البائع قد يؤدي إلى تعطيل حساب البائع. وصفت سوق واحدة أنظمةً لتجنّب حِيَل خروج السوق. وقد ذكر بعض الأسواق قواعد ضدّ ابتزاز الزبائن أو "استقاء معلومات شخصية"[45] بشأنهم. شجّعت ثلاث أسواق صراحةً المشاركين على استخدام ممارسات أمن وتشفير، وقد ذكرت واحدة منها أنّ تسوية النزاعات من قِبل السوق قد لا تكون متوفرة للمشاركين الذين لا يعتمدون مثل هذه الممارسات.

2.3.2. المَتاجِر

للمَتاجِر على سبيل المقارنة واجهة مرئية أبسط بكثير عامةً، وهو أمر مشابه لعددٍ من المَتاجِر الشرعية على الإنترنت التي يُعدّها أفراد أو شركات أعمال بهدف بيع منتجاتهم أو خدماتهم الخاصة. يرد في الشكل رقم 2.3 أدناه مثال على شكل لقطة عن متجر "بلاك ماركت جانز" (Black Market Guns). ولأنّ المَتاجِر تستضيف بائعين يتاجرون بشكلٍ منفردٍ ويتخصصون في منتجات معينة، لهذه الأسواق عدد أقل من القوائم لدى مقارنتها بالأسواق المُشفّرة.

في حين أنّ بعض المَتاجِر يُصَنِّف قوائمه بشكلٍ مماثلٍ للأسواق المُشفّرة، يُعدِ البعض الآخر منتجاته على الصفحة الرئيسية للمتجر. تملك المَتاجِر وظائف محدودة بالمقارنة مع الأسواق المُشفّرة، وهي تتلاءم مع هيكلية أعمالها من حيث البيع إلى الزبائن مباشرةً، ولكن ستكون الروابط متوفرة عادةً للزبائن من أجل التسجيل وتسجيل الدخول للاطلاع على معلومات الاتصال الخاصة بالبائع وأحياناً على الأسئلة المطروحة بشكلٍ متكرر.

42 كوكس (Cox) (2016b).

43 ألدريدج وأسكيو (Aldridge & Askew) (2017)؛ سوسكا وكريستين (Soska & Christin) (2015).

44 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).

45 "استقاء المعلومات الشخصية"، والذي يُعرف باللغة الإنجليزية بـDoxxing التي تُكتب أيضاً Doxing، هو ممارسة تحرير معلومات شخصية وخاصة، بما فيها عناوين المنازل وأرقام بطاقات الهوية، خلافاً لإرادة الشخص (بارات وألدريج [Barratt & ALdridge]، 2016).

الشكل رقم 2.3 لقطة عن الصفحة الرئيسية للمتجر "بلاك ماركت جانز" (Balck Market Guns)



2.4. الشراء والبيع على أسواق الإنترنت المُظلم

2.4.1. العثور على أسواق الإنترنت المُظلم

ليست صفحات الإنترنت الواقعة على الإنترنت المُظلم، في المقابل، مُفهرسة من قِبل محركات بحث الإنترنت الواضح على غرار جوجل (Google)، ومن هنا لا يمكن – عمداً – تحديدها بهذه الطريقة.[46] وبالتالي، للوصول إلى سوقٍ على الإنترنت المُظلم، يجب أن يكون الزبائن أصلاً على درايةٍ بوجود السوق وأن يكون لديهم معرّف الموارد الموحّد الخاص (Uniform Resource Locator [URL]) بها.[47] على عكس معرّفات الموارد الموحّدة (URLs) على الإنترنت الواضح (مثال: www.businessname.com) التي تستخدم صيغةً بديهية (مثال: www. businessname.com)، فإنّ معرّفات الموارد الموحّدة على الإنترنت المُظلم لا يمكن تخمينها، وليست بديهية، وليست مُصمّمة لكي لا تُنسى. إنّ الميزة المُحدّدة لمعرّفات الموارد المحددة على الإنترنت المُظلم هي اللاحقة ".onion" (أي، شبيهة بعنوان موقع إلكتروني ".com" و".org")، ما يدلّ على مجال الاستخدام المحدد لشبكة "تور" (Tor). وبالتالي، يتوجب على المُستَخْدِمين أولاً تحديد موقع معرّف الموارد الموحّد الخاص بالسوق على الإنترنت الواضح، ومن ثم نسخ الرابط ولصقه في متصفّح مناسب للإنترنت المُظلم.

يوجد مُجمّع مماثل للأسواق على الإنترنت المُظلم على الموقع Deepdotweb.com. تعتبر قائمة السوق المُحدّثة باستمرار[48] في مجتمع الشبكة المُظلمة موقع

46 بارات وآخرون (Barratt et al.) (2017).

47 بارات وألدريدج (Barratt & Aldridge) (2016).

48 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2017d).

بالنسبة للمشترين المحتملين، إن العثور على أسواق مُشفّرة أسهل، من الناحية النسبية، من تحديد بائعٍ موثوقٍ ومأمونٍ لشراء السلع منه.

المصدر الوحيد الأفضل لمعلومات السوق.[49]

تم تطوير محرك بحث السوق على الإنترنت المُظلم "جرامز" (Grams) في العام 2014. أُطلقت عليه تسمية "جوجل الجديد" (New Google) للإنترنت المُظلم، بحيث جعل "شراء المخدرات والأسلحة سهلاً".[50] بعد الوصول إلى معرف الموارد الموحّد على الإنترنت المُظلم جرامز (Grams)، يمكن للمُستَخدِمين البحث عن منتجات محددة عبر الأسواق باستخدام مصطلحات بحث ذات صلة. ثمّ، يستطيع مُستَخدِمو جرامز الضغط على الروابط الناتجة ليتم نقلهم مباشرةً إلى السوق المُشفّرة. في الوقت الحالي، يبحث جرامز فحسب ويؤمن الروابط لبعض الأسواق المُشفّرة ولا يمكن الوصول إلى أي متاجر بائع واحد بهذه الطريقة.

بالنسبة للمشترين المحتملين، إن العثور على أسواق مُشفّرة أسهل، من الناحية النسبية، من تحديد بائعٍ موثوقٍ ومأمونٍ لشراء السلع منه. في الوقت الذي انتشرت فيه الأسواق المُشفّرة بعد إقفال طريق الحرير 1 (SR1)، كانت ثقة الزبائن والبائعين عرضةً للتحديات كنتيجةٍ لاحتيال مالكي السوق أكثر من عمليات التعطيل من قِبل وكالات إنفاذ القانون.[51]

تنطوي "حِيَل الخروج" من قِبل مالكي الأسواق على مديرين يقومون بتجميد خدمات الضمان وحسابات البائعين والزبائن من دون إنذار مسبق ومن ثمّ يقفلون السوق ويفرّون مع مبالغ كبيرة من العملات الافتراضية (على غرار بتكوين [Bitcoin] ولايتكوين [Litcoin]).[52] أفاد تحقيقٌ أُجري في العام 2016 من قِبل باحث أمن مستقلّ جوين برانوين (Gwern Branwen) حول عمليات إقفال الأسواق على الإنترنت المُظلم أنّه، حيث كان سبب الإقفال معلوماً (77 سوقاً)، انطوى السبب الأكثر شيوعاً (لـ35 سوقاً – 40 في المئة) على حِيَل خروج، وقد نتجت سبع حالات إقفال فقط عن جهود وكالات إنفاذ القانون.[53] قد تُعلّل جزئياً إمكانية حِيَل خروج الأسواق المُشفّرة المعلومة حالياً ارتفاع عدد البائعين الذين يُعِدّون مَتاجِر للتجارة بشكلٍ منفردٍ من أجل الحدّ من هذا الخطر.

ومع العِلم أنّ حِيَل الخروج هي حالياً إمكانية يجب أخذها بالاعتبار لدى اختيار سوق، يستخدم المشترون والبائعون موارد الإنترنت الواضح لتنوير اختيارهم.[54] فعلى سبيل المثال، يقبل ديبدوتويب (Deepdotweb) مراجعات مرتبطة بأسواق الإنترنت المُظلم، يتم تجميعها وعرضها على الزوار. بالإضافة إلى توفير معرّفات موارد محددة خفية للسوق للزبائن، يجمّع "الرسم البياني حول مقارنة أسواق الإنترنت المُظلم" الخاصة بديبدوتويب (Deepdotweb)[55] Deepdotweb's 'Dark Net Markets Comparison Chart') مقاييس ذات صلة لتوجيه اختيار السوق. وتشمل هذه المقاييس نقاط مراجعة السوق من المُستَخدِمين والتي تم تقديمها عبر ديبدوتويب (Deepdotweb)، ووقت الاشتغال النسبي، وتقارير حول القضايا الأمنية والتحذيرات، وأمد السوق. بالنسبة للبائعين، قد توجّه مقاييس جدول المقارنة ذات الصلة اختيارهم للأسواق ليبيعوا عليها منتجاتهم. فعلى سبيل المثال، يعدد

---

49 على سبيل المثال، تحيل صفحة "مقارنة السوق" ("Market Comparison") على محرّك بحث الإنترنت جرامز (Grams) المُستَخدِمين إلى قائمة ديبدوتويب (Deepdotweb) على اعتبارها "أكثر تفصيلاً وحديثةً أكثر" من قائمتها الخاصة (جرامز [Grams]، 2017).

50 زيتير (Zetter) (2014).

51 زيتير (Zetter) (2013)، ألدريدج وديكاري-هيتو (Aldridge & Décary-Hétu) (2016a).

52 تزانيتاكيس وآخرون (Tzanetakis et al.) (2015).

53 الأسباب التي تم توثيقها من قِبل برانوين (Branwen) (2013) لحالات إقفال الأسواق: (i) إقفال بسبب إنفاذ القانون، (ii) حالات إقفال تم تعجيلها بسبب عملية تخريب (قرصنة) إلكتروني أو الكشف عن الهوية، (iii) احتيال/سرقة من قِبل المشغّلين؛ (iv) حالات إقفال طوعية (من دون تكبّد المُستَخدِمين خسائر معلومة).

54 تزانيتاكيس وآخرون (Tzanetakis et al.) (2015).

55 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2017a).

الرسم البياني المقارن رسوم عمولة الأسواق المُشفّرة، وكلفة "سند البائع" (أي كلفة إعداد حساب بائع)، وخدمات الضمان التي تقدّمها السوق.

2.5. بناء الثقة: كيف يختار المشترون والبائعون بعضهم البعض الآخر

يحدد هذا القسم كيف يتم تعزيز الثقة وتشجيعها على الأسواق المُشفّرة بين الأطراف التي لا تكشف البتة عن هوياتها الحقيقية. يعتمد فريق الدراسة على الدراسات السابقة التي تم نشرها مؤخراً من إعداد تزانيتاكيس وآخرين (Tzanetakis et al.) (2015)، الذين قدّموا تفسيراً مفصّلاً لبناء الثقة وتسوية النزاعات على الأسواق المُشفّرة، بالإضافة إلى مورسيلي وآخرين (Morselli et al.) (2017)، الذين أجروا تحقيقاً في إدارة النزاعات على الأسواق المُشفّرة.

2.5.1. كيف يختار المشترون البائعين

لدى اختيار بائع ليتم الشراء منه، بإمكان المشترين على السوق المُشفّرة الاسترشاد بالسمعات التي يُجمّعها البائعون مباشرةً على السوق المُشفّرة فيما يتعلق بالتغذيات الراجعة التي قدّمها الزبائن السابقون. بعد استلام طلب، تُتاح للمشترين فرصة ترك تغذيات راجعة للبائع وتقوم الأسواق المُشفّرة بتجميع وعرض مقاييس سمعة البائع هذه بأسلوب مشابه للأسواق الشرعية على الإنترنت الواضح.[56] يشجّع مديرو السوق والبائعون هذه الممارسة بشدّة، ويشير البحث إلى أنّ أغلبية الصفقات – 88 في المئة على طريق الحرير 1 (SR1) في العام 2013 – تنتج عنها تغذيات راجعة من الزبائن، على الرغم أنّ تقديرات أخيرة (71 في المئة في يناير/كانون الثاني 2016) تشير إلى أنّ معدّلات التغذيات الراجعة قد تكون تشهد انخفاضاً.[57]

لا تُمثّل التغذيات الراجعة من الزبائن دليلاً ممتازاً للمشترين من حيث تحديد البائعين الموثوقين. يمكن التلاعب بالتغذيات الراجعة من قِبل البائعين الذين يستطيعون فتح حسابات زبائن زائفة يقومون من خلالها شخصياً بعمليات شراء، مُثيرين بالتالي تغذيات راجعة خاطئة. لمديري السوق عادةً قواعد تُحظّر ذلك، واستراتيجيات للكشف عن النشاطات المشبوهة، ولكن لا يمكن القضاء على هذه الممارسة.[58] يستطيع المشترون أيضاً مراجعة أقسام "تقارير الاحتيال" على منتديات المناقشة التابعة للسوق، التي تحذّرهم من البائعين الذين وُجّهت إليهم اتهامات بالاحتيال، عالقة أو مؤكّدة. في سياق عمل بائعي الأسلحة النارية على الأسواق المُشفّرة، يؤدي حجم المبيعات المنخفض – بالمقارنة مع حجم المبيعات المرتفع من قِبل بائعي المخدرات – إلى تراجع فرصة الحصول على تغذيات راجعة من البائعين.

يمكن التلاعب بالتغذيات الراجعة من قِبل البائعين الذين يستطيعون فتح حسابات زبائن زائفة يقومون من خلالها شخصياً بعمليات شراء.

يحدّ البائعون المحتالون من الأرباح التي توفرها الأسواق وتنتج عن العمولات، ما ينعكس سلباً على سمعة السوق – وبالتالي على ثقة المشترين بهذه السوق.[59] يجري مديرو السوق المُشفّرة، إلى جانب "فريق مراقبة الاحتيال" الذي يضمّ أعضاء ناشطين من مجتمع السوق المُشفّرة، تحقيقاً في ادّعاءات احتيال البائعين. للمشاركين قنوات متعددة لتسوية النزاعات، إن بشكلٍ خاصٍ على منصات الرسائل الآمنة أو بشكلٍ أكثر عموماً على المنتديات. وتكون للمديرين الكلمة الأخيرة في تسوية النزاعات والتي غالباً ما يتم التعبير عنها كـ"السياسات في العمل" لدى إنفاذ قواعد السوق المُشفّرة.[60]

---

56 تزانيتاكيس وآخرون (Tzanetakis et al.) (2015).
57 ألدريدج وديكاري–هيتو (Aldridge & Décary–Hétu) (2014)؛ كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).
58 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2017b).
59 مورسيلي وآخرون (Morselli et al.) (2017).
60 مورسيلي وآخرون (Morselli et al.) (2017).

يملك البائعون الذين يرغبون بالشراء من المَتاجِر معلومات أقلّ لتوجيههم في اختيار بائع موثوق.

يمكن للبائعين أيضاً مراجعة منتديات النقاش على الإنترنت الواضح (مثال: Reddit's/r/Darknet and /r/DarkNetMarkets) ومنتديات الموقع الإلكتروني ريديت (subreddits) على الإنترنت الواضح والخاصة بالسوق المُشفّرة الناشطة (مثال: /r/AlphaBay و /r/ValhallaMarketplace) من أجل تحديد البائعين الموثوقين والمأمونين، أو تجنّب المحتالين المشتبه بهم وحسابات البائعين المفضوحة من قِبل وكالات إنفاذ القانون.[61] تنطوي منتديات الموقع الإلكتروني ريديت (Reddits) ذات الصلة على الشبكة المُظلمة على ملصقات تبثّ النزاعات بالإضافة إلى الصفقات المُرضية مع بائعين تتم تسميتهم، وتقدّم خدمة مراجعة ديبدوتويب (Deepdotweb) رؤى مماثلة مصدرها الجمهور العام.

يملك البائعون الذين يرغبون بالشراء من المَتاجِر معلومات أقلّ لتوجيههم في اختيار بائع موثوق. لن يستفيد البائعون الذين يشغّلون مَتاجِر البائع الواحد من مقاييس سمعة البائع من طرف ثالث التي تُنتَج تلقائياً على الأسواق المُشفّرة فيما يتعلّق بالتاريخ الكامل لصفقات البائع. في الوقت الذي قد ينشر فيه مالكو المَتاجِر شهادات من "زبائن راضين" على مواقعهم الإلكترونية، لا وجود لمراقبة من قِبل طرف ثالث للحؤول دون استبعاد المراجعات السلبية، أو المراجعات الزائفة بشكلٍ كامل. على الرغم من ذلك، لأنّ بائعين متعددين يؤسسون تجارة المَتاجِر على أساس السمعات التي يتم اكتسابها على الأسواق المُشفّرة – حيث سيستمرّ الكثيرون، ولكن ليس الجميع،[62] بالتجارة – قد يكون البائعون الذين يأخذون بالاعتبار احتمال إجراء صفقات مع مَتاجِر قادرين على مراجعة مقاييس السمعة الناتجة عن السوق المُشفّرة، حيث يمكن.

في حين أنّ بعض المَتاجِر يشير إلى توفير خدمات ضمان، لم يكن فريق المشروع قادراً على تحديد صحة هذه الادعاءات. الضمان هو، من حيث تعريفه، خدمة يقدمها طرف ثالث، ولم يكن فريق المشروع قادراً على تحديد أي خدمات ضمان مستقلة تخدم الأسواق غير الشرعية. بالتالي، قد تكون المَتاجِر التي تَعِدُ بدفعات محمية بالضمان كناية عن محتالين يسعون لاستدراج زبائن قليلي الحيطة.

قد يختار المشترون الذين يقدّرون خدمة الزبائن الجيدة في الأسواق غير الشرعية المحفوفة بالمخاطر البائعين الذين تعكس قوائمهم هذا الاتجاه.

اقترح الباحثون أن التجارة على السوق المُشفرة قد تؤمن سياقاً للتجارة على سوق غير شرعية حيث قد يتم تقدير البائعين أكثر لمهارات الاتصال الجيدة وخدمة الزبائن مما قد تكون عليه الحالة في الأسواق التقليدية في العالم الحقيقي غير الافتراضي.[63] تيسّر خدمات الرسائل الخاصة على الأسواق المُشفّرة هذا التطوّر. قد يختار المشترون الذين يقدّرون خدمة الزبائن الجيدة في الأسواق غير الشرعية المحفوفة بالمخاطر البائعين الذين تعكس قوائمهم هذا الاتجاه. يؤدي على سبيل المثال تحليل سابق للقوائم المُدرجة من قِبل البائعين على الأسواق المُشفرة إلى ما يلي:[64]

- "شحن مجاني، خدمة سريعة، اتصال سريع"
- "توقف عن البحث: لا قَطْع، لا هراء، اتصال ممتاز، خدمة سريعة"
- "أردّ على الزبائن عادةً في غضون 4 إلى 5 ساعات. لا تتردّدوا بطرح الأسئلة".

---

61 راجع تكهّنات برانوين (Branwen's) (2015a و2015b) حول "ويبنزجاي" (weaponsguy) الذي يعمل بمثابة مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات الأمريكي (ATF)/مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI).

62 راجع الشكل رقم 2.3 لمثالٍ حول منطق متجر لعدم البيع على الأسواق المُشفَرة.

63 ألدريدج وديكاري–هيتو (Aldridge & Décary-Hétu) (2014).

64 ألدريدج وأسكيو (Aldridge & Askew) (2016).

المربع رقم 2.2 الخطر المرتبط باحتيال البائع

ثمة مجموعة من التقنيات التي يستطيع البائعون استخدامها من أجل الاحتيال على المشترين. فعلى سبيل المثال، قد يأخذ البائعون المبلغ ولا يسلّمون السلع التي تم شراؤها إلى الزبون. ويمكن تسهيل هذا النوع من الاحتيال من خلال الطلب من الزبائن الإنهاء مبكراً (FE) ودفع ثمن السلع قبل استلام الطلب. يتجاوز الإنهاء مبكراً حماية الدفع التي تقدمها الأسواق المُشفرة على شكل خدمات ضمان. لاحظ مديرو طريق الحرير 1 (SR1) انتشار الاحتيال الذي حصل من دون الضمان.[65]

من المرجّح أن تؤدي استراتيجية احتيال ثانية بشكلٍ أقلّ إلى عمليات حظر السوق، التي قد تنتج عن تقنية الاحتيال الموضحة أعلاه. يمكن استخدام ما يُعرف بـ"الاحتيال الانتقائي" من قِبل البائعين حتّى للصفقات المحمية بموجب ضمان. يعي البائعون خطر خسارة الحُزَم في البريد، إن من خلال اعتراضات الجمارك أو أخطاء التعامل البريدي.[66]

تستغلّ مجموعة ثالثة من الاحتيال سمعة البائعين الجيدة من خلال نسخ اسمهم المُستعار والعمل باحتيال مستخدمين الثقة التي اكتسبوها في مجتمع الشبكة المُظلمة. يمكن للبائعين الذين يتمتعون بسمعات جيدة في السوق الاستفادة من ذلك بالاحتيال على الزبائن، ولكن فحسب، في حال قاموا بذلك نادراً. يمكن للزبائن الذين لا يستلمون طلباتهم إبلاغ المديرين عن البائع، وإنّما يستطيع البائعون الذين يمارسون الاحتيال بشكلٍ انتقائيٍّ ويتمتعون بمقاييس سمعة جيدة في السوق إلقاء اللوم على فقدان الشحنة من أجل الحدّ من إمكانية أن يسميهم مديرو السوق المُشفرة محتالين.

من المهم الاعتراف بتحديد مدى الاحتيال من قِبل بائعي الأسلحة النارية على الأسواق المُشفّرة بقدر ما هو من الصعب قياس كميته. حصل الاحتيال في مجال الأسلحة النارية منذ وجود السوق المُشفّرة الأولى المعنية بالأسلحة فحسب "ذي أرموري" (The Armory).[67] ما زالت الأسواق المُشفرة الناشطة حالياً (مثال: ألفاباي [Alphabay]) تنشر حالياً تقارير الاحتيال على منتديات النقاش على الإنترنت الواضح.[68] راجع الملحق رقم B للاطلاع على تاريخ مختصر للاحتيال في مجال الأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم. يتوسع الملحق رقم C في القسم ويوثّق ويفصّل عدداً من الحالات الناجحة من الاتجار بالأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم، المرتبطة بالإرهاب، والجريمة الخطيرة والمنظمة، والأفراد الضعفاء والمصابين بهوس.

2.5.2. كيف يختار البائعون المشترين

على الرغم من توثيق الاحتيال في الدراسات السابقة على نطاقٍ أضيق، فهو يمكن أن يحصل في الاتجاه المعاكس أيضاً، أي أنه يمكن لمشترٍ يكون قد استلم طلب أن يدّعي خلاف ذلك. توضّح سياسات إعادة الأموال وإعادة الشحن المعلنة الخاصة بالبائعين الخطر المترتب على الأرباح والناتج عن فقدان الطرد، والتي يجب القبول بها ليبقى الزبائن سعيدين ويستمرون بإنتاج تغذيات راجعة إيجابية.

ومع ذلك، سيحرص البائعون على الحدّ من البيع إلى الزبائن الذين يشكلون خطراً أكبر من حيث ادعاء فقدان الشحنة من باب الاحتيال. للبائعين عدد من الاستراتيجيات بتصرفهم لدى اختيار المشترين الذين سيتعاملون معهم. أولاً، تماماً كما يملك المشترون إمكانية الوصول إلى مقاييس سمعة البائعين، يمكن للبائعين الوصول إلي تاريخ محتمل لصفقات المشتري واختيار تجنّب الزبائن الجدد على السوق أو رفض البيع للزبائن الذين تقترن صفقاتهم

65 كريستين (Christin) (2013).

66 ديكاري–هيتو وآخرون (Décary–Hétu et al.) (2016).

67 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2017c).

68 راجع منتديات الموقع الإلكتروني ريديت (subreddits/r/AlphaBay/) للاطلاع على أمثلة حول تقارير الاحتيال التي نشرها بائعون ومشترون من أجل تسوية النزاعات.

بالنزاعات. قد يطلب البائعون من الزبائن المحتملين الذين يعتبرون أنهم يشكّلون خطر احتيال أن يدفعوا من دون حماية المبلغ بموجب ضمان: وبالتالي، يمكن أن يجري الدفع للبائعين مقدماً ويمكنهم أن يطلبوا الإنهاء مبكراً (FE). ثالثاً، يمكن أن يحدد البائعون سياسات إعادة أموال وإعادة شحن تختلف بحسب سجل تتبّع الشراء الخاص بمشترٍ محتمل. يوفّر تحليل قوائم البائعين على السوق المُشفّرة في البحث السابق لألدريدج وأسكيو (Aldridge and Askew) أمثلة توضيحية:[69]

- "نحن نتمتع بإخفاء جيّد ولم يسبق أنه لم يتم استلام أي طلبات. نحن نعلم أنّ هذا الأمر غير مرجّح، ولكن في حال حصوله، سنراجع الإحصاءات السابقة الخاصة بك فإذا كانت جيدة، يمكنك اختيار إعادة الشحن أو إعادة الأموال بالكامل."
- "إعادة الأموال: 50 في المئة من السعر، وإنّما إعادة نسبة 75 في المئة من الأموال بالنسبة للمشترين الاعتياديين. لا يحصل الزبائن الذين أتمّوا أقلّ من عشرة عمليات شراء ناجحة على أي إعادة للأموال."
- "إعادة الشحن فحسب للأشخاص الذين أتموا خمسة عمليات شراء سابقة أو أكثر، من دون إعادة. لا أطلب منك الإنهاء مبكراً البتة، وإنّما تفضلّ بإرسال النقود إليّ ما إن تستلم الشحنة. إنه أمرٌ عادل."

2.6. الدفع على أسواق الإنترنت المُظلم

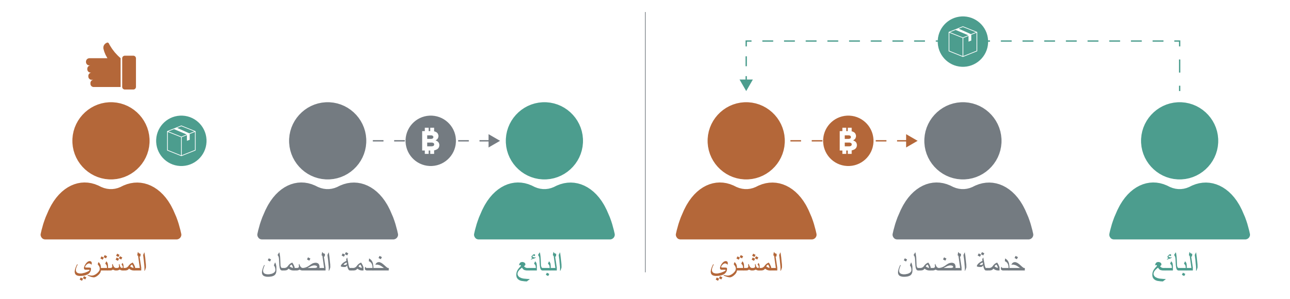
ثمّة أوجه تشابه بين شراء سلع وخدمات على الإنترنت الواضح وكيفية حصول الصفقات على أسواق الإنترنت المُظلم. يضغط المشترون، بعد تحديد المنتج الذي يرغبون بشرائه، على زرّ "اشترِ الآن" المُعتاد على صفحة قائمة المنتج. على غرار عمليات الشراء على مَتاجِر الإنترنت الواضح الشرعية، يتوجب على المشترين التسجيل لدى السوق ويجب أن يملكوا الأموال الكافية من أجل إنجاز عملية الشراء.

يتمثّل فرقٌ بارزٌ بين أسواق الإنترنت الواضح والإنترنت المُظلم بشكل الدفع. يتم الدفع على أسواق الإنترنت المُظلم باستخدام عملات مُشفّرة. الأولى من بينها، والأكثر شهرةً، والتي ما زالت مُسْتَخْدَمة بالشكل الأكثر شيوعاً هي بتكوين (Bitcoin)، على الرغم من أنّ البدائل التي تصبح أكثر شهرةً بشكلٍ متزايد ("ألتكوين" [altcoins]) تشمل مونيرو (Monero)، وإثريوم (Ethereum)، وريبل (Ripple) ولايتكوين (Litcoin). لا ترتبط بالضرورة الصفقات التي تجري باستخدام عملات مُشفّرة بهويات العالم الحقيقي للمشترين والبائعين، وذلك ما يُصعّب على وكالات إنفاذ القانون تعقّب الصفقات غير الشرعية. ولكن الحصول على العملات المُشفّرة يعرض عدداً من التحديات بالنسبة للمشترين، مع العِلم أنّ الكثير من مناقشة مجتمع الشبكة المُظلمة يقترح أن اكتشاف كيفية شراء بتكوين كان الجزء الأكثر صعوبة من عملية الشراء على الإنترنت المُظلم. بالإضافة إلى ذلك، يطرح شراء العملات المُشفّرة لإجراء عمليات شراء غير مشروعة أو بيعها لـ"استبدالها" بعملات محلية، مخاطر أمنية إضافية بالنسبة للمُستخدِمين.

بعد استلام أموال كافية بعملةٍ مُشفّرةٍ مقبولة على سوق مُشفّرة، يبدأ المشتري صفقة من خلال الضغط على "اشترِ الآن". على الرغم من ذلك، لا يتم استلام المبلغ على الفور من قِبل البائع، وإنّما يتم بدلاً عن ذلك الاحتفاظ بها على شكل إيداع من قِبل السوق، يُعرف بضمان الدفع. يغلّف بعدئذٍ البائع المنتج ويشحن الطرد عن طريق الخدمات البريدية أو شركة بريد خاصة. ما إن يتم استلام الطلب ويكون المشتري راضٍ، يعود المشتري إلى السوق من أجل "إنهاء" الطلب ويتم عند هذه النقطة الإفراج عن المبلغ من قِبل السوق من الضمان وتحويلها إلى حساب البائع. بهذه الطريقة، يؤمّن الضمان الحماية للمشتري: في حال عدم استلام طلب أو في حال لم يكن المنتج كما تم الإعلان عنه، يرفض المشتري إنهاء عملية الشراء ولا يتم الدفع للبائع.

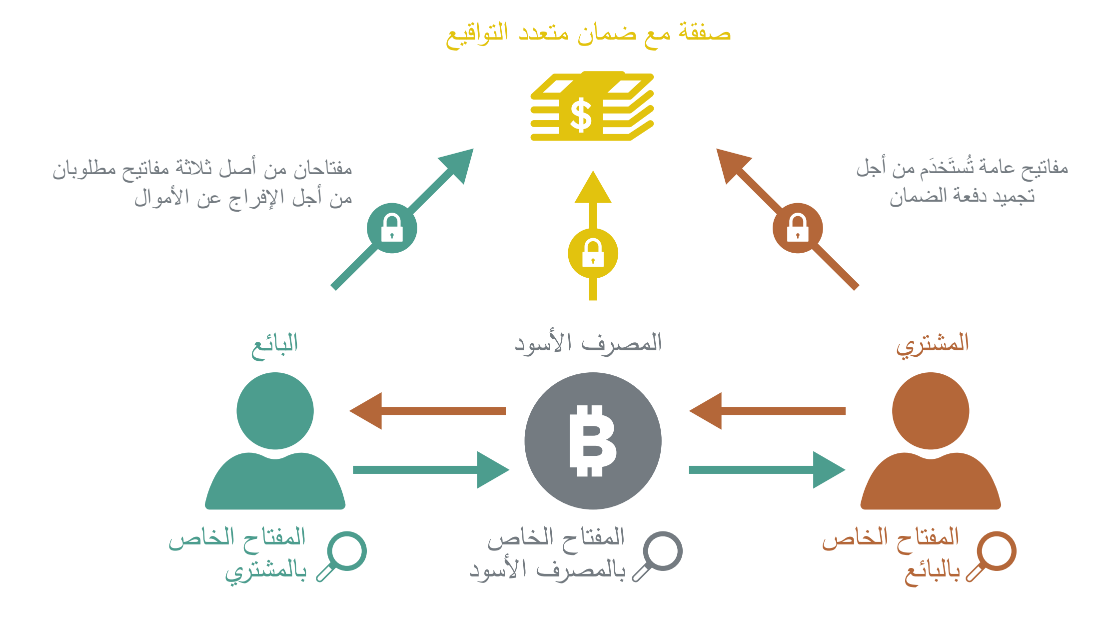
69 ألدريج وأسكيو (Aldridge & Askew) (2016).

الشكل رقم 2.4 لمحة حول الدفعات باستخدام خدمات الضمان



المصدر: بتكييف من كوجاوا (Kujawa) (2014)

الشكل رقم 2.5 لمحة حول الضمان المتعدد التواقيع



المصدر: بتكييفٍ من ديبدوتويب (Deepdotweb) (2014c)

يدعم بعض الأسواق المُشفّرة الآن صفقات ضمان متعددة التواقيع والتي تتطلب توقيع طرفين من أصل ثلاثة أطراف – أي المشتري والبائع والسوق بحدّ ذاتها – من أجل الإفراج عن الأموال.[70] على عكس الضمان التقليدي المركزي، من المستحيل لطرف واحد بمفرده استعادة المبلغ. يبدو أن استخدام التواقيع المتعددة على الأسواق المُشفرة يصبح مألوفاً: 13 من أصل 21 سوقاً في "الرسم البياني حول مقارنة الأسواق" الخاص بديبدوتويب Deeptoweb 'Market') (Deepdotweb) يعرض حالياً ضمان متعدد (Comparison Chart التواقيع.[71]

70 كوكس (Cox) (2017a).

71 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2017a).

2.7. شحن السلع واستلامها

بما أن الكثير من المنتجات التي تُباع على أسواق الإنترنت المُظلم هي منتجات رقمية (مثال: بطاقة ائتمان مسروقة أو معلومات بشأن هوية، أدلّة الكتب الإلكترونية، ملفات طباعة ثلاثية الأبعاد)، يمكن أن يكون إرسال المشتريات واستلامها بسيطاً نسبياً. من دون الحاجة إلى شحن الطلبات عبر أنظمة بريدية، تتقلّص المخاطر المرتبطة باعتراض الطلبات من قِبل العمّال، بما فيهم موظفي مكتب البريد ومسؤولي الجمارك عند الحدود. يستلم المشترون منتجهم الرقمي مباشرةً في السوق لدى الدفع.

بالنسبة للمنتجات المادية، على غرار المخدرات، والذخيرة والأسلحة، يتوجب على البائعين الاعتماد على الخدمات البريدية من أجل شحن الطلبات إلى الزبائن. توفّر أسواق الإنترنت المُظلم فرصة للبائعين من أجل التعامل مع الزبائن عبر نطاقٍ جغرافي أوسع مما هو ممكن مع الأسواق التقليدية غير الشرعية، ويُعتبر النظام البريدي عاملاً مُمَكِّناً في هذه العملية.[72]

يقترح بحثٌ أخيرٌ أنّ مُستَخدِمي السوق المُشفّرة يحدّدون هذه النشاطات "في العالم الحقيقي غير الافتراضي" لصفقات الإنترنت المُظلم كمصدر أولي لخطر الكشف والتوقيف من قِبل وكالات إنفاذ القانون.[73] بالنسبة للبائعين، تشمل هذه النشاطات توريد مواد التغليف وإجراء إيداعات ضمن الأنظمة البريدية. بالنسبة للمشترين، استلام البضائع المشحونة هو بمثابة ناحيةٍ خطيرةٍ من الشراء على السوق المُشفّرة.

يتم تقاسم مجموعة من الاستراتيجيات على منتديات النقاش على الأسواق المُشفّرة واستخدامها من قِبل البائعين من أجل الحدّ من خطر اعتراض الشحنات البريدية وتعقّبها إلى

باستخدام منتديات السوق، قد يناقش البائعون تقنيات الشحن بالاعتماد على المعايير المنشورة من قبل الحكومة لتصنيف الحُزم المُشتبه بها.

حين تصل إليهم: اختيار مواقع إيداع التسليم على مسافةٍ من المنزل أو مكان العمل؛ دوران نقاط الإيداع في الأنظمة البريدية؛ وتجنب دخول المكاتب البريدية حيث قد يتم تسجيلهم بواسطة الدائرة التلفزيونية المغلقة (Closed-Circuit Television [CCTV]).[74]

باستخدام منتديات السوق، قد يناقش البائعون تقنيات الشحن بالاعتماد على المعايير المنشورة من قِبل الحكومة لتصنيف الحُزم المُشتبه بها.[75] تجري هذه المناقشات بشكلٍ أكثر ندرة على الإنترنت الواضح، علماً أنّ المنتديات المتخصصة تُحظّر عادةً هذا النوع من المحتوى.[76]

وقد حدّد الباحثون أنّ الزبائن يواجهون مخاطر كشف وتوقيف متزايدة لدى استلام بضائعهم المشحونة.[77] غالباً ما ينصح البائعون الزبائن بتقديم أسمائهم الحقيقية لأغراض التسليم. فقد اعتُقد أنّ استخدام أسماء زائفة يزيد من فرص تحديد الطرود على أنّها مشبوهة من قِبل موظفي المكاتب البريدية والإبلاغ عنها لإجراء المزيد من التحقيق من قِبل السلطات، ما يؤدي بشكلٍ محتملٍ إلى "عمليات تسليم مُراقبة" من قِبل وكالات إنفاذ قانون سرّية تم اللجوء إليها من أجل إنفاذ التوقيفات.[78] حذّر البائعون الزبائن في بعض الأحيان من المخاطر المرتبطة بتتبّع شحناتهم،[79] – بعيداً عن التوقيع للبضائع المشحونة – بالنظر إلى قدرة

72 ألدريدج وديكاري-هيتو (Aldridge & Décary-Hétu) (2014)؛ كريستين (2013)؛ ماونتيناي وآخرون (Mounteney et al.) (2016).
73 ألدريدج وأسكيو (Aldridge & Askew) (2017).
74 ألدريدج وأسكيو (Aldridge & Askew) (2017).
75 فاجرت (Vajgert) (1996).
76 إن قواعد منتديات الموقع الإلكتروني ريديت r/DarkNetMarkets تنص على تعليمات للمُستَخدِمين بعدم "نشر تفاصيل الإخفاء".
77 ألدريدج وأسكيو (Aldridge & Askew) (2017).
78 برانوين (Branwen) (2012).
79 تزانيتاكيس وآخرون (Tzanetakis et al.) (2015).

وكالات إنفاذ القانون على إجراء تحقيقات دولية واسعة النطاق وتدقيق السجلات البريدية لتتبّع البائعين (كما يظهر بالنسبة لمجموعة الجريمة المُنظّمة "تشيري فلايفور" [CherryFlavor]، المُشار إليها في الفصل الأول).

عمليات التسليم السرية (Dead Drops)

ما زال يُنظر إلى خدمات البريد أو الطرود على أنّها "العائق الرئيسي في النظام".[80] تم وصف تطوّر حديث يُعرف بـ"عمليات التسليم السرية" (Dead Drops)، والتي تتيح لبائعي أسواق الإنترنت المُظلم تجنّب الأنظمة البريدية، في بحثٍ أخيرٍ مرتبط ببيع المخدرات على الأسواق المُشفّرة[81]:

> ينطوي نموذج عملية التسليم السرية (Dead Drop) على "عامل تسليم سري" يُخفي شحنة من صفقات المخدرات المغلّفة مسبقاً والمُعَنوَنة، والتي يكون قد تم شراؤها من بائع يعرض الخدمة، في عددٍ من المواقع المكتومة بشكلٍ مناسبٍ في العالم الحقيقي غير الافتراضي، ومن ثم توفير الإحداثيات الجغرافية إلى جانب فيديو قصير لكل صفقة تم "تسليمها". ما إن يتمّ تسليم الصفقات فحسب حتّى تُعرض القوائم مع خيار التسليم للمشترين. يمكن للزبائن الذين يشترون بهذه الطريقة الوصول على الفور إلى معلومات الموقع واختيار الصفقة، مع الإفراج عن الأموال للبائع – والعمولة لعامل التسليم السري – من الضمان، ما إن يتم التأكيد على الاستلام. تتيح حالياً سوق مُشفّرة واحدة على الأقلّ خيار التسليم هذا للبائعين ولكنّ مدى انتشار قبول هذا الخيار غير معلوم في الوقت الحالي. إن خطر أن يكون عامل التسليم السري هو وكالة إنفاذ قانون سرية محتمل، ولكن السوق التي تعرض خيار التسليم هذا تزعم أنّ الخطر ضئيل.

ليس مدى استخدام عمليات التسليم السرية من قِبل بائعي السوق المُشفّرة معروفاً بعد، ولكن يجب رصد هذا الابتكار المحدد بشكلٍ أكبر بالنسبة لبيع الأسلحة النارية على أسواق الإنترنت المُظلم، حيث تبدو تحديات التسليم البريدي للأسلحة النارية والأسلحة الضخمة ومخاطرها أكبر من تلك المتعلقة بعمليات تسليم المخدارت الصغيرة والخفيفة الوزن والمخفية عبر البريد.

80 ماونتيناي وآخرون (Mounteney et al.) (2016، 7).

81 ألدريدج وأسكيو (Aldridge & Askew) (2017).

3 الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم: تقدير حجم السوق ونطاقها

يعرض هذا الفصل نتائج الدراسة المرتبطة بحجم تجارة الأسلحة عبر الإنترنت المُظلم ونطاقها. ويعتمد ذلك على جانب الإمداد من السوق، ما يسلّط الضوء على حجم وأصناف المنتجات المعروضة للبيع. يضم كل قسم وصفاً للمنهجية المحددة المُستَخدَمة من أجل التحقيق في كل ناحية وعرضاً للنتائج ومناقشة حول معناها.

3.1. تحديد أسواق الإنترنت المُظلم التي تضطلع بتجارة الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات

بحسب ما هو مُفصّل في هذا التقرير (راجع القسم رقم 2.1)، ليست صفحات الإنترنت المُظلم قابلة للبحث من خلال محركات البحث المعيارية. كان المصدر الأول الذي تم النظر فيه من أجل تحديد أسواق خفية ذات صلة هو ديبدوتويب (Deepdotweb)، حاذين حذو الكثيرين من باحثي السوق المُشفّرة الذين ينشرون في الدراسات العلمية السابقة المُراجعة من قِبل الأقران والمُستخدمة كمرجع. إن القائمة التي يوفّرها ديبدوتويب (Deepdotweb) تميّز بين الأسواق المُشفرة ومَتاجِر البائع الواحد.[82]

يطلب مالكو السوق أنفسهم الإدراج مع منح اختيار السوق فحسب للأسواق المُشفّرة التي تلبي متطلبات معلنة مرتبطة بوظيفة السوق، والبائعين النشيطين وأعداد المراجعات.[83] لهذا السبب، من المرجح أن تستثني قائمة ديبدوتويب (Deepdotweb) الأسواق المُشفّرة الأصغر أو تلك التي لها وظيفة محدودة. في المقابل، تحدد متطلبات ديبدوتويب (Deepdotweb) للمَتاجِر معياراً أعلى للإدراج على القائمة: يجب أن يكون أصحاب هذه الأسواق نشيطين لأكثر من سنة وأن يكون لهم تصنيفات عالية (4.9 من أصل 5) على الأسوق المُشفّرة التي يتاجرون عليها. بحسب مديرٍ لديبدوتويب (Deepdotweb)، إن مَتاجِر الأسلحة النارية مستثناة من الإدراج على القائمة عادةً لأن "البنية التحتية ووظيفة السوق ضعيفتان".[84] في وقت جمع البيانات،[85] لم تبع أي مَتاجِر مُدرَجَة على ديبدوتويب (Deepdotweb) أي منتجات مرتبطة بالأسلحة.

---

82 تستثني قائمة سوق الإنترنت المُظلم التي يوفّرها ديبدوتويب (Deepdotweb) الأسواق التي لا تطلب إدراجها بشكلٍ محدد، في حين يتم اعتبارها إلى حد كبير واستخدامها على نطاق واسع من قِبل الزبائن والباحثين لتحديد معرفات الموارد الموحّدة (URLs)، بالإضافة إلى الأسواق التي يقدم أصحاب الطلب وإنّما تُرفض لأنها لا تلبي متطلبات معينة. كان بالتالي فريق المشروع غير قادر على جمع البيانات من الأسواق المُشفّرة غير المشمولة في القائمة. يعتبر تأثير عدم القدرة على الوصول – أو حتى معرفة وجود – أسواق مُشفّرة مُستثناة من قائمة ديبدوتويب (Deepdotweb) ضئيل، مع العلم أن معظم الأسواق المُستثناة هي على الأرجح صغيرة جداً و/أو ذات وظيفة محدودة.

83 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2017b).

84 مراسلة عبر البريد الإلكتروني مع مدير لديبدوتويب (Deepdotweb) بتاريخ 4 فبراير/شباط 2017.

85 اطّلع عليه بتاريخ سبتمبر/أيلول 2016.

3.1.1. الأسواق المُشفّرة

بالنسبة للأسواق المُشفّرة، حدد فريق المشروع كل الأسواق المتوفرة التي تستخدم قائمة أسواق ديبدوتويب (Deepdotweb) في 19 سبتمبر/أيلول 2017 وحاول الوصول إلى كل سوق باستخدام الاستراتيجيات التالية من أجل تحديد تلك التي هي ذات صلة لغرض هذا المشروع:

1. **فئة السوق المتخصصة المرتبطة بالأسلحة.** تم فحص فئات المنتجات من أجل تحديد الأسواق المُشفّرة التي تملك فئات متخصصة مرتبطة بالأسلحة متوفرة للبائعين من أجل تصنيف القوائم التي يضعونها للبيع.
2. **بحث الكلمة المفتاحية للقوائم المرتبطة بالأسلحة.** أتاحت هذه الاستراتيجية للفريق تحديد القوائم المرتبطة بالأسلحة حتّى في الأسواق التي لا تملك فئة متخصصة.
3. **قيود السوق.** تملك الأسواق المُشفّرة عادةً قواعد لسلوك السوق، بحيث يقيّد البعض منها منتجات وخدمات محددة. تم النظر في هذه القواعد لكل سوق من أجل تحديد ما إذا كانت الأسلحة محظورة أو مسموحة صراحة.

يُبيّن الجدول رقم 3.1 أدناه النتائج من عملية مسح الأسواق المُشفّرة المتوفرة. بلغ عدد الأسواق المُشفّرة العاملة باللغتين الإنجليزية/الفرنسية[86] خلال فترة تقييمنا أربع وعشرين سوقاً.[87] تم الوصول بنجاحٍ إلى ثماني عشرة (75 في المئة) سوق من بين هذه الأسواق وفحصها للتأكّد من الأدلّة على عمليات البيع المرتبطة بالأسلحة بموجب المعايير الثلاثة المُحددة أعلاه. ومن بين الأسواق الستة المتبقية، كانت أربع بخلاف ذلك أسواق تعمل وإنما خارج الخدمة مؤقتاً في وقت عملية المسح واثنتان لم يكن بالإمكان الوصول إليهما بسبب قيود الإحالة.[88]

من بين الأسواق الثمانية عشرة التي تم الوصول إليها، كان لخمس عشر (83 في المئة) سوق قواعد تسمح صراحةً أو لا تحظر صراحة، عمليات بيع الأسلحة. وفرّت تسع (50 في المئة) أسواق للبائعين فئة متخصصة "للأسلحة النارية" حيث قد يضع البائعون القوائم. وقد كان الفريق قادراً بالنسبة لثماني (44 في المئة) أسواق فقط على العثور على قوائم مرتبطة بالأسلحة من خلال البحث.

الجدول رقم 3.1 الأسواق المُشفّرة المدرجة على ديبدوتويب (Deepdotweb): الأرقام مصنفة من حيث بيع الأسلحة

	العدد	النسبة المئوية من أصل 18
الأسواق المُشفّرة المُدرَجَة على ديبدوتويب (Deepdotweb)	24	
الأسواق التي تمكّنا من الوصول إليها وفحصها	18	
الأسواق التي تسمح (أو لا تحظر صراحةً) عمليات بيع الأسلحة النارية	15	83 في المئة
الأسواق التي تملك فئات متخصصة للأسلحة النارية	9	50 في المئة
الأسواق حيث حددنا قوائم أسلحة نارية من خلال البحث	8	44 في المئة

ملاحظة: تشير البيانات إلى القائمة التي تم الوصول إليها بتاريخ 19 سبتمبر/أيلول 2016.

86 أربع أسواق مُشفّرة كانت روسية، ولم يضم فريق العمل فرداً يتكلّم الروسية من أجل دعم تحليل هذه الأسواق.

87 أُغلِقت سوقان في غضون ذلك.

88 لم تكن سوقان تقبلان بالأعضاء غير المرغوب فيهم وقد تمت تسميتهما أسواق "الإحالة فحسب".

المناقشة

كان لأغلبية الأسواق المُشفّرة التي تمّ تقييمها قواعد مُتّسقة مع السماح بعمليات بيع الأسلحة. ويشير ذلك إلى أن معظم الأسواق المُشفّرة تمثّل قناة محتملة للوصول إلى الأسلحة النارية. وعلى الرغم من ذلك، يشير واقع أنّ نصف الأسواق فقط قد وفّر للبائعين فئات للاستخدام لدى وضع قوائمهم إلى أنّ بيع الأسلحة النارية لم يكن شائعاً بما يكفي لضمان وجود فئة متخصصة على الصفحة الرئيسية للسوق. قد يكون البائعون قد لجأوا بالتالي إلى فئات منتجات "متفرقات" أو "أخرى" ليضعوا قوائمهم. على العكس من ذلك، كان لثلاث أسواق فئات أسلحة، ولكنّ بحثنا لم يُحدّد أي قوائم مرتبطة بالأسلحة النارية ضمن هذه الفئات.

تشير هذه النتائج معاً إلى أنّه، حتّى الأسواق المُشفّرة التي تُيسّر بيع الأسلحة النارية قد تجذب عدداً قليلاً نسبياً من البائعين الذين يدرجون مثل هذه السلع للبيع بالمقارنة مع الذين يبيعون منتجات وخدمات أكثر شعبيةً على هذه الأسواق (أي المخدرات والسلع المرتبطة بالغشّ).

حددت أبحاث الكلمات المفتاحية التي أجريناها أنّه كان لأقلّ من نصف الأسواق بقليل قوائم نشطة مرتبطة بالأسلحة. ومع ذلك، تجدر الملاحظة إلى أنّ التقييم لا يعتمد على الرصد المستمرّ للأسواق وإنّما على لمحة موجزة وحيدة. وبالتالي، ليس من الممكن استبعاد إمكانية أن يظهر المزيد من قوائم الأسلحة النارية الأكثر نشاطاً في المستقبل، في حال تم النظر في إطارٍ زمني أطول.

3.1.2. المَتاجِر

من أجل تحديد المَتاجِر المتخصصة في الأسلحة النارية، طلب فريق المشروع مساعدة خبير في الإنترنت المُظلم (الذي رغِبَ في عدم الكشف عن هويته)، والذي قدّم لفريق المشروع قائمة بالمَتاجِر المتخصصة في الأسلحة وحلّل منتديات نقاش الإنترنت المُظلم. بالإضافة إلى ذلك، أتمّ فريق المشروع ذلك بقراءة إضافية لمناقشات منتديات الموقع الإلكتروني ريديت (Reddit) ذات الصلة في مجتمع ريديت (Reddit) على الإنترنت. باستخدام هذه الأساليب، تفحّص فريق المشروع قائمة من خمسة عشر متجر اعتُقد أنها متخصصة بالمنتجات المرتبطة بالأسلحة. كان الفريق قادراً على الوصول إلى ثلاث عشرة سوق من بينها (يرد المزيد من المعلومات أدناه)، محدِداً من خلال القيام بذلك ثمانية منتجات مرتبطة بالأسلحة ومدرجة.

المناقشة

يشير عدم التمكّن من الوصول إلى بعض المَتاجِر التي توّفرت لها معرّفات موارد موحّدة (URLs) إلى عددٍ من الاحتمالات. أولاً، قد يعيق التخصّص استمرارية المتجر. قد يكون من الصعب بالنسبة للبائعين المتخصصين بالمنتجات المرتبطة بالأسلحة إنشاء شركات مربحة بما يكفي تؤمّن استمراريتها؛ بالمقارنة، على سبيل المثال، من المرجّح أن ينتج بائعو المخدرات المتخصّصون، والذين تعزّزت سمعاتهم من خلال البيع عبر الأسواق على أسواق الإنترنت المُظلم، حجماً أكبر من المبيعات. ثانياً، قد تعاني الأسواق التي لا يمكن الوصول إليها بسبب وقت اشتغال خوادمها لمجموعةٍ من الأسباب التقنية. وأخيراً، تكون ببساطة قد توقفت عن التجارة.

إن عدم إمكانية الوصول لا يوفّر سوى فهمٍ محدودٍ للدور الذي اضطلعت به المَتاجِر في عمليات بيع الأسلحة على الأسواق الخفية. وبحسب ما هو مفصّل في القسمين 2.4 و2.5، مع غياب معلومات بشأن الصفقات المتوفرة فيما يتعلّق بالمَتاجِر، يصبح من المستحيل تقدير حجم التجارة أو حتّى ما إذا كانت المَتاجِر تنتج أي تجارة على الإطلاق.

3.2. تقدير حجم ونطاق تجارة الأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم

من أجل تقدير حجم ونطاق تجارة الأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم، تم جمع البيانات مباشرةً من الأسواق المُشفّرة على شكل "آثار رقمية" تُترك فيما يتعلّق بصفقات السوق.[89]

89 ديكاري-هيتو وألدريدج (Décary-Hétu & Aldridge) (2015).

المربع رقم 3.1 وظيفة داتاكريبتو (DATACRYPTO)

داتاكريبتو (DATACRYPTO) هو فئة برمجيات لزحف الإنترنت/الاستخراج تعمل بشكلٍ منهجيٍّ على أرشفة المواقع الإلكترونية واستخراج المعلومات منها. ما إن يتم تحديد سوق مُشفَّرة، يجري تجهيز داتاكريبتو من أجل تسجيل الدخول إلى السوق وتنزيل محتوياته بدءاً من صفحة الإنترنت المُحددة من قِبل الباحثين (عادةً الصفحة الرئيسية). بعد تنزيل هذه الصفحة، يُحلّلها داتاكريبتو للحصول على وصلات إلكترونية تشعبيّة لصفحات أخرى تتم استضافتها على السوق نفسها، ويتبع كل واحدة، مُضيفاً الوصلات الإلكترونية التشعبية الجديدة التي تتم مصادفتها، بحيث يقوم بزيارتها وتنزيلها إلى حين لا ترد أي صفحات جديدة. تتم الإشارة إلى هذه العملية بعبارة زحف الإنترنت. ينتقل داتاكريبتو بعدئذٍ من وضع الزحف إلى وضع الاستخراج، بحيث يستخرج المعلومات من الصفحات التي قام بتنزيلها إلى قاعدة بيانات واحدة.

يظهر تحدٍّ مرتبطٍ بزحف الأسواق المُشفّرة عندما، وعلى الرغم من المظاهر التي تفيد العكس، يكون الزاحف قد فَهرَسَ مجموعة فرعية من صفحات الإنترنت التابعة للسوق فحسب. تتفاقم هذه المشكلة على وجه الخصوص بفعل سرعة التنزيل المتباطئة على شبكة تور (Tor) والتي، جنباً إلى جنب مع زمن توقف السوق عن العمل، قد يحول دون إنجاز داتاكريبتو زحفاً لسوق مشفّرة. اقترح عدد من الباحثين[90] أن الزحف الجزئي كان المسؤول عن النتائج المضللة المحتملة التي تمّ نشرها في مقالة دوليفر (Dolliver)[91] في العام 2015 فيما يتعلق بطريق الحرير 2 (Silk Road 2). لم يكن التشخيص الذي قدّمته مجموعة من الباحثين في ورقةٍ في العام 2016 [92] قادراً على تكرار نتائج دوليفر باستخدام البيانات التي تم جمعها من السوق نفسها على مدى فترة مماثلة. تم تصميم داتاكريبتو للحؤول دون عمليات الزحف الجزئية للسوق من خلال قدرة "معرفة الحالة"، ما يعني أنه يتم تحليل وتسجيل نتيجة طلب كل صفحة مطلوب زيارتها من قِبَل البرمجيات. في حال تعطُّل الخدمة على السوق أو على شبكة تور (Tor)، يتوقف داتاكريبتو ثم يحاول أن يتابع زحفه بعد دقائق قليلة. في حال أفضى طلب صفحة مطلوب زيارتها إلى صفحة مختلفة (مثال: طلب صفحة القائمة والحصول على الصفحة الرئيسية للسوق المُشفّرة)، يتم تصنيف الطلب على أنّه فاشل، مع احتساب كل زحف لطلبات الصفحات المطلوب زيارتها الفاشلة.

إن داتاكريبتو مبرمج لكل سوق من أجل استخراج المعلومات ذات الصلة المرتبطة بالقوائم والبائعين، والتي يتم جمعها في ما بعد ضمن قاعدة بيانات واحدة:

- اسم المُنْتَج؛
- وصف المُنتَج؛
- سعر القائمة؛
- عدد التغذيات الراجعة من قِبَل الزبائن للقائمة؛
- البلد أو المنطقة التي يشحن منها بائع المُنتَج؛
- البلد أو المناطق التي يكون البائع الذي يضع القائمة على استعداد للشحن إليها.

تم الحصول على البيانات باستخدام أداة برمجيات داتاكريبتو (DATACRYPTO) (راجع المربع رقم 3.1). وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تصميم داتاكريبتو من أجل استخراج بيانات من المَتاجِر. وبالتالي، اقتصرت تقديرات الحجم والنطاق الواردة في هذا الفصل، بالضرورة، على تلك الناتجة فيما يتعلق بالأسواق المُشفرة.

90 ألدريدج وديكاري–هيتو (Aldridge & Décary-Hétu) (2015)؛ فان بوسكيرك وآخرون (.Van Buskirk et al) (2015).

91 دوليفر (Dolliver) (2015).

92 مونكسجارد وآخرون (.Munksgaard et al) (2016).

بالإضافة إلى ذلك، حالت البنية التحتية لتصميم بعض الأسواق المُشفّرة التي تبيع منتجات وخدمات مرتبطة بالأسلحة دون الزحف باستخدام داتاكريبتو، وذلك بشكلٍ مرجّح بسبب حالات خلل في البرمجة ضمن هذه الأسواق بدلاً من إجراءات مكافحة الزحف النشطة الموضوعة من قِبَل مديري السوق.[93]

أجريَ جمع البيانات الأولية من خلال داتاكريبتو مرة، في أواخر سبتمبر/أيلول 2016. يعني ذلك ضمناً أنّ فريق المشروع لم يتمكّن من رؤية سوى المنتجات المتوفرة للبيع في الوقت الذي أُجري فيه الزحف. بالتالي، ينبغي النظر في البيانات على أنها لمحة موجزة، بدلاً من نتيجة رصدٍ مستمرّ. قد يؤثر ذلك على التحليل الذي تم إجراؤه بالنسبة لحجم السوق ونطاقها وقيمتها الإجمالية.

جرى جمع البيانات بين 19 و25 سبتمبر/أيلول 2016. شملت مجموعة البيانات الناتجة 12 سوق مُشفّرة وأنتجت 167,693 قائمة، تم تحديد 811 من بينها على أنها ذات صلة لغرض هذه الدراسة. يقدّم المربّع رقم 3.2 المزيد من التفاصيل بشأن منهجية التصنيف الخاصة بنا.

المربّع رقم 3.2 تحديد القوائم المرتبطة بالأسلحة لهذه الدراسة

من أجل تحديد أيٍّ من القوائم التي بلغ عددها 167,693 هي ذات صلة لغرض هذه الدراسة، استخدم فريق المشروع منهجية مختلطة بالاعتماد على مزيجٍ من التعلّم الآلي والتحقيق اليدوي. تم تأسيس عملية التعلّم الآلي بشكلٍ مرتبطٍ بمشروع بحثٍ منفصلٍ حول السوق المُشفّرة حيث جمع داتاكريبتو (DATACRYPTO) البيانات من 8 أسواق مُشفّرة في يناير/كانون الثاني 2016، منتِجاً مجموعة بيانات تتألف من 106,348[94] قائمة. تم ترميز كل القوائم يدوياً من قِبل فريق يضمّ سبعة باحثين قاموا في وقتٍ لاحقٍ بتصنيف القوائم باستخدام المعلومات التي وفّرها البائعون في اسم المُنتَج ووصفه. تم تطبيق هذه المرحلة الأولى من "التعلّم" في وقتٍ لاحقٍ على عمليات متتالية لجمع البيانات من قِبَل داتاكريبتو، مع القيام تلقائياً بتصنيف قوائم السوق المُشفّرة الجديدة وغير المرمّزة، لتحقيق مستوى عالٍ من الدقة. صنّفت مقاربة التعلّم الآلي تلقائياً 560 من أصل 167,693 قوائم منتجات على أنها مرتبطة بالأسلحة عبر 12 سوق مُشفّرة.

لإكمال هذه العملية المُمكننة، أُجريَت عمليات بحث يدوية على القوائم المتبقية التي بلغ عددها 167,133 قائمة للتأكّد من عدم ترك أي بيانات ذات صلة من دون تحليل. كانت مصطلحات البحث المُستَخدَمة لعمليات البحث اليدوية مزيجاً من المصطلحات العامة (مثال: بندقية [riffle]، ذخيرة [ammunition]) وأسماء المُصنِّعين (مثال: بيريتا [Beretta])، إلى جانب اختلافات إملائية ملائمة (على غرار ammo). أنتجت هذه العملية 3,756 قائمة إضافية. تم النظر في أوصاف المنتجات لكل واحدة من هذه القوائم في وقتٍ لاحقٍ بشكلٍ منفرد من أجل إزالة أي قائمة تم إدراجها بشكلٍ غير ملائم على أنها مرتبطة بالأسلحة. تم استبعاد معظم تلك التي جرى تحديدها من خلال البحث[95]. وقد اعتمدت التحليلات المفصلة على القوائم المتبقية المرتبطة بالأسلحة والتي بلغ عددها 811 قائمة.

يعدّد الجدول رقم 3.2 الأسواق المُشفّرة التي تمت تسميتها بشكلٍ محددٍ والتي تم منها جمع البيانات باستخدام داتاكريبتو (DATACRYPTO)، ولكل سوق، عدد القوائم الإجمالي، وعدد القوائم التي كانت مرتبطة بالأسلحة والجزء الذي تم التعبير عنه كمعدّل من أصل 1,000 قائمة.

93 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).

94 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).

95 إن أغلبية القوائم التي تم العثور عليها بشكلٍ غير صحيح من خلال البحث هي في الواقع قوائم مخدرات. وتشمل الأمثلة: فئة من القنّب يُشار إليها بـ"أيه كاي-47" (AK-47)؛ حبوب إكستاسي (ecstasy) تتم تسميتها بـ"قنابل يدوية"؛ هيروين "البارود". غالباً ما شملت القوائم المرتبطة بالمواد الإباحية أسماء ممثلات، ومن بينها كان بيريتا (Beretta).

الجدول رقم 3.2 الأسواق المُشفّرة التي تبيع قوائم مرتبطة بالأسلحة والتي تمّ جمع البيانات منها

السوق المُشفّرة	عدد القوائم الإجمالي	عدد القوائم المرتبطة بالأسلحة	المعدّل (من أصل 1,000 قائمة)
ألفاباي (Alphabay)	36,906	414	11.2
دريم ماركت (Dreammarket)	64,625	173	2.7
فالهالا (سيلكيتي) (Silkkitie) (Valhalla)	19,939	114	5.7
هانسا-ماركت (Hansa-market)	22,151	49	2.2
أوايزيس 1 (Oasis 1)	11,932	29	2.4
بيثون ماركت (Python market)	7,377	14	1.9
ذو ديتوكس ماركت (TheDetox market)	1,312	8	6.1
ترايدروت (Traderoute)	1,596	4	2.5
مينيرفا (Minerva)	697	3	4.3
أكروبوليس (Acropolis)	253	2	7.9
توشكا (Tochka)	277	1	3.6
دارك-نيت-هيروز-ليج (Dark-net-heroes-league)	628	0	0.0
المجموع	**167,693**	**811**	**4.8**

شملت مجموعة البيانات الخاصة لـ118 قائمة قوائم للمُنتَج نفسه من قِبَل البائع نفسه عبر عددٍ من الأسواق المُشفّرة. هذا ليس أمراً غير شائع وفي حين أنّ هذه القوائم قد فُهمت على أنها قوائم "مُتكررة"، من الضروري عدم حذفها لعددٍ من الأسباب. أولاً، قد تكون قوائم متعددة للمُنتَج نفسه عبر الأسواق مُصمّمة بشكلٍ مختلفٍ من قِبَل البائعين لأغراض تخصّ هذه السوق. فعلى سبيل المثال، قد توفر القائمة نفسها على أسواق مختلفة وجهات مقصد متوفرة ومختلفة للشحن. لقد كان ذلك مفيداً بشكلٍ خاص في تحديد طرقات الشحن (راجع الفصل الخامس). السبب الثاني، ولربما أكثر أهمية، يرتبط بالمعنى المقرون بقائمة. يجب فهم قائمة فحسب على أنها إعلان موضوع للبيع ولا يجب قراءتها بحيث تعني ضمناً أي شيء بشأن الإمداد المتوفر للمنتجات. قد يكون لبائع قوائم متعددة عبر الأسواق للسلاح الوحيد والأوحد المتوفر لدى البائع للبيع. بدلاً من ذلك، قد يكون لبائع قائمة واحدة فقط على سوق واحدة، وإنّما يملك مخزوناً من 20 سلاح. بالتالي، قد يفترض حذف التكرارات الظاهرة – من باب الخطأ بشكلٍ مرجح – أنّ القوائم تتوافق بطريقةٍ هادفةٍ مع المنتجات المتوفرة.

أخيراً، تُنتج الأسواق المُشفّرة آثاراً رقمية للصفقات المرتبطة بقائمة محددة. سينتج بائع لديه قوائم متكررة بشكلٍ ظاهرٍ على أسواق مختلفة مبيعات مرتبطة بهذه القوائم المنفصلة. وبالتالي، قد تؤدي إزالة القوائم المتكررة إلى إزالة بيانات الصفقة التي تشتمل عليها هذه القوائم، ما يضرّ بفائدة بياناتنا لفهم حجم تجارة السوق المُشفّرة.

3.2.1. تحليل المنتجات العالي المستوى

لغرض هذه الدراسة، تم ترميز القوائم التي بلغ عددها 811 قائمة بشكلٍ يدويٍ إلى الفئات التالية:

- الأسلحة النارية.
- الذخيرة.
- القِطَع والمكوّنات (مثال: المزلاقات، الهياكل، المواسير).
- اللوازم (مثال: المناظير).
- المتفجرات (مثال: القنابل اليدوية).
- المنتجات الرقمية (مثال: أدلّة "أعدّها بنفسك" لإعداد المتفجرات المنزلية الصنع، نماذج ثلاثية الأبعاد للأسلحة النارية أو قِطَعها).
- الأسلحة الأخرى (مثال: البنادق الصاعقة المعدّلة/ الأجهزة الصاعقة، السكاكين، الهراوات).

يعدد الجدول رقم 3.3 وتيرة القوائم الموضوعة للبيع عبر الأسواق المُشفّرة التي تم استخراج البيانات منها.

الجدول رقم 3.3 وتيرة فئات المنتجات المرتبطة بالأسلحة

المنتج	n	النسبة المئوية	n	النسبة المئوية
الأسلحة النارية	339	42 في المئة		
المنتجات الرقمية	222	27 في المئة		
الأسلحة الأخرى	178	22 في المئة		
المتفجرات	6	1 في المئة		
	المُباعة لوحدها		+ إلى جانب منتجات أخرى	
الذخيرة	54	7 في المئة	98	12 في المئة
اللوازم	8	1 في المئة	66	8 في المئة
القِطَع والمكونات	4	< 1 في المئة	8	1 في المئة
المجموع	**811**	**100 في المئة**		

ملاحظة: n=عدد القوائم

المناقشة

كانت قوائم الأسلحة النارية (42 في المئة) هي الأكثر شيوعاً، تليها المنتجات الرقمية (27 في المئة) وغيرها من الأسلحة غير النارية (22 في المئة). عندما باع البائعون الذخيرة بشكلٍ منفصل، شمل ذلك 7 في المئة فقط من القوائم. إلا أنه، عندما باع البائعون الذخيرة إلى جانب أسلحة نارية، بلغ عدد القوائم التي تضمّ الذخيرة الضعفين تقريباً (12 في المئة). عرضت ثماني قوائم فقط لوازم فحسب، ولكنّ هذا الرقم قد ارتفع إلى 66 (8 في المئة) لدى بيعها إلى جانب منتجات أخرى. كانت القِطَع والمكونات تُباع نادراً، إن بشكلٍ منفصل (أربع قوائم) أو إلى جانب منتجات أخرى (ثماني قوائم – 1 في المئة).

> **كانت قوائم الأسلحة النارية (42 في المئة) هي الأكثر شيوعاً، تليها المنتجات الرقمية (27 في المئة) وغيرها من الأسلحة غير النارية (22 في المئة).**

كانت المسدسات السلاح الناري المدرج بالشكل الأكثر شيوعاً (84 في المئة)، تليه البنادق (10 في المئة) والمدافع الرشاشة الصغيرة (6 في المئة).

يمكن استنتاج ملاحظات متعددة من توزيع قوائم الأسلحة التي جرى وصفها أعلاه. أولاً، ثمّة فرق بارزٌ بين الذخيرة واللوازم التي تُباع لوحدها بالمقارنة مع تلك الذخيرة واللوازم لدى بيعها كجزءٍ من "صفقة شاملة" مع الأسلحة النارية. يشير ذلك إلى أنّ البائعين يملكون إمكانية الوصول إلى الأسلحة النارية كما إلى الذخيرة و/أو اللوازم. قد يعيد البائعون بيع الأسلحة النارية الشخصية والمنتجات ذات الصلة التي في حيازتهم أصلاً أو قد يكون لهم شبكة من الاتصالات (إن كجزءٍ من مجتمع الشبكة المُظلمة أو في العالم الحقيقي غير الافتراضي) كجزءٍ من سلسلة إمدادهم. أخيراً، قد يكون عرض صفقات شاملة خيار تسويق بسيط من قِبَل البائعين لزيادة جاذبية منتجاتهم.

فيما يتعلق بالقِطَع والمكونات، على الرغم من وجود حالات حيث كان المشترون يجمّعون أسلحتهم النارية من خلال شراء قِطَع فردية من بائعين مختلفين في أوقات مختلفة،[96] تبدو حصتها من السوق صغيرة. قد يكون ذلك نتيجة هذا الزحف المحدد (أي أنّ زحفاً أُجري في وقتٍ مختلفٍ قد يكون أدّى إلى نتيجةٍ مختلفةٍ جداً) أو قد يعني ضمناً أنّه، وعلى الرغم من بعض الاستثناءات، تمثّل مقاربة "صنّع سلاحك الخاص" جزءاً متخصصاً جداً من السوق، حيث تهتم الأغلبية الشاسعة من المشترين بشراء أسلحة نارية مجمّعة وتعمل بشكلٍ كامل.

3.2.2. أنواع الأسلحة النارية

صنّف فريق المشروع كل قائمة أسلحة نارية على أساس ثلاثة معايير:

- **نوع السلاح الناري:** أشار ذلك إلى تصنيفٍ بسيطٍ بالاعتماد على ثلاثة أنواع أسلحة مختلفة: المسدسات (باستثناء المسدسات الأتوماتيكية)، المدافع الرشاشة الصغيرة (والأسلحة اليدوية الأتوماتيكية) والبنادق.
- **حيّ، مُقلّد (غير أصلي)، مُعطّل أو مُحوَّل:** تم استخدام ذلك لتحديد وضع السلاح الناري وشمل التمييز بين الأسلحة النارية الحية والمقلّدة (غير الأصلية)/أسلحة الإنذار/أسلحة الإشارة، بالإضافة إلى الأسلحة النارية المُعَطَّلَة والمُحوّلة.
- **جديدة أو مستعملة:** أشار ذلك إلى حالة السلاح الناري، حيث كانت محددة.

تجدر الإشارة إلى أنّ داتاكريبتو (DATACRYPTO) ليس مُصمّماً لتنزيل وتخزين الصور التي تكون مرتبطة عادةً بالقوائم. يعني ذلك ضمناً أنّ كل النتائج تعتمد على التحليل النصي لعناوين القوائم وأوصافها، وأنّه لم تتسنَ لفريق المشروع فرصة استخلاص أي خاصية إضافية للمنتج المعروض بالاعتماد على تحليل مرئي للصورة (مثال: إذا أفاد وصف حال سلاح على أنّها "جديدة تقريباً"، لم يتمكن الفريق من التحقق من البيان بالنظر إلى الصورة الموفّرة).

يقدّم الجدول رقم 3.4 تفصيلاً وصفياً حول أنواع الأسلحة النارية المدرجة للبيع عبر الأسواق المُشفّرة الاثنتي عشرة.

المناقشة

كانت المسدسات السلاح الناري المدرج بالشكل الأكثر شيوعاً (84 في المئة)، تليها البنادق (10 في المئة) والمدافع الرشاشة الصغيرة (6 في المئة). شكّلت الأسلحة المُقلّدة (غير الأصلية) أقليّة القوائم الموضوعة من قِبَل البائعين للمسدسات (17 في المئة) والبنادق (9 في المئة)؛ في المقابل، كان حوالي ستة من أصل عشرة (59 في المئة) مدافع رشاشة صغيرة مُقلّدة. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم مخطط الترميز من أجل تحديد الأسلحة النارية

96 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20–21 مارس/آذار 2017.

الجدول رقم 3.4 أنواع الأسلحة النارية المُدرجة للبيع، بحسب الأسلحة المُقلّدة (غير الأصلية) والجديدة/المُستعملة

	المسدسات (284 = n)	المدافع الرشاشة الصغيرة (22 = n)	البنادق (33 = n)	المجموع (339 = N)
المجموع	**84 في المئة**	**6 في المئة**	**10 في المئة**	**100 في المئة**
الأسلحة النارية الحية	82 في المئة	41 في المئة	91 في المئة	81 في المئة
المُقلّدة (غير الأصلية)	17 في المئة	59 في المئة	9 في المئة	19 في المئة
الجديدة	19 في المئة	9 في المئة	12 في المئة	18 في المئة
المُستعمَلَة	27 في المئة	14 في المئة	21 في المئة	25 في المئة
غير محددة	54 في المئة	77 في المئة	67 في المئة	57 في المئة

ملاحظة: n=عدد القوائم بحسب الفئة. N=العدد الإجمالي لقوائم الأسلحة النارية.

المُعَطَّلَة والأسلحة النارية المُعاد تفعيلها، إلى جانب الأسلحة الحية والأسلحة المُقلّدة. لم يتم العثور على أي بائعين يصفون قوائم منتجاتهم بطرقٍ تتسق مع هذه التصنيفات. قد يعود ذلك إلى واقع أنّ هذه الأنواع من الأسلحة النارية يمكن بيعها ببساطة كـ"مُتسعمَلة" من دون بالضرورة توفير معلومات على هذا المستوى من التفصيل.

كانت حالة أغلبية (57 في المئة) القوائم عبر أنواع الأسلحة النارية الثلاثة كلها غير محددة. فيما يخصّ نسبة الـ43 في المئة المتبقية، كانت الأسلحة النارية المُستعمَلة أكثر تواتراً من الجديدة، بحيث شكّلت على التوالي 25 في المئة و18 في المئة من العدد الإجمالي للأسلحة النارية المدرجة. إن افتراض أنّ كل القوائم "غير المحددة" هي إما جديدة أو مُستعمَلة قد يغيّر إلى حدٍّ كبيرٍ نتائج التحليل ولا يتوفر أي دليل واضح ليدعم أيّاً من الخيارين. وعلى الرغم من أنّ فريق المشروع لم يحلّل الصور المرتبطة بكلّ قائمة، كان ذلك ليوفّر معلومات إضافية مرتبطة بالحالة وكان ليحدّ من عدد الحالات "غير المحددة".

أخيراً، فيما يتعلق بأنواع الأسلحة النارية التي يجري بيعها، تمثّل المسدسات الأغلبية الساحقة. شدّد مسؤولو إنفاذ القانون الذين تمت استشارتهم[97] على أن ذلك قد يكون مرتبطاً بالسهولة النسبية لإخفاء الأسلحة اليدوية في الطرود (حتى ولو كانت مفككة) بالمقارنة مع تحقيق النتيجة نفسها مع الأسلحة النارية الأكبر حجماً. قد يكون سببٌ آخر متصلاً بخاصية السوق حيث المسدسات أكثر شيوعاً من المدافع الرشاشة الصغيرة والبنادق الطويلة. وبالتالي، يمكن توقّع أن تكون مهيمنة بشكلٍ أكبر من حيث الإمداد والطلب على حدٍّ سواء.

كانت حالة أغلبية (57 في المئة) القوائم عبر أنواع الأسلحة النارية الثلاثة كلها غير محددة. فيما يخصّ نسبة الـ43 في المئة المتبقية، كانت الأسلحة النارية المُستعملة أكثر تواتراً من الجديدة، بحيث شكّلت على التوالي 25 في المئة و18 في المئة من العدد الإجمالي للأسلحة النارية المدرجة.

97 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20-21 مارس/آذار 2017.

المربّع رقم 3.3 معلومات حول العلامات

تتيح الأرقام التسلسلية والعلامات ونقوش المُصنِّع على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها تعقّب مصدرها وتراثها. يُعتبر تعقّب الأسلحة بالاعتماد على الأرقام التسلسلية الفريدة ممكناً فحسب بالتعاون بين الدول والمُصنّعين الذين يملكون قاعدات بيانات للأسلحة المسجلة. يتم تسجيل التغيرات في الملكية في سجلات مستندية. لا يمكن تحديد الأسلحة التي تم تشويه رقمها التسلسلي أو إزالته بشكلٍ فريد. إن معرفة تاريخ ملكية سلاح يُتيح تعقّبه ليتم بدقة تحديد متى انحرف إلى نطاق غير مشروع.[98]

من بين قوائم الأسلحة النارية كلها (n=339)، جزءٌ صغيرٌ فحسب (29 – 9 في المئة) علّق على علامات الأسلحة. وفي هذه القوائم التسعة والعشرين:

- كانت إزالة الأرقام التسلسلية شائعة (9)؛
- كان نقل التسلسل الحرفي نادراً (2)؛
- قال بائع واحد أنهم سيزيلون العلامات على الأسلحة بناءً على طلب المشتري.

بحسب ما تم وصفه سابقاً في هذا التقرير، لم يجرِ فريق المشروع تحليلاً مرئياً للصور المرتبطة بكلّ قائمة بسبب القيود التقنية للأداة المُستَخدَمة لإجراء الزحف. وبالتالي، كان مصدر المعلومات الوحيد للعلامات النص الموجود في الوصف. من المرجح أنه يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من الصور.

العلامات التجارية والطرازات للأسلحة النارية

لغرض هذه الدراسة، أجريت طبقة ثانية من التحليل من أجل فهم العلامات التجارية والطرازات المعروضة بالشكل الأكثر شيوعاً على الأسواق المُشفّرة. من أصل 339 قائمة أسلحة نارية، كانت معلومات العلامة التجارية والطراز محددة لـ300. شكّلت الحالات حيث كانت العلامات التجارية وحدها محددة حوالي 10 في المئة من المجموع، في حين أنّه، وفي ظروفٍ أقلّ، حتى إذا كان الطراز محدداً، كانت المعلومات المتوفرة كافية لتحديد العلامة التجارية. كانت هذه هي الحال على سبيل المثال مع بعض الطرازات التي تم إنتاجها من قِبَل مُصنّعين مختلفين على مدى السنوات. من دون معلومات بشأن سنة الصنع، ومن دون إمكانية الوصول إلى الصورة التي قد توفر تحديداً مرئياً للمُصنّع، لم يكن تحديد العلامة التجارية في بعض الحالات ممكناً. يتم تقديم قائمة مفصلّة بعدد الأسلحة النارية المعروضة بحسب العلامة التجارية في الملحق رقم D.

لغرض هذه الدراسة، أجريت طبقة ثانية من التحليل من أجل فهم العلامات التجارية والطرازات المعروضة بالشكل الأكثر شيوعاً على الأسواق المُشفّرة.

بالنسبة فقط لتلك العلامات التجارية مع أكثر من عشرة قوائم (باستثناء القوائم التي يبلغ عددها 39 قائمة حيث لم تكن العلامة التجارية محددة)، يقدّم الجدول رقم 3.5 الطرازات المرتبطة بكلّ علامة تجارية.

يوضح الجدول المجموعة الواسعة للعلامات التجارية والطرازات الأكثر شيوعاً المتوفرة للبيع على الأسواق المُشفّرة التي تم تحليلها في وقت الزحف. وكما ذُكر سابقاً، ترتبط هذه النتائج بزحفٍ واحدٍ أُجري في سبتمبر/أيلول 2016 ولم تنتج عن رصدٍ مستمر. وبالتالي، يجب

98 بيفان (Bevan) (2009).

الجدول رقم 3.5 (n) طرازات الأسلحة النارية لقوائم العلامات التجارية للأسلحة النارية التي تتجاوز العشرة

العلامة التجارية	الطراز
جلوك (Glock)	19 (17)؛ 17 (14)؛ 26 (8)؛ 19 الجيل 4 (19Gen4) (4)؛ 22 (2)؛ (23) (2)؛ 37 (2)؛ 42 (2)؛ 43 (2)؛ غير محدد (2)؛ 18 (1)؛ 21 (1)؛ 23 الجيل 4 (23Gen4) (1)؛ 27 (1)؛ 42 الجيل 4 (42Gen4) (1)
كولت (Colt)	1908 (5)؛ 1911 (5)؛ جوفرنمنت أم 1911 (Government M1911) (3)؛ أوفيسر (Officer) (3)؛ أس أيه أيه الجيل الثالث (SAA 3rd Gen) (3)؛ ستوركيبير الجيل الثالث (3rd Gen Storekeeper) (1)؛ أيه أر-15 (AR-15) (1)؛ بانتلاين سكاونت 5905 (Buntline Scount 5905) (1)؛ كامب بيري (Camp Perry) (1)؛ كينج كوبرا 6 (King Cobra 6) (1)؛ إم كي آي في (MKIV) (1)؛ إم كي آي في جولد كاب (MKIV Gold Cup) (1)؛ أس أيه أيه الذكرى 125 (SAA 125th Ann) (1)؛ أس أيه أيه 38-40 (SAA 38-40) (1)؛ غير محدد (1)
سيج سوير (Sig Sauer)	أم 400 (M400) (1)؛ بي 210-6 (P210-6) (1)؛ بي 210 ليجند (P210 Legend) (1)؛ بي 210-1 (P210-1) (2)؛ بي 226 (P226) (3)؛ بي 229 ليجيون (P229 Legion) (1)؛ بي 229 سكوربيون (P229 Scorpion)؛ بي 320 كومباكت (P320 Compact) (1)؛ بي 938 نيترون ميكرو (P938 Nitron Micro) (2)؛ برو 2022 (Pro 2022) (2)؛
بيريتا (Beretta)	70 (1)؛ 92 أيه 1 أف دي إي (92A1 FDE) (1)؛ 92 أف أس (92FS) (3)؛ أم 9 (M9) (2)؛ أم 9 أيه 1 92 أف أس (M9A1 92FS) (6)؛ بي إكس 4 (PX4) (1)؛ بي إكس 4 ستورم (PX4 Storm) (2)؛ غير محدد (2)
إيكول-فولتران (Ekol-Voltran)	أراس ماجنوم إتش بي (Aras Magnum Hp) (1)؛ أردا ستارتر-كاي 9 (Arda Starter-K9) (1)؛ أيه أس آي (ASI) (2)؛ ديكل 8000 (Dicle 8000) (2)؛ فيراتكومباكت 92 (Firat Compact 92) (2)؛ مايجور (Major) (1)؛ بي29 (P29) (3)؛ ساقا ماجنوم (Sava Magnum) (1)؛ سبيشل 99 في 85 (Special 99 V85) (2)؛ فايبر (Viper) (2)؛ فايبر 2.5 (Viper 2.5) (2)؛ فايبر 6 (Viper 6) (1)
روجر (Ruger)	45/22 مارك III (Mark III 22/45) (1)؛ بيسلي فاكيرو (Bisley Vaquero) (1)؛ بلاك هاوك (Black Hawk) (2)؛ ألسي بي مود 3725 (LCP Mod 3725)؛ ميني 14 (Mini 14) (1)؛ أم كاي II (MK II) (1)؛ بي 85 (P85) (1)؛ بي 89 (P89) (3)؛ ريد هاوك (Red Hawk) (1)؛ سينجل سيكس (Single Six) (1)؛ أس بي-101 (SP-101) (1)؛ سبيد 6 (Speed 6) (1)؛ أس أر 40 (SR40) (1)، غير محدد (2)
سميث أند ويسون (Smith & Wesson)	338 أف بي أس (FPS 338) (1)؛ بادي جارد (Body Guard) (2)؛ أم أند بي شيلد (M&P Shield) (2)؛ أم أند بي 22 (M&P22) (1)؛ مود 3000 (Mod 3000) (1)؛ مود 4006 (Mod 4006) (1)؛ موديل 57 (Model 57) (4)؛ أس دي 9 في إي (SD9VE) (1)؛

ملاحظة: يعرض هذا الجدول الطرازات المدرجة على أنها للبيع لكل علامة تجارية لها عشرة قوائم أو أكثر. يشير الرقم الوارد بين هلالين إلى وتيرة كل طراز محدد. يتم عرض الطرازات في هذا الجدول بالطريقة نفسها التي تم بها تضمينها في عنوان و/أو وصف القوائم. لم يجرِ أي تحليل إضافي لتصحيح أوجه عدم الدقة أو الجمع بين اختلافات الطراز نفسه.

اعتبارها لمحة موجزة عند نقطة زمنية محددة. ومع ذلك، بحسب ما يتم وصفه بشكلٍ إضافيٍّ في القسم 6.1، يبدو أن الأدلة وآراء الخبراء التي تم جمعها خلال هذه الدراسة لا تشير إلى أنّ مجموعة المنتجات المتوفرة على الأسواق المُشفّرة هي أكبر بكثير مما قد يكون متوفراً في أي موقع وحيد على مستوى الشارع فحسب، وإنّما أيضاً إلى أنّ جودة المنتجات تبدو أعلى.

3.2.3. المنتجات الرقمية

إن الأمر ذو الصلة بشكل خاص لغرض هذه الدراسة هو توفر المنتجات الرقمية والتجارة بها. والسبب في ذلك هو واقع أنّه مع المنتجات الرقمية، تجري الصفقة كاملة، بما فيها التسليم، في الفضاء الافتراضي، مع القليل من مشاركة "العالم الحقيقي" أو من دونها. لدى استكشاف المنتجات الرقمية، ركّز فريق المشروع على فئتين على وجه الخصوص: الكتب الإلكترونية/الكتيّبات التي توفر مجموعة واسعة من التعليمات (بشأن مواضيع تتراوح بين المتفجرات المنزلية الصنع إلى صنع و/أو تعديل الأسلحة النارية والقِطَع والمكونات والذخيرة)؛ والنماذج الثلاثية الأبعاد لدعم الصنع الإضافي (مثال: مطبوعات ثلاثية الأبعاد) للأسلحة النارية و/أو قِطَعها. كانت المنتجات الرقمية السلع الثانية الأكثر تواتراً، مُمثّلةً 222 قائمة (27 في المئة من المجموع). كانت أغلبيتها (n=208) كتب إلكترونية تقدّم تعليمات لصنع متفجرات أو أسلحة نارية. كانت إحدى عشرة (11) قائمة في المقابل ملفات رقمية لأسلحة نارية بطباعة ثلاثية الأبعاد. احتوت خمس من هذه القوائم على ملف لطباعة سلاح ناري واحد فقط، في حين قدّمت الست المتبقية ملفات لطباعة عددٍ أكبر من طرازات ومكونات أسلحة نارية مختلفة. يضمّ المربع رقم 3.4 مقتطفاً عن واحدة من هذه القوائم. تعد القوائم الثلاثة المتبقية التي قمنا بتصنيفها على أنّها رقميةٌ ببيع معلومات حول موضع شراء أسلحة نارية.

المربّع رقم 3.4 نموذج عن قائمة كُتب إلكترونية (القِطَع والمكونات العشرة من أصل الخمسة والثلاثين المسماة)

هذه الحُزْمَة هي كناية عن مجموعة أحدث ملفات فوسكاد كاد (FOSSCAD CAD):

- Rifles/AK-47_Stock-Shanrilivan
- Rifles/AKM_75_Round_Drum_Magazine_Yee_v0.2-nils
- Rifles/AR-10_Nephilim_Reinforced_Lower_Receiver_v1.1-WarFairy
- Rifles/AR-15_Bumpfire_Stock_v2-Disruptive_Solutions
- Rifles/AR-15_Carbine_Handguards-WarFairy
- Rifles/AR-15_CMA_Stock_v1.1.1-shadowfall
- Rifles/AR-15_FOSSCAD_Israel_75rd_Drum_Magazine-nils
- Rifles/AR-15_Hanuman_Bullpup_v1.0-WarFairy
- Rifles/AR-15_Minimalist_Stock-WarFairy
- Rifles/AR-15_Orion_PDW_Stock-WarFairy

المناقشة

كما ذُكِر سابقاً في هذا القسم، تُعتبر التجارة بالمنتجات الرقمية المرتبطة بالأسلحة ذات صلة بشكلٍ خاصٍ بسبب التحديات الإضافية التي تطرحها. في الوقت الذي كانت فيه الأدلّة والكتيبات حول كيفية صنع القنابل في المنزل متداولة بشكلٍ غير شرعيٍّ على الإنترنت قبل تأسيس

> **تم الإقرار بتوفر نماذج ثلاثية الأبعاد للصنع الإضافي للقِطَع أو المكونات أو الأسلحة النارية الكاملة من قِبَل المجتمع الدولي كمصدر قلق رئيسي.**

الأسواق المُشفّرة بوقتٍ طويل، يُمثّل مستوى إمكانية الوصول الذي توفّره هذه المنصات مصدراً لقلقٍ كبيرٍ بين صانعي السياسات والمُمارسين.[99] بالإضافة إلى المتفجرات، قد تُقدِّم هذه الأدلّة دروساً توجيهيةً لمجموعة واسعة من الأفعال غير الشرعية، التي تتراوح من تحويل المسدسات المُقلّدة (غير الأصلية)/ أسلحة الإنذار إلى أسلحة حية وصولاً إلى الصنع الكامل للأسلحة المنزلية الصنع.

تم الإقرار بتوفر نماذج ثلاثية الأبعاد للصنع الإضافي للقِطَع أو المكونات أو الأسلحة النارية الكاملة من قِبَل المجتمع الدولي كمصدر قلق رئيسي.[100] مع تحسّن الطباعات الثلاثية الأبعاد المتوفرة تجارياً (مثال: زيادة الدقة، تحسين جودة المواد المُستَخْدَمة للطباعة)، إن إمكانية إنتاج قِطَع بديلة وصالحة في المنزل لاستبدال، على سبيل المثال، تلك التي تحمل علامات تعريفية على سلاح ناري قد يعيق إمكانية تعقّب الأسلحة النارية غير الشرعية وصولاً إلى مالكها القانوني الأخير مع تحديد نقطة الانحراف. بيد أنّ استخدام القِطَع المنزلية الصنع خلال الصنع الإضافي يعتمد على مجموعة من العوامل الأخرى، بما فيها: دقة النموذج الثلاثي الأبعاد، جودة الآلة الطابعة، جودة المواد المُستَخْدَمة للطباعة، وأخيراً، مهارات الشخص الذي يتوجب عليه القيام بالتجميع النهائي واستبدال القِطَع والمكونات؛ تبقى هوامش الأخطاء التقنية والبشرية كبيرة حتّى مع التحسينات على مستوى التكنولوجيا المتوفرة.[101] ومع ذلك، يجب عدم التقليل من شأن التداعيات المترتبة على سهولة توفّر هذه الملفات.[102]

3.2.4. الأسلحة الأخرى

جمع فريق المشروع أيضاً ورمّز قوائم لـ178 (22 في المئة) سلاح آخر (أي أسلحة غير نارية). ويتم توضيح التقسيم الناتج عن ذلك في الجدول رقم 3.6.

الجدول رقم 3.6 أنواع الأسلحة (النسبة المئوية بالاعتماد على 178 نموذج فرعي)

	n	نسبة مئوية
البندقيات الصاعقة/الأجهزة الصاعقة	57	32 في المئة
السكاكين	52	29 في المئة
أغطية مفاصل أصابع الملاكمين/الهراوات/أجهزة خاصة لإحداث صدمات كهربائية	20	11 في المئة
حُزَم المجموعة	37	21 في المئة
أخرى	12	7 في المئة
المجموع	**178**	**100 في المئة**

99 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20–21 مارس/آذار 2017.
100 الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) (2014).
101 كينغ وماكدونالد (King & McDonald) (2015).
102 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20–21 مارس/آذار 2017.

4 الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم: تقدير قيمة السوق

يُركّز هذا الفصل على العنصر المالي لتجارة الأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم، مع التركيز بشكلٍ خاصٍ على الأسعار والصفقات على حدّ سواء. وعلى غرار الفصل الثالث، يشمل كل قسم وصفاً للمنهجية المُحدّدة المُستَخدَمة للتحقيق في كل ناحية، وعرضاً للنتائج ومناقشة لمعناها. حيث يُعتبر المزيد من المعلومات بشأن المنهجية ضرورياً، يتم تقديمه في مربّع.

4.1. سعر المنتجات المرتبطة بالأسلحة والمتوفرة للبيع

أُجري تحليل للسعر على مجموعة البيانات الكاملة لـ811 قائمة، وذلك من أجل تحديد القيمة السوقية لبعض أنواع الأسلحة، وبمثابة خطوة أولى باتجاه تقدير إجمالي الإيرادات الناتجة عن تجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم على حدّ سواء. دعت الحاجة إلى إجراء تحليلٍ دقيقٍ لكل قائمة مُسعّرة من أجل استبعاد أي تشويهات مُتعمدة محتملة. يرفع بائعو السوق المُشفّرة في بعض الأحيان سعر قائمة بقيمة أسية – بشكلٍ مؤقت – للحؤول دون إجراء الزبائن لعملية شراء: قد يكون على سبيل المثال مخزون البائع قد نَفَدَ أو غير متوفر لمعالجة الصفقات.

يُشار إلى هذه الاستراتيجية بتحديد "سعر الاحتفاظ".[103] إن الميزة بالنسبة للبائع هي أنّ القائمة يمكن أن تبقى نشطة، جنباً إلى جنب مع كل تغذياتها الراجعة القيّمة من قِبَل الزبائن. في حين أنّ هذه الأسعار القصوى تشير إلى عدم توفر المنتج للزبائن المحتملين، سيعدّل أيضاً البائعون غالباً عنوان أو وصف مثل هذه القوائم لتبرير وظيفة سعر الاحتفاظ صراحة (مثال: "**أنا في عطلة على مدى الأسابيع القليلة المقبلة، ولذلك لدي سعر احتفاظ مرتفع إلى حين عودتي.**").

في حال تم التعامل مع أسعار الاحتفاظ كأسعار سوقية "فعلية"، فإن أي تحليل يتضمنّها سيؤدي إلى تقديرات مشوّهة.

بالإجمال، تعامل الباحثون مع مشكلة أسعار الاحتفاظ بواحدة من طريقتين. بالنسبة لمجموعات البيانات الأصغر، يمكن فحص كل القوائم المرتفعة الأسعار بشكلٍ فرديٍّ من قِبَل الباحثين للعثور على مؤشرات على أسعار الاحتفاظ واستبعادها من التحليل.[104] بالنسبة لمجموعات البيانات الكبيرة بما يكفي بحيث تجعل هذه العملية غير عملية، أسس الباحثون قاعدة بيانات تاريخية لأسعار القوائم من عمليات الزحف والاستخراج السابقة للأسواق المُشفّرة والتي أُجريت في أشهر سابقة.[105] بعدئذٍ، وبدلاً من استخدام السعر الأخير المرتبط بقائمة والمُستنتج من جمعنا للبيانات، يتم استخدام متوسط السعر، بحيث يتم بذلك استبعاد الأسعار المرتفعة العرضية التي تم جمعها لأي قائمة واحدة. وبما أنّ عدد القوائم المرتبطة بالأسلحة في هذه الدراسة كان صغيراً نسبياً، اختار فريق البحث الأسلوب الأول. تمت مراجعة أوصاف القوائم كلها التي بلغ عددها 811 قائمة

103 راجع أيضاً: كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016، 14).

104 ألدريدج وديكاري–هيتو (Aldridge & Décary-Hétu) (2014).

105 كريوثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016)؛ سوسكا وكريستين (Soska & Christin) (2015).

للعثور على إشارة صريحة إلى أسعار الاحتفاظ ولكن، لم يتم العثور على أي واحد منها. كان لقائمة واحدة فقط سعر مرتفع بشكلٍ غير ملائم (99,999 دولار أمريكي) وقد تم إلغاؤها من أي تحليلات للأسعار. يوضح الجدول رقم 4.1 لكل فئة منتج، عدد القوائم، ومتوسط السعر والحد الأدنى والحدّ الأقصى من السعر، والانحراف المعياري.

بالنسبة للأسلحة النارية، الحية والمُقلَّدَة (غير الأصلية) على حدٍ سواء، حدد فريق المشروع الأسعار للأسلحة المُباعة بمفردها وتلك المُباعة إلى جانب منتجات أخرى على حدّ سواء (مثال: ذخيرة، قِطَع غيار و/أو لوازم).

في حال تم التعامل مع أسعار الاحتفاظ كأسعار سوقية "فعلية"، فإن أي تحليل يتضمّنها سيؤدي إلى تقديرات مشوّهة.

الجدول رقم 4.1 سعر (الوحدة) بحسب نوع المنتج المُدرج للبيع

	n	متوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	S.D[a]
أسلحة نارية حية					
مُباعة بمفردها	178	1,187 دولار أمريكي	179 دولار أمريكي	10,264 دولار أمريكي	1,133.97
+ مرفقة بمنتج آخر (منتجات أخرى)	95	1,457 دولار أمريكي	225 دولار أمريكي	13,500 دولار أمريكي	1,636.57
أسلحة نارية مُقلّدة (غير أصلية)					
مُباعة بمفردها	58	132 دولار أمريكي	35 دولار أمريكي	468 دولار أمريكي	70.83
+ مرفقة بمنتج آخر (منتجات أخرى)	7	551 دولار أمريكي	45 دولار أمريكي	886 دولار أمريكي	318.50
ذخيرة	51	84 دولار أمريكي	9 دولار أمريكي	555 دولار أمريكي	98.38
متفجرات	6	210 دولار أمريكي	100 دولار أمريكي	210 دولار أمريكي	158.04
أسلحة أخرى	175	68 دولار أمريكي	3 دولار أمريكي	650 دولار أمريكي	85.70
منتجات رقمية	222	3 دولار أمريكي	< 1 دولار أمريكي	90 دولار أمريكي	6.62

[a] انحراف معياري

*** يستبعد الجدول القوائم المصنَّفة حصرياً كـ: قِطَع ومكونات (4) ولوازم (8). تم استبعاد ست قوائم من دون سعر من التحليل ("أسلحة أخرى"=3؛ "ذخيرة"=3).**

**** تم بيع بعض قوائم الأسلحة النارية مرفقةً بمنتجات أخرى (ذخيرة، قِطَع ومكونات، لوازم). لم يتم تسعير عناصر القائمة بشكلٍ منفصل، وبالتالي، فإن الأسعار هنا هي لمجموعة المنتجات مجتمعة.**

يتم تقديم نظرة أكثر تفصيلاً حول هيكلية أسعار الأسلحة النارية الحية في الجدول رقم 4.2 حيث يتم توفير الأسعار لكل فئة من الأسلحة النارية، لدى بيعها بمفردها أو لدى بيعها إلى جانب سلع أخرى على حد سواء. بالنسبة لهاتين الفئتين الفرعيتين على حدّ سواء، يتم تقسيم الأسعار بشكلٍ إضافيٍّ بالاعتماد على حالة السلاح الناري المذكورة.

الجدول رقم 4.2 سعر (الوحدة) للأسلحة النارية الحية المُدرجة للبيع

	n	متوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	S.D
مسدسات مُباعة بمفردها					
جديدة	24	705 دولار أمريكي	245 دولار أمريكي	2,728 دولار أمريكي	476.73
مُستعملة	45	1,079 دولار امريكي	218 دولار أمريكي	2,195 دولار أمريكي	545.8
غير مُحددة	78	865 دولار أمريكي	179 دولار أمريكي	2,200 دولار أمريكي	530.59
مسدسات مُباعة مع**					
جديدة	24	1,118 دولار أمريكي	324 دولار أمريكي	4,000 دولار أمريكي	911.41
مُستعَملة	30	1,427 دولار أمريكي	225 دولار أمريكي	4,950 دولار أمريكي	1,159.42
غير مُحدّدة	32	1,115 دولار أمريكي	300 دولار أمريكي	3,400 دولار أمريكي	803.42
مدافع رشاشة صغير مُباعة بمفردها					
جديدة	0	–	–	–	–
مُستعملة	1	2,495 دولار أمريكي	2,495 دولار أمريكي	2,495 دولار أمريكي	–
غير مُحددة	4	5,006 دولار أمريكي	3,058 دولار أمريكي	10,264 دولار أمريكي	3,510.5
مدافع رشاشة صغيرة مُباعة مع**					
جديدة	0	–	–	–	–
مُستعملة	2	2,400 دولار أمريكي	700 دولار أمريكي	4,100 دولار أمريكي	2,404.16
غير مُحددة	2	3,775 دولار أمريكي	3,700 دولار أمريكي	3,850 دولار أمريكي	106.07
بنادق مُباعة بمفردها					
جديدة	3	3,749 دولار أمريكي	2,000 دولار أمريكي	7,046 دولار أمريكي	2,857.32
مُستعملة	4	771 دولار أمريكي	329 دولار أمريكي	1,250 دولار أمريكي	394.97
غير مُحددة	18	2,272 دولار أمريكي	1,000 دولار أمريكي	4,000 دولار أمريكي	1,019.69
بنادق مباعة مع**					
جديدة	1	13,500 دولار أمريكي	13,500 دولار أمريكي	13,500 دولار أمريكي	–
مُستعملة	3	1,966 دولار أمريكي	1,200 دولار أمريكي	2,500 دولار أمريكي	680.56
غير محددة	1	1,047 دولار أمريكي	1,047 دولار أمريكي	1,047 دولار أمريكي	–

** تم بيع بعض الأسلحة النارية مرفقة بمنتجات أخرى (ذخيرة، قِطَع ومكونات، لوازم). لم يتم تسعير عناصر القائمة بشكلٍ منفصل، وبالتالي، فإن الأسعار هنا هي لمجموعة المنتجات مجتمعة.

أُجري المستوى الأخير من تحليل الأسعار للعلامات التجارية الأكثر شيوعاً من المسدسات الحيّة (أي تلك التي لها أكثر من عشرة قوائم) من أجل توفير نقطة مرجعية أكثر دقة لمقارنات الأسعار بين القيمة السوقية بالاعتماد على الإنترنت المُظلم وإمّا القيمة السوقية (في السوق السوداء) في العالم الحقيقي غير الافتراضي أو سعر التجزئة المُقتَرَح من المُصنِّع (Manufacturer's Suggested Retail Price [MSRP])/سعر التجزئة الموصى به (Recommended Retail Price [RRP]).

يوضح الجدول رقم 4.3 نطاق أسعار العلامات التجارية للمسدسات الحية الستة الأكثر شيوعاً، لدى بيعها بمفردها ولدى بيعها إلى جانب منتجات أخرى على حدٍّ سواء.

الجدول رقم 4.3 سعر (الوحدة) للمسدّسات الحية المُدرجة للبيع للعلامات التجارية الأكثر شيوعاً

	n	متوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	S.D
جلوك (Glock)	28	1,189 دولار أمريكي	245 دولار أمريكي	2,200 دولار أمريكي	623.62
+ مرفقة بمنتج آخر (منتجات أخرى)**	30	1,557 دولار أمريكي	370 دولار أمريكي	4,017 دولار أمريكي	1,033.37
كولت (Colt)	21	853 دولار أمريكي	424 دولار أمريكي	2,011 دولار أمريكي	439.29
+ مرفقة بمنتج آخر (منتجات أخرى)**	8	1,063 دولار أمريكي	950 دولار أمريكي	1,852 دولار أمريكي	318.87
سيج سوير (Sig Sauer)	8	705 دولار أمريكي	390 دولار أمريكي	1,500 دولار أمريكي	333.48
+ مرفقة بمنتج آخر (منتجات أخرى)**	9	761 دولار أمريكي	500 دولار أمريكي	1,500 دولار أمريكي	305.96
روجر (Ruger)	16	752 دولار أمريكي	314 دولار أمريكي	1,700 دولار أمريكي	471.33
+ مرفقة بمنتج آخر (منتجات أخرى)**	2	1,090 دولار أمريكي	399 دولار أمريكي	1,780 دولار أمريكي	976.51
بيريتا (Beretta)	7	1,027 دولار أمريكي	419 دولار أمريكي	2,000 دولار أمريكي	624.76
+ مرفقة بمنتج آخر (منتجات أخرى)**	11	615 دولار أمريكي	299 دولار أمريكي	2,000 دولار أمريكي	599.16
سميث أند ويسون (Smith & Wesson)	9	799 دولار أمريكي	179 دولار أمريكي	1,850 دولار أمريكي	469.97
+ مرفقة بمنتج آخر (منتجات أخرى)**	2	900 دولار أمريكي	800 دولار أمريكي	1,000 دولار أمريكي	141.42

**** تم بيع بعض الأسلحة النارية مرفقة بمنتجات أخرى (ذخيرة، قِطَع ومكونات، لوازم). لم يتم تسعير عناصر القائمة بشكلٍ منفصل، وبالتالي، فإن الأسعار هنا هي لمجموعة المنتجات مجتمعة.**

المناقشة

يقدّم الجدول رقم 4.1 لمحة عامة حول نطاق الأسعار لأنواع مختلفة من المنتجات المعروضة على الأسواق المُشفَّرة التي جرى تحليلها من قِبَل فريق المشروع بوقت الزحف. في حين أنّ مقارنة عبر فئات مختلفة قد لا تكون هادفة بشكلٍ خاص، يمكن استخلاص بعض الملاحظات الرئيسية لكل فئة. بالنسبة للأسلحة النارية، يعود نطاق الأسعار الذي تمت ملاحظته إلى واقع أنّ الجدول رقم 4.1 يجمع كل أنواع الأسلحة النارية وحالاتها. وعلى الرغم من ذلك، من المناسب الإشارة إلى أنّه في بعض الحالات، يتم عرض الأسلحة النارية المُقلَّدَة (غير الأصلية) بسعرٍ أعلى من الأسلحة النارية الحيّة. إنّه أمرٌ مثيرٌ للاهتمام بوجهٍ خاص علماً أنه، وبالإجمال، تكون الأسلحة المُقلَّدَة (غير الأصلية) أرخص بكثير من الأسلحة النارية الحيّة المساوية لها. على سبيل المثال، تميل الأسلحة المُقلَّدَة (غير الأصلية) في الولايات المتحدة (US) إلى أن تساوي كلفتها 1/10 من سعر سلاحٍ حيٍّ مساوٍ لها/قابل للمقارنة معها (مثال: تساوي كلفة مسدس ماجنوم 9 ملم [9 mm Magnum] بطلقات فارغة حوالي 80 دولار

أمريكي،[106] بالمقارنة مع مسدس سميث أند ويسون طراز 66 كومبات ماجنوم علامة مسجلة [Smith & Wesson Model 66 Combat Magum®] الذي تساوي كلفته 850 دولار أمريكي).[107]

للأسواق المُشفّرة تأثير رفع كلفة الأسلحة المُقلَّدَة، التي تم الإعلان عنها على أنّ كلفتها تساوي ما قدره 468 دولار أمريكي لدى بيعها بمفردها. قد يشير ذلك إلى أنّه يتم دفع قسط لعدم الكشف عن الهوية حتّى للأسلحة المقلّدة (غير الأصلية) التي يمكن شراؤها بشكلٍ شرعيٍّ ومقابل جزءٍ من السعر من خلال التجار المُعتمدين. وقد يعود ذلك إلى واقع أنّ بعض أنواع وطرازات الأسلحة المُقلّدة/أسلحة الإنذار/أسلحة الإشارة منظّمة بموجب بعض التشريعات

> **للأسواق المُشفّرة تأثير رفع كلفة الأسلحة المُقلَّدَة، التي تم الإعلان عنها على أنّ كلفتها تساوي ما قدره 468 دولار أمريكي لدى بيعها بمفردها.**

الوطنية بالطريقة نفسها كالأسلحة النارية الحية، ما يجعل شراءها خاضعاً لمجموعة القواعد والتصاريح نفسها.

وتشير الأدلة أيضاً (راجع الجدول رقم 4.2) إلى أنّه ليس لحالة مسدّس (جديدة أو مُستعملة) لدى بيعه بمفرده، تأثيرٌ كبيرٌ على السعر. في الواقع، إنّ متوسط السعر للمسدسات المُستَعمَلة هو أعلى من متوسّط السعر لتلك الجديدة (أو غير المحددة الحالة)، على الرغم من أنّ الحدّ الأقصى من السعر لمسدس جديد مُباع بمفرده هو أعلى بحوالي 20 في المئة تقريباً من الحد الأقصى لسعر مسدس مُستَعمَل. قد يشير ذلك إلى أنّ الحالة، بالنسبة للمسدسات، ليست بالضرورة معياراً مُقيّماً إلى حدّ كبير لتحديد السعر السوقي، ولكنّ عوامل أخرى (على غرار العلامة التجارية، والطراز، والصفقات الشاملة) قد تكون أكثر أهمية. لا يبدو أنّ هذا الاتجاه ينطبق على البنادق، حيث أنّ سعر المنتجات الجديدة هو أعلى بكثير من سعر تلك المُستعمَلة. لا يمكن استنتاج أي ملاحظات بشأن المدافع الرشاشة الصغيرة (والمسدسات الأتوماتيكية)، علماً أنّه لم يكن هناك أي قوائم لمنتجات جديدة ضمن هذه الفئة.

بحسب ما ذُكر أعلاه، يمكن استخدام الجدول رقم 4.3 كمرجع لتحديد فرق الأسعار بين القيمة السوقية على الإنترنت المُظلم وإمّا القيمة السوقية (في السوق السوداء) في العالم الحقيقي غير الافتراضي أو سعر التجزئة المُقترَح من المُصنِّع (MSRP)/سعر التجزئة الموصى به (RRP). وفي الحالتين، ستعتمد الأسعار على موقع المشتري. من المرجح أن تختلف أسعار السوق السوداء بالإضافة إلى أسعار التجزئة بحسب الموقع (مثال: قد يكون سعر التجزئة الموصى به لجلوك (Glock) في الولايات المتحدة مختلفاً عن سعر التجزئة الموصى به للسلاح نفسه في بلدٍ أوروبي).

لأغراض توضيحية فحسب، من خلال التحقق من أسعار التجزئة على الإنترنت لبعض العلامات التجارية والطرازات المختلفة، يمكن تحديد أنّ الحد الأقصى من أسعار المسدسات المُباعة بمفردها على الأسواق المُشفّرة هو أعلى بكثير من سعر التجزئة. بالنظر إلى متوسط الأسعار بدلاً عن ذلك، يُعتبر الفرق أصغر بكثير ويبدو أنّه ينطبق قسطٌ على بعض العلامات التجارية فحسب. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتراوح سعر التجزئة الأمريكي لمسدسات جلوك (Glock) الجديدة بين 459 و749 دولار أمريكي، بحسب الطراز.[108] على الأسواق المُشفّرة، يُعتبر الحدّ الأقصى للسعر أعلى بثلاث مرات تقريباً من الحد الأقصى لسعر التجزئة، في حين أنّ متوسط السعر أعلى بحوالي 50 في المئة تقريباً. تُقدّم مسدسات بيريتا (Beretta) مثالاً مشابهاً حيث يتراوح سعر تجزئة هذه المسدسات على الإنترنت بين 349 و900 دولار أمريكي بحسب الطراز (ومع استثناء الإصدارات الخاصة).[109] بالنسبة للعلامات التجارية الأخرى (مثال: سميث أند ويسون [Smith &

---

106 Armory.net (2017).

107 سميث أند ويسون (Smith & Wesson) (2017).

108 GlockStore.com (2017).

109 GunBroker.com (2017).

Wesson])، يبدو متوسط السعر أكثر اتساقاً مع سعر التجزئة.

كما ذُكر أعلاه، يجب النظر في هذه الأمثلة لأغراض توضيحية فحسب، علماً أنّ الحاجة تدعو إلى تحقيق كاملٍ ودقيق للسوق الشرعية في بلدان مختلفة من أجل مقارنة أسعار الأسواق المُشفّرة مع أسعار التجزئة المختلفة في العالم الحقيقي غير الافتراضي.

فيما يتعلق بأنواع منتجات أخرى، تتراوح أسعار الذخيرة من أقلّ من 10 دولار أمريكي إلى أكثر من 500 دولار أمريكي. يمكن أن ينتج هذا التفاوت عن عوامل متنوّعة. أولاً، علماً أن الذخيرة تُباع بالإجمال في حُزَم، وليس بطلقات فردية، قد تعرض القوائم المختلفة كميات مختلفة (مثال: 50 طلقة من الذخيرة). ثانياً، قد يكون لعيار الذخيرة المعروضة تأثيرٌ على السعر، بحيث تكون هذه العيارات التي يُعتبر من الأصعب شراؤها بطريقة شرعية، بحسب التنظيمات الوطنية، معروضةً بسعرٍ أعلى.

وأخيراً، للمنتجات الرقمية السعر الأدنى من بين مجموعة البيانات الكاملة لـ811 قائمة. في الوقت الذي ليس هذا الأمر مفاجئاً، لدى دمجه مع واقع أنّ المنتجات الرقمية كانت المنتج الثاني الأكثر شيوعاً المعروض على الأسواق المُشفّرة (بعد المسدسات)، يعزّز السعر المنخفض الملاحظات الواردة في القسم 3.2.3 حول المخاطر الناجمة عن التوفر المتزايد لملفات الطباعة الثلاثية الأبعاد القابلة للاستخدام.

4.2. مبيعات السوق المُشفّرة للمنتجات والخدمات المرتبطة بالأسلحة

لا يقدّم تقييم جانب الإمداد من السوق وإجراء تحليل لأسعار المنتجات المتوفرة للبيع معلومات حول القيمة الحقيقية لتجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم. والسبب في ذلك هو أنّه لا تُنتج المنتجات والخدمات جميعها المدرجة من قِبَل البائعين مبيعات. لا تقدّم أسواق الإنترنت المُظلم التي تقع ضمن فئة **المَتاجِر** معلومات يمكن استخدامها من أجل تقدير أعداد المبيعات المُنتجة؛ وبالتالي، تشير التقديرات المعروضة في هذه الدراسة حصراً إلى تحليل البيانات من الأسواق المُشفّرة، ما يؤدي بشكلٍ محتملٍ إلى التقليل من شأن إجمالي حجم وقيمة التجارة.

يفصّل الجدول رقم 4.4 عدد القوائم لأنواع المنتجات المُختارة التي كانت "نشطة" (أي التي أنتجت على الأقل صفقة واحدة في الوقت الذي أُجري فيه جمع البيانات)، إلى جانب عدد الصفقات الإجمالي وإجمالي الإيرادات الناتجة، بحسب التقدير على أساس شهري.

ولغرض هذه الدراسة، يتم احتساب إجمالي الإيرادات أو معدّل الدوران، فيما يرتبط بقائمة محددة أو بالنسبة لبائع، باستخدام سعر القائمة مضروباً بمقياسنا المقدّر للصفقات الشهرية (راجع المربّع رقم 4.1 للمزيد من التفاصيل حول كيفية تقييم الصفقات).

الجدول رقم 4.4 القوائم النشطة، والصفقات وإجمالي الإيرادات بحسب نوع المُنْتَج

نوع المُنتَج	N القوائم النشطة	النسبة المئوية	الصفقات (في الشهر)	إجمالي الإيرادات (في الشهر)
أسلحة نارية (n=339)	44	14 في المئة	56	74,733 دولار أمريكي
ذخيرة (n=54)	32	59 في المئة	35	2,954 دولار أمريكي
متفجرات (n=6)	3	50 في المئة	2	541 دولار أمريكي
أسلحة أخرى (n=178)	75	42 في المئة	101	3,616 دولار أمريكي
منتجات رقمية (n=222)	50	23 في المئة	41	212 دولار أمريكي
المجموع*	**209**	**26 في المئة**	**237**	**83,288 دولار أمريكي**

* يشمل المجموع فئات مستثناة من الجدول: القوائم مصنّفة حصراً كـ: القِطَع والمكونات (4) واللوازم (8).

المربع رقم 4.1 التغذيات الراجعة من الزبائن كمقياس غير مباشر للصفقات

اتساقاً مع المقاربات التي اعتمدها باحثون آخرون،[110] استخدم فريق المشروع التغذيات الراجعة من الزبائن كمقياس "غير مباشر" للصفقات. في حين يتم التشجيع بشدّة على ترك التغذيات الراجعة على الأسواق، لن يترك كل الزبائن تغذيات راجعة؛ وبالتالي تؤدي هذه المنهجية إلى التقليل من شأن المبيعات الفعلية. في حين ليس من الممكن أن نعلم بيقينٍ نسبة الصفقات الفعلية التي تُنتج تغذيات راجعة من الزبائن يمكننا قياسها، قدّر الباحثون ذلك بـ88 في المئة في سبتمبر/أيلول 2013 فيما يتعلّق فحسب بمبيعات المخدرات و71 في المئة في يناير/كانون الثاني 2016 عَبر فئات المنتجات كلها.[111] ليست الأدلة الكافية لتحديد ما إذا كانت هذه المقاييس لمدى التقليل من الشأن تنطبق بالطريقة نفسها على المبيعات المرتبطة بالأسلحة. إن معظم المبيعات على الأسواق المُشفّرة هي مبيعات مخدرات، والتي تُعتبر منتجات استهلاكية، ما يعني أنه من المرجّح أكثر أن يترك الزبائن تغذيات راجعة فيما يتعلّق بعملية شراء للمرة الأولى من بائع، ويصبح القيام بذلك أقل احتمالاً لدى إجراء عمليات بيع متكرّرة من البائع نفسه. تم تقديم هذا الاحتمال بمثابة شرحٍ جزئي لتسجيل أعداد أقلّ من التعليقات الراجعة من الزبائن للمبيعات الفعلية. وبما أنّه يبدو من غير المرجّح أن تُنتج عمليات الشراء المرتبطة بالأسلحة المستوى نفسه من عُرف التكرار كما قد يتم العثور عليه بالنسبة للمخدرات، نشير إلى احتمال أن تكون التغذيات الراجعة من الزبائن لعملية الشراء المرتبطة بالأسلحة على الأسواق المُشفرة أقرب إلى حدٍّ ما إلى المبيعات الفعلية.[112] يتم عرض هذا الاحتمال بمثابة تخمين منطقي فحسب. ومن جهةٍ أخرى، من الممكن أيضاً، وما أن يتم تأسيس علاقة بين بائعٍ ومشترٍ، أن يجري الترتيب لصفقات متتالية خارج منصة سوق مُشفرة.

تم استخدام الأسلوب التالي لاحتساب متغيّر الصفقة الخاص بنا. لكل قائمة، احتسب فريق المشروع عدد الأيام بين تاريخ جمع البيانات لكل سوق وتاريخ أقدم تغذية راجعة خاصة بالقائمة. استُخدِم بعدئذٍ عدد التغذيات الراجعة لكل قائمة لاحتساب معدّل التغذيات الراجعة في اليوم. تم ضرب هذا المعدل بثلاثين لتوفير تقديرٍ للصفقات الشهرية. وبالتالي، من المهمّ فهم أن متغيّر الصفقة الخاص بنا هو تقدير بالاعتماد على لقطة واحدة فقط للأسواق في الوقت الذي قمنا فيه بجمع للبيانات وليس نتيجة رصدٍ مستمر. لا يمكن أن يؤكّد فريق المشروع أعداد الصفقات الفعلية بطريقةٍ قابلة للمقارنة عبر القوائم لأنّ أمد القوائم يختلف؛ قد يكون البعض منها قد وُضع من قِبَل البائعين قبل عدة أشهر من جمع البيانات في حين يكون البعض الآخر قد وُضِع مؤخراً، مع إتاحة فترة أقصر في المقابل لإنتاج صفقات. بالنسبة للقوائم الموضوعة قبل أيام أو أسابيع قليلة على جمع البيانات، يتم الاستدلال إلى معدل الصفقات بالاعتماد على بيانات إضافية محدودة للتغذيات الراجعة ولا يمكن أن يعكس بدقة الصفقات التي تنتجها القائمة في نهاية المطاف. هذا حدٌّ لا مفرّ منه بالنسبة للبيانات عبر الأقسام.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنّه يمكن التلاعب بالتغذيات الراجعة من الزبائن: قد يؤسس البائعون حسابات مُستَخدِمين يقومون من خلالها بعمليات شراء من حسابات البائعين الخاصة بهم، منتجين بذلك تغذيات راجعة. لمديري الأسواق عادةً قواعد تُحظّر ذلك، واستراتيجيات للكشف عن نشاطات مشبوهة، ولكن لا يمكن القضاء على هذه الممارسة. وإلى الحد الذي يحصل فيه ذلك، سيتم تضخيم تقديرات حجم المبيعات في هذا التقرير وفقاً لذلك.

110 ألدريدج وديكاري–هيتو (Aldridge & Décary-Hétu) (2014، 2016b)؛ كريستين (2013)؛ سوسكا وكريستين (Soska & Christin) (2015).

111 ألدريدج وديكاري–هيتو (Aldridge & Décary-Hétu) (2014)؛ كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).

112 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).

بالنظر إلى تركيز هذه الدراسة المحدد، أُجري تحليلٌ إضافيٌّ للمبيعات لأنواع الأسلحة النارية وحالاتها المختلفة. يوضح الجدول رقم 4.5 نتائج هذا التحليل.

الجدول رقم 4.5 الصفقات الشهرية التقديرية وإجمالي الإيرادات بحسب أنواع الأسلحة النارية

	المسدسات (284=n)	المدافع الرشاشة الصغيرة (22=n)	البنادق (33=n)	المجموع (339=n)
أسلحة حية	(52) 64,224 دولار أمريكي	(1) 2,586 دولار أمريكي	(3) 7,923 دولار أمريكي	(56) 74,733 دولار أمريكي
أسلحة مُقلّدة (غير أصلية)	– –	– –	– –	– –
جديدة	(29) 28,527 دولار أمريكي	– –	– –	(29) 28,527 دولار أمريكي
مُستَعمَلة	(9) 12,762 دولار أمريكي	– –	(1) 423 دولار أمريكي	(10) 13,185 دولار أمريكي
غير محدّدة	(14) 22,934 دولار أمريكي	(1) 2,586 دولار أمريكي	(2) 7,500 دولار أمريكي	(17) 33,021 دولار أمريكي
المجموع	**(52) 64,224 دولار أمريكي**	**(1) 2,586 دولار أمريكي**	**(3) 7,923 دولار أمريكي**	**(56) 74,733 دولار أمريكي**

يقدّم هذا الجدول تقسيماً لعدد الصفقات الشهرية (بين هلالين) وإجمالي الإيرادات المُرتبطة بها بحسب نوع السلاح (مسدسات، مدافع رشاشة صغيرة ومسدسات أوتوماتيكية، وبنادق). يوضّح الجزء الأعلى من الجدول الصفقات وإجمالي الإيرادات للأسلحة الحية مقابل المسدسات المُقلّدَة (غير الأصلية)/ أسلحة الإنذار. يقدّم الجزء السفلي من الجدول لمحة عن الصفقات وإجمالي الإيرادات المرتبطة بمختلف الحالات. من المهم الإشارة إلى أنّ هذه النتائج تعتمد على لمحة موجزة واحدة للأسواق المُشفّرة وليس على رصدٍ مستمرّ.

يرتبط المستوى الأخير من التحليل فيما يتعلق بالمبيعات بالعلامات التجارية المختلفة. في حين كان التحليل في الجداول السابقة مقتصراً على العلامات التجارية التي لها عشرة قوائم على الأقلّ، تشمل النتائج في هذه الحال كل العلامات التجارية للأسلحة النارية التي تنتج مبيعات (أي، إذا تم بيع سلاح ناري واحد على الأقلّ من علامة تجارية معينة، ستظهر هذه العلامة التجارية عندئذٍ في الجدول). يوضح الجدول رقم 4.6 عدد القوائم النشطة، والصفقات وإجمالي الإيرادات بحسب العلامة التجارية لكل قوائم الأسلحة النارية التي تنتج مبيعات.

المناقشة

بالإجمال، وبالاعتماد على البيانات المتوفرة، يمكن تقدير قيمة تجارة الأسلحة على الأسواق المُشفّرة الاثنتي عشرة التي تم تحليلها في هذه الدراسة في المنطقة بـ80,000 دولار أمريكي في الشهر، لدى استثناء فئة "الأسلحة الأخرى" التي تقع خارج نطاق هذه الدراسة. من المؤكد أن هذا الرقم يتضاءل بالمقارنة مع التقديرات الأخيرة للتجارة الشرعية في الأسلحة الصغيرة، التي تُقاس بالمليارات.[113] على الرغم من ذلك، إنّه يوفّر نقطة انطلاق مفيدة

113 قدّرت ذي ترايد أبدايت 2016 (The Trade Update 2016) أن تجارة الأسلحة الصغيرة الدولية من قِبَل المصدرين الكبار والرئيسيين تساوي على الأقلّ 5.8 مليار دولار أمريكي (بافيزي [Pavesi]، 2016).

الجدول رقم 4.6 القوائم النشطة والصفقات وإجمالي الإيرادات بحسب العلامة التجارية

العلامة التجارية	n القوائم النشطة	الصفقات (في الشهر)*	إجمالي الإيرادات (في الشهر)
جلوك (Glock)	60	11.1	24,882 دولار أمريكي
سيج سوير (Sig Sauer)	19	13.2	11,045 دولار أمريكي
معادي (MAADI)	2	1.9	7,500 دولار أمريكي
زوراكي (Zoraki)	4	3.9	5,051 دولار أمريكي
توروس (Taurus)	8	6.3	4,860 دولار أمريكي
سي زي (CZ)	4	1.2	3,820 دولار أمريكي
سميث أند ويسون (Smith & Wesson)	13	3.6	2,822 دولار أمريكي
كولت (Colt)	30	4.6	2,574 دولار أمريكي
والثر (Walther)	9	2.7	2,455 دولار أمريكي
زاستافا (Zastava)	3	1.4	2,450 دولار أمريكي
ستير (Steyr)	1	0.6	2,265 دولار أمريكي
روجر (Ruger)	18	0.5	889 دولار أمريكي
أيه تي سي (ATC)	1	0.4	597 دولار أمريكي
فلوبير (Flobert)	1	0.7	423 دولار أمريكي
موزر (Mauser)	2	0.3	422 دولار أمريكي
بيريتا (Beretta)	18	0.4	349 دولار أمريكي
ديرينجر (Derringer)	1	0.7	303 دولار أمريكي
روسي (Rossi)	1	1.2	269 دولار أمريكي
غير محدّد	39	1.0	1,758 دولار أمريكي

* تم استخدام الأسلوب التالي من أجل احتساب متغيّر الصفقة الخاص بنا: عدد التغذيات الراجعة لكل قائمة مقسوم بعدد الأيام بين تاريخ جمع البيانات لكل سوق وتاريخ أقدم تغذية راجعة للقائمة؛ أنتج ذلك معدّل التغذيات الراجعة في اليوم، والذي، بعد ضربه بثلاثين، وفّر تقديراً للصفقات الشهرية.

للتحقيقات المستقبلية. ففي حين أن إنتاج تقديرات سنوية قد يتطلب رصداً مستمراً بشكل أكبر للمبيعات على الأسواق المُشفّرة، تشير الأدلة إلى أنّ عدد الصفقات في السنة قد يساوي بشكلٍ محتملٍ المئات للأسلحة النارية والذخيرة، في حين أنّه محدود بشكلٍ أكبر بالنسبة للمتفجرات.

من المرجّح أنّه يتم التقليل من شأن التقديرات الشهرية للقيمة الفعلية للتجارة المُرتبطة بالأسلحة وحجمها على الإنترنت المُظلم على حدّ سواء، للأسباب التي سبق ذكرها: عدم القدرة على تقدير القيمة والحجم الناتجين عن أسواق البائع الواحد، عدم القدرة على زحف الأسواق المُشفّرة

جميعها وحدود المنهجية (مثال: لقطة واحدة فقط، استخدام التغذيات الراجعة كمقياس للصفقات).

في المتوسط، أنتج 26 في المئة من القوائم المرتبطة بالأسلحة صفقة واحدة على الأقلّ، ولكن ظهر تباينٌ كبيرٌ ضمن نوع المنتج، حيث قوائم الذخيرة هي الأكثر ترجيحاً لتكون نشطة (59 في المئة) وقوائم الأسلحة النارية الأقلّ ترجيحاً (14 في المئة). على الرغم من ذلك، أنتجت قوائم الأسلحة النارية صفقات شهرية مُقدّرة أكثر (56) من قوائم الذخيرة (35). كانت قوائم المتفجرات قليلة، وأنتجت صفقتين فقط في الشهر. كان إجمالي الإيرادات (الصفقات مضروبة بسعر القائمة) الأعلى بالنسبة للأسلحة النارية، ما يعكس السعر المرتفع نسبياً لهذه الفئة من المنتجات. في الواقع، تنتج الأسلحة النارية حوالي 90 في المئة من إجمالي الإيرادات جميعها الناتجة عن البائعين الذين يبيعون منتجات مرتبطة بالأسلحة.

كما هو مُبيّن في الجدول رقم 4.5، تم إنتاج أغلبية مبيعات الأسلحة النارية من المسدّسات، ليس بالقيمة المُطلقة فحسب، وإنّما أيضاً لدى مقارنتها مع عدد القوائم (18 في المئة تقريباً، بالمقارنة مع 5 في المئة للمدافع الرشاشة الصغيرة و10 في المئة للبنادق). يؤكّد ذلك أنّ للمسدسات دورٌ مهيمنٌ في تجارة الأسلحة النارية على الأسواق المُشفّرة، ليس من جانب العرض فحسب، إنّما أيضاً من جانب الطلب. وقد يكون أيضاً الطلب المرتفع نسبياً على الأسلحة النارية بالمقارنة مع الأسلحة الأخرى أحد العوامل التي تدفع بالأسعار للارتفاع (بالمقارنة مع سعر التجزئة)، كما نوقِشَ في القسم السابق.

لدى النظر في حالة أو وضع السلاح الناري، تكون الملاحظة الأولى هي أنّه في الوقت الذي لم تكن فيه الأسلحة المُقلّدة (غير الأصلية) غير شائعة، فهي لم تنتج أي عملية بيع خلال فترة القياس. وتجدر الملاحظة أنّ مراجعة الدراسات السابقة المفتوحة المصدر تشير إلى أنّه يمكن الحصول على الأسلحة المقلّدة (غير الأصلية) المحوّلة من خلال الأسواق المُشفّرة (راجع، على سبيل المثال، عملية إطلاق النار في ميونخ حيث كان سلاح الجريمة دعامة مسرح تم تحويلها). قد يشير ذلك إلى أنّ هذه الأنواع من الأسلحة المُقلّدة (غير الأصلية)/أسلحة الإنذار/الأسلحة بالطلقات الفارغة تُباع بشكلٍ محتملٍ

للمسدسات دورٌ مهيمنٌ في تجارة الأسلحة النارية على الأسواق المُشفّرة، ليس من جانب العرض فحسب، إنّما أيضاً من جانب الطلب.

مُحوّلةً أصلاً، على الرغم من أنّ التحليل الكيفي (الوصفي) لكل عنوان ووصف لم يحدد أي قائمة تذكر بوضوح هذا النوع من الأسلحة النارية.

في حين أنّ حالة السلاح الناري، بحسب ما تم وصفه سابقاً، لها تأثير محدود على نطاق السعر، أنتجت قوائم الأسلحة النارية التي تم تحديدها صراحةً على أنها "مُستعملة" من قِبَل البائعين أقلّ من نصف الصفقات الشهرية وإجمالي الإيرادات المُقدّرة بالمقارنة مع الأسلحة النارية التي تم وصفها صراحةً من قِبَل البائعين على أنها "جديدة". ضمن فئة المسدسات، أنتجت تلك التي تم تحديدها على أنها جديدة من قِبَل البائعين أغلبية المبيعات ولكنّ القوائم التي كانت فيها الحالة الجديدة/المُستعملة غير محددة من قِبَل البائعين قد أنتجت بالإجمال أعداداً مماثلة من المبيعات عبر أنواع الأسلحة النارية.

يمكن دحض هذه النتائج أو التأكيد عليها في حال توفر المزيد من المعلومات حول تلك الأسلحة النارية حيث لم تكن الحالة محددة في العنوان أو الوصف. قد يكون الحل الأكثر فورية، والذي لم يتم تنفيذه لأسباب تقنية، إجراء تحليل مرئي للصور المرتبطة بكل قائمة.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى الطريقة التي أُجريت فيها الصفقات، حتى ولو بأعداد صغيرة، وأيضاً بالنسبة لأنواع الأسلحة النارية الأخرى، بما فيها المدافع الرشاشة الصغيرة والبنادق. وبافتراض أنّ هذه الصفقات حقيقية وليست نتيجة تغذيات راجعة زائفة، قد يوضح ذلك أن الطلب قائم أيضاً لأسلحة نارية أكثر قوة وأن المشترين على استعداد لتحمّل خطر استلام سلع أكبر وأثقل (يتم تسليمها بشكلٍ محتملٍ عبر طرودٍ متعددة).

المربع رقم 4.2 أساليب الدفع

قليلة جدّاً هي القوائم التي كانت لها تعليمات أو ملاحظات أو مراجع بخصوص أساليب الدفع (n=23 – 3 في المئة). ثمّة افتراضٌ ضمنيٌّ على الأسواق المُشفّرة بأنّ الصفقات المالية ستنطوي على عملةٍ مشفّرةٍ مقبولةٍ واستخدام خدمات الضمان، وأنّه سيتم تتبع الطرود، ما قد يُفسّر الحجم المنخفض للتعليمات للمشترين. وبالإضافة إلى ذلك، إن التعليمات المفصلة لإجراء صفقات مالية من دون الكشف عن الهوية متوفرة بسهولةٍ على الإنترنت. على الرغم من العدد المنخفض من المؤشرات الكيفية (الوصفية)، كان هناك مجموعة واسعة من التعليمات للمشترين المحتملين:

- القوائم التي تذكر خدمات ضمان كاملة (7)؛
- تفضيل مُعلن للحوالات (3)؛
- بالنسبة للبضائع المشحونة غير الموقّع عليها، يتم اقتراح الإنهاء مبكراً (FE) من قِبَل البائعين (6)؛
- لدى الشحن إلى موقع حيث السلع محظورة، يطلب الموردون الإنهاء مبكراً (2).

إن خدمات الضمان هي إحدى الآليات الرئيسية لتمكين بناء الثقة بين الأطراف التي لا تكشف عن هويتها على الأسواق المُشفّرة (بحسب ما تم وصفه في القسم 2.6).

4.3 فهم بائعي الأسلحة النارية

4.3.1. في أي مواقع أخرى يبيعون

من أجل تحديد حسابات البائعين التي تعود للفرد نفسه أو المجموعة نفسها، قارن فريق المشروع مفاتيح التشفير[114] التي استخدمها البائعون من أجل تشفير اتصالاتهم. إن مفاتيح التشفير هذه هي من حيث تعريفها فريدة وقد استخدمها باحثون آخرون كطريقةٍ لتحديد حسابات البائعين المختلفة التي تعود إلى البائع نفسه.[115]

من خلال هذه المنهجية، تم تحديد 60 حساب بائع تم إدراج قوائم الأسلحة النارية لها عبر الأسواق الإثنتي عشرة كلها. وباستخدام مطابقة الخصوصية الجيدة جداً (بي جي بي) (PGP)، قدّر فريق المشروع أنّ هذا يُترجم إلى 52 بائع منفرد. باعت الأغلبية الساحقة (88 في المئة) على سوق واحدة فقط، في حين باع ما تبقّى عبر سوقين اثنتين (8 في المئة) أو ثلاث أسواق (4 في المئة). تُحظر أسواق متعددة بيع الأسلحة؛ وبالتالي، قد تتسنّى لبائعي الأسلحة النارية فرصٌ محدودةٌ للبيع عبر الأسواق.

يفترض تقدير البائعين المنفردين أن البائعين يستخدمون مفتاح مطابقة الخصوصية الجيدة جداً (بي جي بي) نفسه عبر الأسواق، وهذه قد لا تكون الحال. على الرغم من ذلك، يميل البائعون إلى استخدام البيع عبر الأسواق من أجل زيادة بروزهم للعامّة، مع ذكر أسواق متعددة لأسماء البائعين المستعارة التي يستخدمونها على أسواق أخرى. بالتالي، للبائعين الذين يسعون إلى بناء سمعات والمحافظة عليها أرباح قليلة من خلال استخدام مفاتيح مطابقة الخصوصية الجيدة جداً (بي جي بي) مختلفة عبر الأسواق.

على الرغم من ذلك، قد يعتمد البائعون المحتالون المقاربة المعاكسة ويسعون إلى إعادة تأسيس هويات جديدة من أجل إخفاء الاحتيال، ويكونون بالتالي عاجزين عن – لا بالأحرى غير مستعدين – لتأسيس سجلات وسمعة ذات صلة. يوضح الجدول رقم 4.7 عدد الحسابات التي يملكها البائعون الذين يدرجون أسلحة نارية للبيع عبر الأسواق.

114 استخدم البائعون مفاتيح تشفير مطابقة الخصوصية الجيدة جداً (بي جي بي) (PGP) التي تُعتبر معيارية في القطاع الأمني من أجل تشفير الرسائل.

115 سوسكا وكريستين (Soska & Christin) (2015).

الجدول رقم 4.7 بائعو الأسلحة النارية والبيع عبر الأسواق

		n	النسبة المئوية
حسابات البائعين عبر الأسواق كلها		60	
عدد الأسواق	سوق واحدة	46	88 في المئة
	سوقان اثنتان	4	8 في المئة
	ثلاث أسواق	2	4 في المئة
البائعون المنفردون		52	

4.3.2. الاحتيال من قِبَل بائعي الأسلحة النارية

قد يحتال البائعون على المشترين للحصول على ربح ماليٍّ وقد حصلت الممارسة الغشّاشة منذ ظهور الأسواق المُشفّرة.[116] قد تكون فئة الأسلحة مهيأة لمعدلات احتيال أعلى من فئات المنتجات الأخرى، بالنظر إلى حجم مبيعاتها الإجمالي المنخفض، وسعر الأسلحة النارية المرتفع نسبياً والمخاطر المعروفة من حيث الاعتراض لدى شحن الأسلحة.[117] وبحسب ما هو مُوَثّق ومذكور بشكلٍ إضافيٍّ في الملحق B، يدعم عدد من الحالات البارزة وجهة النظر بأن الاحتيال هو سمة منتشرة ومستمرة لبيئة الأسواق المُشفّرة:

- قد تستضيف الأسواق المُشفّرة بائعين غير صادقين، أو غشّاشين أو "مُنكَشِفين"[118]
- قد تستخدم الأسواق المُشفّرة حِيَل الخروج، مستوليةً على كل الأموال التي يتم الاحتفاظ بها في الضمان ومحفظات المُستَخدِمين.
- قد تكون مَتاجِر البائع الواحد احتيالاً.

تشمل الأمثلة على الاحتيالات حِيَل الخروج (مثال: إيفولوشن [Evolution]، وشيب [Sheep] وبروجكت بلاك فلاج [Project Black Flag]، وبائعين مُنكَشفين (مثال: تكهّنات بأن يكون حساب البائع "ويبنزجاي" [Weaponsguy] مُشَغَّلاً من قِبَل وكالات إنفاذ القانون الأمريكية)، وأسواق البائع الواحد المحتال (مثال: "أرموري" [Armory] و"بلاك ماركت" [Black Market] غير التابعة لطريق الحرير 1 [SR1])، هذا بالإضافة إلى البائعين الذين يحتالون ببساطة على المشترين للحصول على عملاتهم من بتكوين (Bitcoins) و/أو ألتكوين (altcoins).

في هذا القسم، نحن نهدف إلى تسليط الضوء على مسألة الاحتيال من قِبَل بائعي الأسلحة النارية. ولتقييم مدى الاحتيال، حلّلنا التغذيات الراجعة من قِبَل الزبائن وأمد القوائم للأسلحة النارية وقمنا بمقارنتها بأنواع أخرى من المنتجات وفئات المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، أكملنا هذا التحليل بملخّص عن تصوّرات أعضاء مجتمع الشبكة المُظلمة.

تقييم الاحتمال النسبي لحصول الاحتيال باستخدام تصنيفات التغذيات الراجعة من قِبَل الزبائن وأمد القائمة

يمكن العثور على مؤشر محتمل على الاحتيال فيما يتعلق بتصنيفات التغذيات الراجعة من قِبَل الزبائن وأمد قائمة. من المرجّح أكثر أن يحصل البائعون الذين يحتالون على الزبائن على تصنيفات تغذيات راجعة منخفضة. من المنطقي أيضاً الاعتقاد أنه من المرجّح أكثر أن يقوم بائع يُجري عملية بيع احتيالية مرتبطة بقائمة بإزالة القائمة لدى إنجاز الصفقة من أجل عدم لفت الانتباه إليه. وبالتالي، قد يكون

116 لم تكن طريق الحرير 1 (SR1)، بصفتها السوق المُشفّرة الحديثة الأولى، محصنّةً ضدّ احتيالات البائعين؛ فقد حذرت بحسب ما تفيد التقارير من أنّ "المشترين الذين يعتمدون على صفقات خارج نطاق الضمان" "قد تعرضوا للاحتيال" (بحسب الاقتباس في كريستين [Christin]، 2012).

117 حظَرت السوق المُشفّرة أجورا (Agora) بيع الأسلحة القاتلة في يوليو/تموز 2015، بحيث ذكرت صعوبة شحن الأسلحة النارية، وكلفتها والانتباه المتزايد من قِبَل وكالات إنفاذ القانون وانتشار البائعين غير الصادقين (سوق أجورا [AgoraMarket] 2015).

118 يشير البائعون المُنكشفون إلى حسابات البائعين التي ضبطتها وكالات إنفاذ القانون (برانوين [Branwen]، 2015b).

للقوائم الموضوعة من قِبَل بائعين محتالين أمد أقصر من تلك الموضوعة من قِبَل بائعين غير محتالين.

باستخدام كل القوائم الناتجة عن استخراج البيانات من الأسواق الاثنتي عشرة، قارن فريق المشروع متوسط تصنيفات التغذيات الراجعة وأمد القوائم عبر أربع فئات منتجات: المخدرات، الغش، الرقمية (غير المرتبطة بالأسلحة) والمرتبطة بالأسلحة. تم تقسيم الفئة الأخيرة بشكلٍ إضافيٍّ إلى الأسلحة النارية، والذخيرة، والأسلحة الأخرى والمنتجات الرقمية (المرتبطة بالأسلحة). يقارن الجدول رقم 4.8 متوسط تصنيفات التغذيات الراجعة بشأن القوائم وأمد القوائم عبر أنواع المنتجات.

الجدول رقم 4.8 متوسط تصنيفات التغذيات الراجعة من قِبَل الزبائن وأمد القوائم بحسب نوع المُنتج

	تصنيفات التغذيات الراجعة من قِبَل الزبائن		أمد القائمة
نوع المُنتج	n	متوسط (من أصل 5)	متوسط (الأيام)
المخدرات	29,250	4.86	148
الغش	7,394	4.79	183
الرقمية (غير المرتبطة بالأسلحة)	9,631	4.81	185
المرتبطة بالأسلحة	209	4.73	153
< الأسلحة النارية	46	4.51	112
< الذخيرة	32	4.99	135
< الأسلحة الأخرى	75	4.65	169
< الرقمية (المرتبطة بالأسلحة)	50	4.86	180
مهمة من الناحية الإحصائية		P<.001	P<.001

المناقشة

بالمقارنة مع قوائم لأنواع منتجات أخرى (المخدرات، الغش والمنتجات الرقمية غير المرتبطة بالأسلحة)، كان للقوائم المرتبطة بالأسلحة متوسط التصنيفات الأدنى للتغذيات الراجعة من الزبائن. ولدى البحث بشكلٍ مُعمّق أكثر في القوائم المرتبطة بالأسلحة، يبدو أن نوعي منتجات يدفعان بهذه التصنيفات الأكثر انخفاضاً: (i) الأسلحة النارية و(ii) الأسلحة الأخرى. حصلت المنتجات الرقمية المرتبطة بالأسلحة على تصنيفات تغذيات راجعة من قِبَل الزبائن مُماثلة للتصنيفات للمنتجات الرقمية الأخرى. وبشكلٍ مثيرٍ للاهتمام، كان لقوائم الذخيرة التصنيفات الأعلى (متوسط = 4.99). وعلى الرغم من ذلك، قد يشعر الزبائن الذين يشترون أسلحة نارية برضا أقلّ على مشترياتهم لأسباب غير مرتبطة بالاحتيال. الأسلحة النارية سلع ثقيلة، وبالتالي قد يكون الرضا مرتبطاً بمشاكل التغليف والتسليم التي من المرجح بشكلٍ أقلّ أن تؤثر على المنتجات الأصغر أو الرقمية.

كان لقوائم الغش والقوائم الرقمية غير المرتبطة بالأسلحة متوسط الأمد الأطول (183 و185 يوم). كان متوسط أمد القوائم المرتبطة بالأسلحة أدنى بكثير (153 يوم)، ولكن كان لقوائم المخدرات متوسط الأمد الأقصر (148 يوم). وعلى الرغم من ذلك، وبمقارنة أنواع المنتجات ضمن القوائم المرتبطة بالأسلحة، من الممكن ملاحظة كيف أنّ لقوائم الأسلحة النارية على وجه الخصوص متوسط أمد أقصر بكثير (112 يوماً) من أنواع المنتجات الأخرى كلها. على الرغم من ذلك، ثمّة مجموعة من العوامل

الأخرى التي قد تساهم في أمد القوائم، وهي غير مرتبطة بالاحتيال. بالمقارنة مع فئات المنتجات الأخرى على غرار المخدرات، تُعتبر الأسلحة النارية سلعاً ثمينةً والتي من غير المرجّح أن يُمسك البائعون بمخزونٍ كبيرٍ لها. وقد يكون من المرجّح أكثر أن يزيل بائعو الأسلحة النارية غير المحتالين قائمةً على الفور بعد عملية بيع حيث تكون السلع المحفوظة في المخزون محدودة أو بالنسبة للسلع المتوفرة لمرة واحدة فقط. على الرغم من ذلك، بحسب ما تمت مناقشته أعلاه، يمكن أن تكون إزالة قائمة مباشرة بعد إنجاز الصفقة مرتبطة بسلوكيات احتيالية. وبالتالي، يجب قراءة هذه النتائج على أنّها تقترح فحسب احتمالاً بأنّه قد يكون من المرجح أن يحتال بائعو الأسلحة النارية على زبائنهم أكثر من بائعي المنتجات الأخرى.

المربّع رقم 4.3 قياس تصوّر احتيال بائعي الأسلحة النارية كما يتّضح من مناقشة مجتمع الشبكة المُظلمة

من أجل تقييم تصورّات الاحتيال من قِبَل بائعي الأسلحة النارية في مجتمع سوق الشبكة المُظلمة، تحوّل فريق المشروع إلى مناقشة شبكةٍ مُظلمة على الإنترنت ذات صلة في ريديت (Reddit). تم تحديد سلسلات المناقشة هذه عبر بحث جوجل (Google) باستخدام البحث التالي: "سوق الشبكة المُظلمة ريديت أو تسوّق أسلحة أو أسلحة نارية أو أسلحة" (reddit darknet market OR shop guns OR firearms OR weapons). حدّد هذا الإجراء سبع سلسلات مناقشة، تم بدؤها جميعها من قِبَل مُستَخدِمين يطلبون المشورة حول تحديد مواقع أسواق الإنترنت المُظلم لشراء أسلحة نارية. أجاب عددٌ قليلٌ من الناشرين على هذه الطلبات من خلال توفير روابط إلى المَتاجِر المعروفة، ولكنّهم أوضحوا أنّ هذه الروابط ليست معروضة بمثابة توصيات بسبب عدم اليقين المُعلن المرتبط بما إذا كانت هذه المَتاجِر أصلية. تم توفير رابط لمتجر من قِبَل مالك السوق المزعوم.

أظهرت معظم المناقشات التي تلت والمُرتبطة بهذه المنشورات تحفّظات واضحة بشأن شرعية البائعين الذين يبيعون أسلحة نارية. وعلى الرغم من أنّ أيّاً من المُستخدِمين لم يُبلغ عن تعرّضه للاحتيال شخصياً أو علمه بأن آخرين تعرّضوا له، هيمن على المناقشة تصوّر مفاده أنّ بائعي الأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم كانوا مُحتالين.

قد تقوم الأسواق المُشفّرة التي تُحظّر بيع الأسلحة النارية بذلك بسبب الخطر الذي يطرحه الاحتيال بالنسبة للسوق، ما يُشير ربّما إلى أنّ نسبة الخطر إلى الربح بالنسبة للأسواق قد تكون أكثر أهمية من المخاوف الأخلاقية حول إلحاق الضرر بأطراف ثالثة. تتسّق هذه الملاحظة مع السبب المُعلن الذي دفع بأجورا (Agora) لإزالة قوائم الأسلحة القاتلة، وهو بالتحديد أنّ الأسلحة "باهظة الثمن وتُحفّز على الاحتيال من قِبَل بائعين غير صادقين وقوائم جذّابة بالنسبة لوكالات [إنفاذ القانون] على حد سواء..."[119] علاوةً على ذلك، أتى مديرو أجورا (Agora) على ذكر حجم مبيعات الأسلحة المنخفض وواقع أنّ إدراج الأسلحة قد "يتسبب بضرر أكثر مما قد يُفيد مُستخدِمينا". وبالإضافة إلى ما تقدّم، كان سبب إغلاق سوق الأسلحة "ذي أرموري" (The Armory) التابعة لطريق الحرير 1 (SR1) مُشابهاً بشكلٍ ملفتٍ للنظر: "لم يكن الحجم كافياً البتة من أجل تغطية تكاليف الخادم وهو في الواقع يتراجع عند هذه النقطة."[120]

بالنظر إلى تأثير مجتمع الشبكة المُظلمة على الإنترنت على شكل حكمة مصدرها الجمهور تُستَخدَم من أجل إرشاد البائعين والمُشترين، يجب أخذ هذه التصورات بشأن احتيال بائعي الأسلحة النارية – حتّى ولو كانت غير دقيقة أو غير مستتيرة بشكلٍ كافٍ – بعين الاعتبار .

---

119 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2015b).

120 بتكوين توك (BitcoinTalk) (2012).

4.3.3. الدوافع وتقنيات التسويق

في خلال تحليل أوصاف القوائم، حدّد فريق المشروع سلسلة من التعليقات أو العبارات المُستَخدَمة من قِبَل البائعين كرسائل تسويق. وقد شملت هذه الأخيرة رسائل تُعيد طمأنة المُشترين المحتملين بشأن طبيعة السلاح غير المرتبطة بالجريمة (مثال: "لم يُستخَدم البتة في جريمة أو قتل"؛ "السلاح مُستَعمل ولكن لم يتمّ البتة استخدامه لإطلاق النار على أحد")؛ استفاد بائعون آخرون من الشعور السياسي (مثال: اشترِ الآن واشعر بالأمان في بلدك الخاص، إنّه حقك") أو المواقف الشخصية (مثال:

في خلال تحليل أوصاف القوائم، حدّد فريق المشروع سلسلة من التعليقات أو العبارات المُستَخدَمة من قِبَل البائعين كرسائل تسويق.

"احصل على واحد أو اثنين، واحملهما بشكلٍ مريحٍ أكثر، سِر بثقةٍ أكبر")؛ وأخيراً، بدا بعض البائعين أنه يستفيد من التأثير الثقافي لقطاع الترفيه (مثال: ألعاب الفيديو والأفلام) الذي يُجمّل القتل للترويج لمنتجاتهم (مثال: "يتمتّع بماسورة تستدير بشكلٍ جيّدٍ وتبدو رائعة لدى قتل الناس.")

5 الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم: تقييم طرقات الشحن وتقنياته

يركّز هذا الفصل على شحن ومناولة الأسلحة النارية المعروضة أو المُباعة على الإنترنت المُظلم. إنّه يشمل تحليلاً لطرقات الشحن بالإضافة إلى تقنيات الشحن والمناولة بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها من القوائم ومن المشاورات مع الخبراء. وكما في الفصلين السابقين، يضمّ كل قسم وصفاً للمنهجية المُحدّدة المُستَخدَمة من أجل التحقيق في كل ناحية، وعرضاً للنتائج ومناقشةً لمعناها. حيث يُعتبر المزيد من المعلومات بشأن المنهجية ضرورياً، يتم تقديمه في مربّع.

5.1. تحديّات تقدير طرقات الشحن

توفّر قوائم الأسواق المُشفّرة معلومات حول **البلدان** أو **المناطق** التي يُحدّد البائعون أنهم يشحنون منها، بالإضافة إلى البلدان أو المناطق التي هم على استعداد ليشحنوا منتجاتهم إليها. استخدم بحثٌ سابقٌ بيانات "الشحن من" على قوائم السوق المُشفّرة لتحديد بلد عمل بائع، ولكنّ هذه المقاربة تقترن بعددٍ من القيود.[121] أولاً، إنّ معلومات "الشحن من" التي يضعها البائعون على القوائم هي مجرّد مقياس ناقص لبلد عمل بائع. فعلى سبيل المثال، ثمّة دليل على أنّ بعض بائعي السوق المُشفّرة الهولنديين قد يشحنون المخدرات عبر وسطاء في بلدان أخرى أو من خلال السفر إلى بلدان مجاورة لإجراء عمليات الشحن بأنفسهم.[122] يمكن استخدام هذه الاستراتيجية للحدّ من خطر اعتراض الحُزَم في البلدان المقصد الذي يستهدف على وجه الخصوص الحُزَم الهولندية لإجراء عملية مسحٍ لها بسبب دور هولندا في إنتاج المخدرات وموقعها على الطرقات الدولية للاتجار بالمخدرات.[123] فيما يتعلّق بالأسلحة النارية، لم يتمكّن فريق المشروع من الوصول إلى أي دليل يدعم هذه الأنواع من السلوك من قِبَل البائعين؛ وعلى الرغم من ذلك، قد تنطبق المبادئ العامة لاستخدام الوسطاء أو السفر إلى بلدان أخرى بشكلٍ محتملٍ على الأسلحة النارية أيضاً. يتمثّل قيدٌ ثانٍ مرتبط بمعلومات "الشحن من" على القوائم بأنّ البائعين لا يدرجون دائماً بلداً محدداً، ويحددون بدلاً عن ذلك منطقة أو مساحة واسعة أخرى (مثال: "أوروبا") يقولون إنّه سيتم شحن المنتجات منها. إنّ عدداً من البائعين ليس على استعداد لتوفير أي معلومات للتحديد الجغرافي في هذا الخصوص، مُشيرين على سبيل المثال إلى أنّهم يشحنون من "جميع أنحاء العالم".

وعلى الرغم من أنّ البائعين يحددون على قوائمهم البلدان التي هم على استعداد لشحن منتجاتهم إليها، لا تستطيع بيانات السوق المُشفّرة أن تشير دائماً إلى موقع الزبون المرتبط بصفقة. وبالتالي، لا يمكن على سبيل المثال، تحديد البلدان المقصد للمشتريات الناتجة فيما يتعلق بقائمة بائع يشحن إلى جميع أنحاء العالم. على الرغم من ذلك،

121 ديكاري-هيتو وآخرون (Décary-Hétu et al.) (2016)؛ فان بوسكيرك وآخرون (Van Buskirk et al.) (2016).
122 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).
123 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).

توفّر الأسواق المُشفّرة الفرصة للبائعين ليحددوا في حقلٍ معيّن من القائمة الموقع الذي سيتم منه شحن المنتجات التي يعرضونها.

توفّر القوائم الموضوعة من قِبَل البائعين التي تُقيّد مبيعاتهم بزبائن في بلدٍ واحدٍ أو منطقة واحدة فحسب، مؤشراً على بلدٍ مقصد.

مع أخذ هذه التحذيرات بالاعتبار، استخدمت التحليلات القائمة على البلد والمشمولة في هذا القسم معلومات موقع "الشحن" هذه على القوائم. وقد تم أيضاً تجميع هذه المعلومات على مستويي المنطقة والقارة باستخدام قائمة نشرتها الأمم المتحدة (UN).[124] حيث تكون قوائم حدّدت أنّه قد يتم شحن المنتجات إلى جميع أنحاء العالم أو إلى مناطق متعددة تشمل نظام التصنيف، تم ترميزها بـ"جميع أنحاء العالم/مناطق متعددة". حيث لم يكن بالإمكان تحديد مصدر أو مقصد القوائم، تم تصنيف القوائم كـ"غير معلومة".

ستنطوي الجداول التي تم إنتاجها كجزءٍ من التحليل بحسب البلد بالضرورة على بعض تعدادات البائعين المزدوجة. فعلى سبيل المثال، سيتم تعداد بائع مع قائمة "تشحن من" الولايات المتحدة وقائمة أخرى "تشحن من" المملكة المتحدة مرتين. ولهذا السبب، ستوفر عمليات الجمع مجموعات قد تتجاوز عدد البائعين المُقدّر في النموذج. إن احتمال أن يتمكّن البائعون من إدراج مواقع "الشحن من" لمنتجات مختلفة هو توضيح لحدّ استخدام هذه البيانات كمقياس لموقع البائع. وعلى الرغم من أنّه يبدو من المرجّح أن يدرج معظم البائعين موقعهم بشكلٍ دقيق (بالأخص من أجل تجنّب الخداع، وربما التغذيات الراجعة السلبية من الزبائن والناتجة عن ذلك)، قد يكون هناك أسباب وجيهة لقيام البائعين بتعداد مواقع "الشحن من" والتي لا تتطابق مع موقعهم.

5.2. تقدير المواقع التي يتم شحن الأسلحة النارية منها

توفّر الأسواق المُشفّرة الفرصة للبائعين ليحددوا في حقلٍ معيّن من القائمة الموقع الذي سيتم منه شحن المنتجات التي يعرضونها. عادةً، مع مجموعات بيانات تُعدّ بعشرات أو مئات أو آلاف القوائم، تُستَخدَم البيانات من قِبَل الباحثين باعتبارها المراجع الوحيدة لتقدير موقع المنتجات في وقت الشحن. ويترافق ذلك مع الحدود التي جرى وصفها في القسم أعلاه.

في سياق هذه الدراسة، بالنظر إلى عدد مجموعة البيانات الصغير نسبياً، والذي يساوي 811 قائمة، راجع فريق المشروع كل قائمة من أجل تحديد أدلة أخرى (مثال: في نصّ الوصف) والتي يمكن استخدامها لزيادة دقة أو مستوى الثقة في تقييم بلد أو منطقة "الشحن من".

لإجراء هذا التقييم، استخدم فريق المشروع المعايير التالية (المُرتّبة بحسب الأولوية):

1. البلد الأصلي كما هو مُحدد في وصف القائمة.
2. "الشحن من" المصدّق عليه ذاتياً لكل قائمة.
3. بلد "الشحن من" على قوائم أخرى من قِبَل البائع نفسه.
4. بلد "الشحن من" لبائع على أسواق مُشفّرة أخرى.
5. فئة "الشحن إلى" حيث يتم تحديد بلد مقصد واحد.
6. مقصد "الشحن إلى" الأكثر انتشاراً من البائع نفسه على أسواق مُشفّرة متعددة.
7. تحليل "هوية المورّد" للحصول على مؤشر على البلد الأصلي (مثال: "balkanweapons" أي أسلحة البلقان، "dutchmarket" أي السوق الهولندية، و"USuser" أي المُستَخدِم الأمريكي).

124 الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة (UNSTATS) (2013).

تم استخدام المعايير أعلاه، من الأول وصولاً إلى الأخير، من أجل تحديد الإشارة الأكثر تحديداً إلى البلد أو المنطقة اللذين تم شحن المنتج إليهما. فعلى سبيل المثال، في حال أشارت قائمة قي حقل "الشحن من" إلى "أمريكا الشمالية" وشمل الوصف إشارة محددة إلى الشحن من الولايات المتحدة، تم ترميز القائمة بحسب الإشارة الأكثر تحديداً من بينهما (في هذه الحالة، الولايات المتحدة). يوضح الجدول رقم 5.1 عدد القوائم التي تنتج مبيعات، والصفقات الشهرية المُقدّرة وإجمالي الإيرادات المُقدّر لكل موقع "الشحن من".

الجدول رقم 5.1 قوائم الأسلحة النارية حيث يذكر البائعون مكان شحن المنتجات: القوائم التي تنتج مبيعات، الصفقات المُقدّرة في الشهر وموقع إجمالي الإيرادات المُقدّر(مرتبة بحسب إجمالي الإيرادات الشهرية)

البلد	N القوائم	N القوائم النشطة	الصفقات (في الشهر)*	إجمالي الإيرادات (في الشهر)
متعددة/غير معلومة	40	16	7.7	29,526 دولار أمريكي
الولايات المتحدة	201	16	30.5	24,987 دولار أمريكي
هولندا	8	3	4.5	8,088 دولار أمريكي
المملكة المتحدة	5	1	6.0	5,043 دولار أمريكي
ألمانيا	18	4	4.1	3,453 دولار أمريكي
أوروبا	8	4	2.2	2,514 دولار أمريكي
أستراليا	11	2	0.6	1,121 دولار أمريكي
النمسا	1	0	0.0	0 دولار أمريكي
كندا	2	0	0.0	0 دولار أمريكي
الدنمارك	44	0	0.0	0 دولار أمريكي
سلوفينيا	1	0	0.0	0 دولار أمريكي
المجموع	**339**	**46**	**55.6**	**74,733 دولار أمريكي**

ملاحظة: حيث لا يمكن التأكيد على بلد فردي أو منطقة واحدة قابلة للتحديد في قائمة، يظهر ذلك في الجدول كـ"متعددة/غير معلومة".

* تم استخدام الأسلوب التالي من أجل احتساب متغيّر الصفقة الخاص بنا: عدد التغذيات الراجعة لكل قائمة مقسوم بعدد الأيام بين تاريخ جمع البيانات لكل سوق وتاريخ أقدم تغذية راجعة للقائمة؛ أنتَجَ ذلك معدّل التغذيات الراجعة في اليوم، والذي، بعد ضربه بثلاثين، وفّر تقديراً للصفقات الشهرية.

بالنسبة للوجهات المقصد المحتملة، لم تُتح البيانات المتوفرة من الأسواق المُشفّرة للفريق تحديد حيث كانت المنتجات مشحونة بالفعل ما لم يتطابق البلد أو المنطقة اللذين كان بائع على استعداد لشحن منتج إليهما مع موقع البائع (مثال: بائع يذكر بوضوح "الشحن فحسب إلى بلد كذا"). على الرغم من ذلك، غالباً ما حدّد البائعون بلدان ومناطق متعددة كانوا على استعداد للشحن إليها. يحتوي المربع رقم 5.1 قائمة بالبلدان/المناطق جميعها التي تمت الإشارة إليها بالتحديد كمواقع شحن من قِبَل البائعين الذي يبيعون أسلحة نارية. في بعض الحالات، أدرج أيضاً البائعون، الذين يحددون "جميع أنحاء العالم" كمقصد، بلدان أو مناطق محددة (على الرغم من أنّها طبيعياً جزءاً من جميع أنحاء العالم"). قد يكون ذلك خياراً عشوائياً، أو تكتيكياً (i) مُستخدَماً لزيادة بروز القائمة لدى استخدام المُستخدِمين لمعايير بحث أو مرشّحات لتصفّح الأسواق المُشفّرة أو (ii) يعتمد بشكلٍ محتملٍ على افتراض البائع للمواقع التي قد يهتم البائعون أكثر باستلام منتجاتهم فيها.

المربع رقم 5.1 مواقع الشحن المتوفّرة المُستَخدَمة من قِبَل بائعي الأسلحة النارية

أستراليا	العالم، أوروبا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا
أستراليا، نيوزيلندا	العالم، أوروبا، جاميكا، فنلندا، ألمانيا
النمسا، ألمانيا	العالم، أوروبا، الولايات المتحدة، الإمارات العربية المتحدة
كندا، الولايات المتحدة، العالم	العالم، أوروبا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، أستراليا
الاتحاد الأوروبي	العالم، فنلندا فرنسا، ألمانيا، اليونان
الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة	العالم، ألمانيا
أوروبا	العالم، هايتي، الولايات المتحدة، ألمانيا، مقدونيا
أوروبا، ألمانيا	العالم، أمريكا الشمالية، أوروبا
أوروبا، العالم	العالم، أمريكا الشمالية، أوروبا، آسيا، أوقيانوسيا
ألمانيا	العالم، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، أوروبا، آسيا
أمريكا الشمالية، أوروبا، آسيا، أوقيانوسيا	العالم، أمريكا الجنوبية، أوروبا، آسيا، آسيا
المملكة المتحدة، أوروبا	العالم، أمريكا الجنوبية، أوروبا، آسيا، ألمانيا
الولايات المتحدة	العالم، أمريكا الجنوبية، أوروبا، آسيا، أوقيانوسيا
الولايات المتحدة، أوروبا، العالم	العالم، أمريكا الجنوبية، أوروبا، آسيا، الولايات المتحدة
العالم	العالم، أمريكا الجنوبية، أوروبا، أوروبا، ألمانيا
العالم، قبرص، ألمانيا، موناكو، المملكة المتحدة	العالم، أمريكا الجنوبية، أوروبا، فنلندا، ألمانيا
العالم، أوروبا، آسيا، أوقيانوسيا، أفريقيا	العالم، أمريكا الجنوبية، أوروبا، فرنسا، المملكة المتحدة
العالم، أوروبا، آسيا، أوقيانوسيا، فرنسا	العالم، الولايات المتحدة
العالم، أوروبا، آسيا، أوقيانوسيا، الولايات المتحدة	العالم، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الإمارات العربية المتحدة
العالم، أوروبا، أوروبا، البيرو، النمسا	العالم، العالم، أمريكا الجنوبية، أوروبا، آسيا

5.3. تقدير المواقع التي يتم شحن الأسلحة النارية إليها

من خلال المقارنة بين البيانات حول الصفقات والبيانات حول وجهات الشحن المقصد، قدّر فريق المشروع الحجم (للصفقات في الشهر) وإجمالي الإيرادات المرتبطَين بكل مقصد شحن. يلخّص الجدول رقم 5.2 نتائج هذا التحليل.

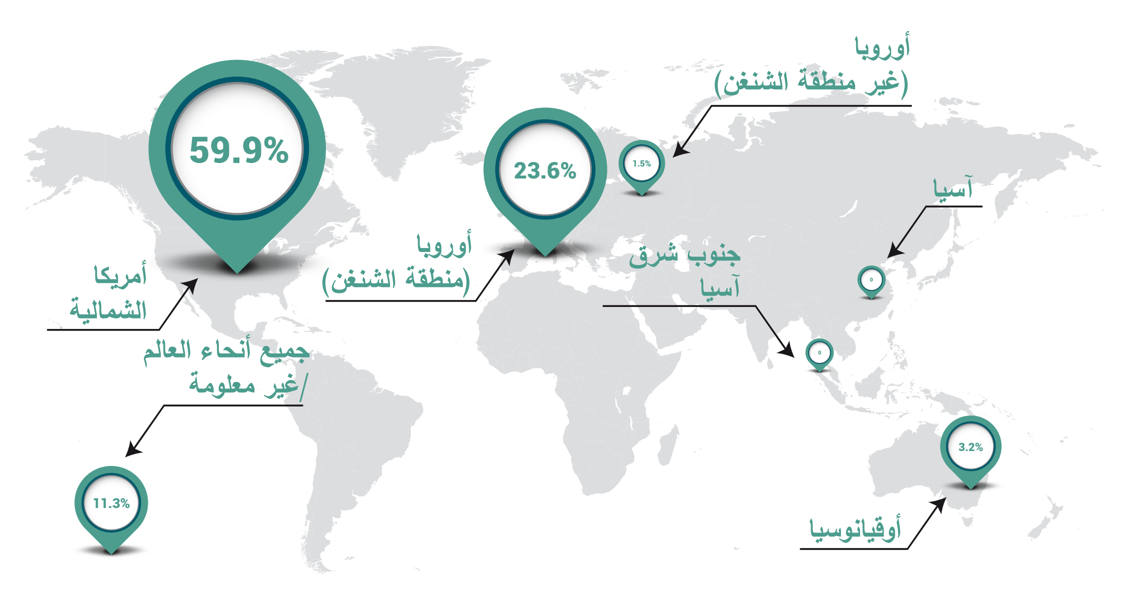
الجدول رقم 5.2 وجهات الشحن المقصد المتوفرة للأسلحة النارية: القوائم التي تنتج مبيعات، والصفقات المُقدّرة في الشهر وموقع إجمالي الإيرادات المُقدّر (مرتبة بحسب إجمالي الإيرادات الشهرية)

البلد	N القوائم	N القوائم النشطة	الصفقات (في الشهر)*	الإيرادات (في الشهر)
جميع أنحاء العالم	307	38	49.2	68,561 دولار أمريكي
أوروبا	9	4	4.3	4,154 دولار أمريكي
الولايات المتحدة	7	1	0.8	1,042 دولار أمريكي
ألمانيا	2	2	1.0	813 دولار أمريكي
أستراليا	4	1	0.1	163 دولار أمريكي
متعددة	3	0	0.0	0 دولار أمريكي
أمريكا الشمالية	3	0	0.0	0 دولار أمريكي
أوروبا الشمالية	1	0	0.0	0 دولار أمريكي
أوقيانوسيا	3	0	0.0	0 دولار أمريكي
المجموع	**339**	**46**		**74,733 دولار أمريكي**

* تم استخدام الأسلوب التالي من أجل احتساب متغيّر الصفقة الخاص بنا: عدد التغذيات الراجعة لكل قائمة مقسوم بعدد الأيام بين تاريخ جمع البيانات لكل سوق وتاريخ أقدم تغذية راجعة للقائمة؛ أنتَجَ ذلك معدّل التغذيات الراجعة في اليوم، والذي، بعد ضربه بثلاثين، وفّر تقديراً للصفقات الشهرية.

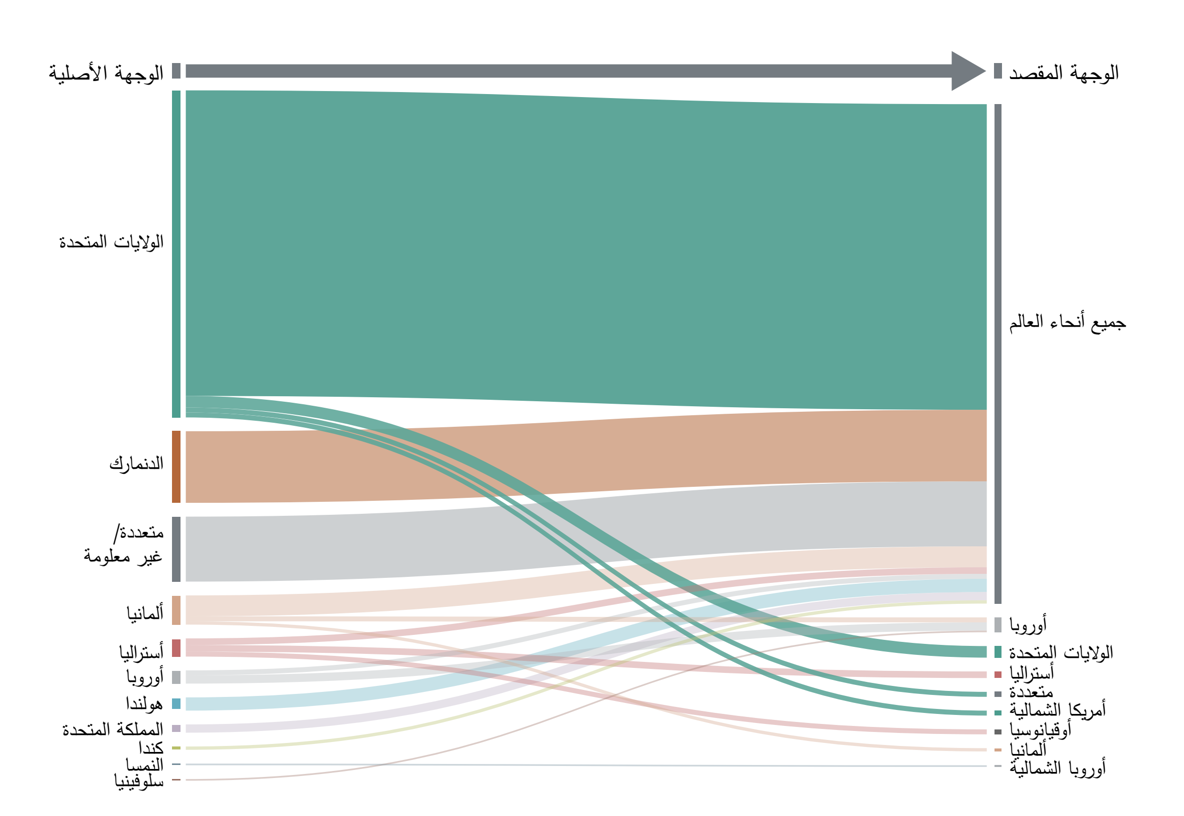
أتاح مستوى إضافي من التحليل لفريق المشروع مقارنة بيانات حول المواقع التي يتم شحن الأسلحة النارية منها والوجهات المقصد المحتملة. أنتج التحليل نوعين مختلفين من طرقات الشحن المُقدّرة. يتألّف الأوّل من طرقات الشحن "المحتملة" (أي تلك التي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة البيانات كاملة لـ339 قائمة للأسلحة النارية ومعلوماتها حول مصدر السلع والوجهات المقصد المتوفرة). ويشمل التقدير الثاني لطرقات الشحن حصرياً تلك القوائم (46) التي أنتجت مبيعات/إيرادات. في حين يشمل التقدير الأول كل البلدان الأصلية المحتملة للشحن والوجهات المقصد المرتبطة بها، يشير الثاني فحسب إلى تلك البلدان الأصلية التي أنتجت مبيعات والتي كان المقصد معلوماً لها. يلخّص الجدول رقم 5.3 والجدول رقم 5.4 نتائج هذا التحليل.

الشكل رقم 5.1 توزيع بائعي الأسلحة بحسب المنطقة في جميع أنحاء العالم (n=339)



المصدر: مؤسسة RAND Europe

الشكل رقم 5.2 طرقات الشحن المتوفرة لكل قوائم الأسلحة النارية (n=339)



الجدول رقم 5.3 طرقات الشحن المتوفرة لكل الأسلحة النارية (339=n)

الطريق	القوائم
الولايات المتحدة ← جميع أنحاء العالم	188
الدنمارك ← جميع أنحاء العالم	44
متعددة/غير معلومة ← جميع أنحاء العالم	40
ألمانيا ← جميع أنحاء العالم	13
هولندا ← جميع أنحاء العالم	8
الولايات المتحدة ← الولايات المتحدة	7
أوروبا ← أوروبا	5
المملكة المتحدة ← جميع أنحاء العالم	5
أستراليا ← أستراليا	4
أستراليا ← جميع أنحاء العالم	4
أستراليا ← أوقيانوسيا	3
أوروبا ← جميع أنحاء العالم	3
ألمانيا ← أوروبا	3
الولايات المتحدة ← متعددة	3
الولايات المتحدة ← أمريكا الشمالية	3
كندا ← جميع أنحاء العالم	2
ألمانيا ← ألمانيا	2
النمسا ← أوروبا الشمالية	1
سلوفينيا ← أوروبا	1
المجموع	**339**

الجدول رقم 5.4 طرقات الشحن المُستَخدَمة لقوائم الأسلحة النارية التي تنتج مبيعات (n=46)

الطريق	القوائم	الإيرادات الشهرية المُقدّرة
متعددة/غير معلومة ← جميع أنحاء العالم	16	29,526 دولار أمريكي
الولايات المتحدة ← جميع أنحاء العالم	15	23,946 دولار أمريكي
هولندا ← جميع أنحاء العالم	3	8,088 دولار أمريكي
المملكة المتحدة ← جميع أنحاء العالم	1	5,043 دولار أمريكي
ألمانيا ← أوروبا	1	2,455 دولار أمريكي
أوروبا ← أوروبا	3	1,699 دولار أمريكي
الولايات المتحدة ← الولايات المتحدة	1	1,042 دولار أمريكي
أستراليا ← جميع أنحاء العالم	1	958 دولار أمريكي
أوروبا ← جميع أنحاء العالم	1	814 دولار أمريكي
ألمانيا ← ألمانيا	2	813 دولار أمريكي
ألمانيا ← جميع أنحاء العالم	1	186 دولار أمريكي
أستراليا ← أستراليا	1	163 دولار أمريكي
المجموع	**46**	**74,733 دولار أمريكي**

5.4. فهم تقنيات الشحن

أتاح التحليل الكيفي (الوصفي) للقوائم الفردية لفريق المشروع استخراج معلومات حول تقنيات التغليف والإخفاء كما حول خيارات التسليم والشحن وسياسات إعادة الأموال وإعادة الشحن الخاصة بالبائعين حيث توفرت.

5.4.1. التغليف والإخفاء

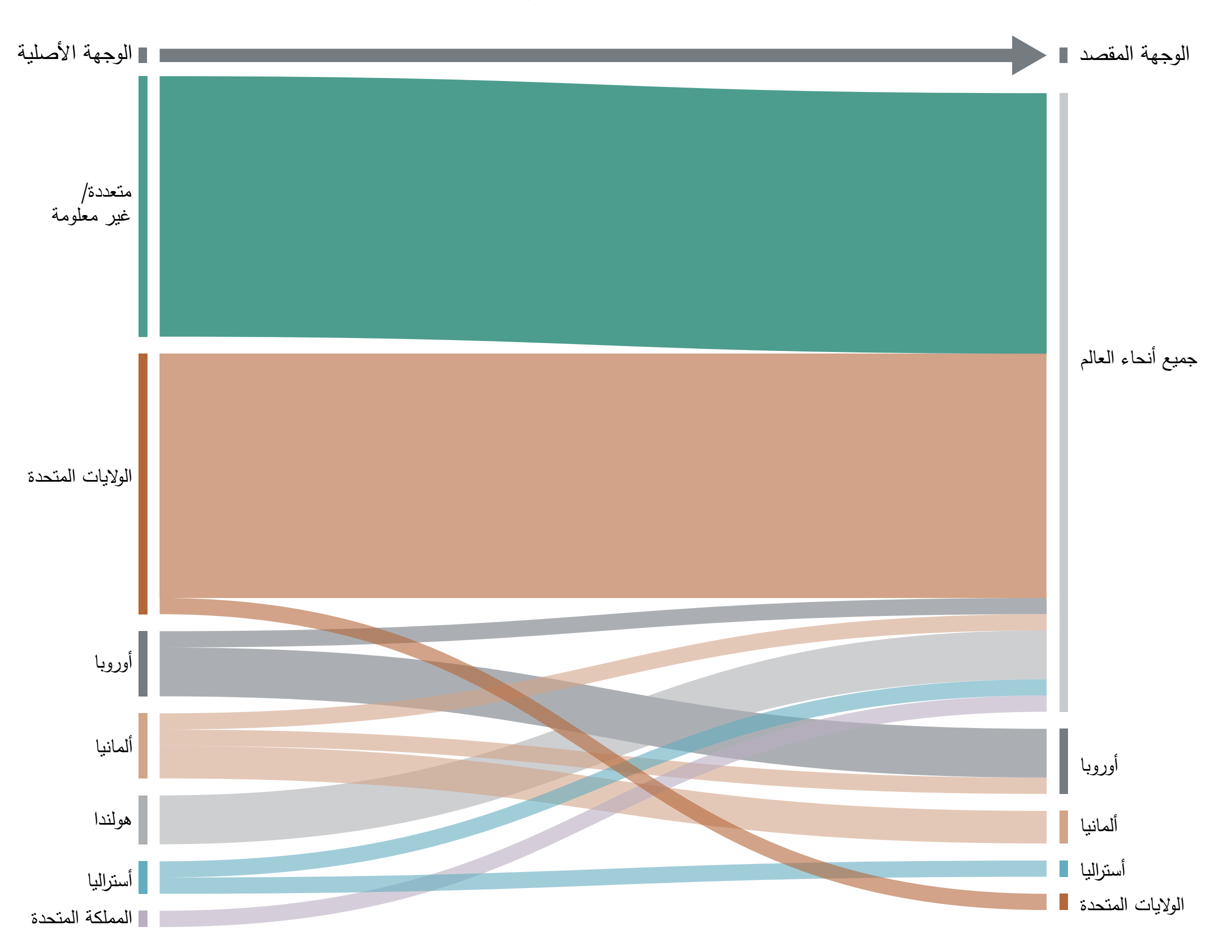
يجب أن يكون تغليف الأسلحة النارية والمتفجرات والأسلحة وإخفاؤها متطوّرين من أجل إخفاء الشحنة عن عمليات مسح الجمارك والخدمة البريدية. حدد جزءٌ صغيرٌ فقط من القوائم (n=69 – 12 في المئة من القوائم باستثناء المنتجات الرقمية) تعليمات للتغليف والإخفاء في الوصف.

يجب أن يكون تغليف الأسلحة النارية والمتفجرات والأسلحة وإخفاؤها متطوّرين من أجل إخفاء الشحنة عن عمليات مسح الجمارك والخدمة البريدية.

كان هناك عددٌ من السمات المتكررة في التسليم والشحن:

- الشحن في حُزَمٍ متعددة (غالباً في طردين أو ثلاثة طرود [11])
- تمّت إعادة التأكد من الإخفاء والتمويه من قِبَل الموردين (15).

الشكل رقم 5.3 طرقات الشحن المُستَخدَمة لقوائم الأسلحة النارية التي تنتج مبيعات (n=46)



وبصورة أقلّ تواتراً، كان هناك تعليمات مختلفة بشكلٍ دقيقٍ حول الأساليب المقصودة لتغليف الأسلحة النارية. توفّر هذه التعليمات إعادة التأكيد للمشترين المحتملين بأن مشترياتهم ستتجنّب الكشف من خلال عمليات المسح الأمني من قِبَل الجمارك أو المشغّلين البريديين. على الإنترنت الواضح، يُثني بعض المواقع عن المناقشة حول تقنيات الإخفاء.[125] وفّر التحليل الكيفي (الوصفي) للقوائم مؤشراً أولياً على بعض التقنيات المُستخدمة لتمويه الأسلحة (أو قِطَعِها):

- فعلى سبيل المثال، شَحَن بعض البائعين أسلحة نارية في "قوالب الإلكترونيات الاستهلاكية"، على غرار الآلات الطابعة أو أجهزة التلفاز، أو في "علبة آلة موسيقية مع جزء سفلي صلب مزيّف".
- كانت شحنات القنابل محدودة بثلاثة في طردٍ واحد (أي أن "المزيد من القنابل قد يؤدي إلى حزمة كبيرة وثقيلة...").
- كان بائعٌ يعرض شحن الأسلحة النارية مع المخدرات غير المشروعة في طلبية بالجملة مقابل سعر شحن مخصوم.
- لتبرير عدم الشحن دولياً، عبّر بائع عن الخطوة الإضافية لـ"تفكيك أجزاء الأسلحة بشكلٍ متصنّع"

125 إن قواعد منتديات الموقع الإلكتروني ريديت r/DarkNetMarkets تنص على تعليمات للمُتسَخدِمين بعدم "نشر تفاصيل الإخفاء".

لتمرّ عبر الجمارك، ما قد يؤثّر على متانة السلاح ودقّته وجودته. من المرجّح أن يكون ذلك عذراً للشحن ضمن بلدٍ محددٍ (مثال: أستراليا أو الولايات المتحدة) أو منطقة محددة (مثال: أوروبا) من أجل الحد من احتمال اعتراض الحُزم، علماً أنه يمكن تفكيك الأسلحة النارية بسهولةٍ وإعادة تجميعها من دون التأثير على سلامتها التقنية.

رددّت مقالة في الوسيلة الإعلامية الشعبية الدليل القولي بشأن تهريب الأسلحة النارية إلى المملكة المتحدة.[126] بحسب المقالة المنشورة في "**ذو تيليجراف**" (*The Telegraph*)، يتم تفكيك الأسلحة إلى قِطَعها المكوّنة ويتم إرسالها في حُزَمٍ متعددة مع سُعاة طرود مختلفين. يهدف ذلك إلى الحدّ من احتمال ضبط السلطات للحُزمة.[127] بالإضافة إلى ذلك، يتيح ذلك للجهة المُتلقية إعادة تجميع القِطَع المكونة للحصول على سلاحٍ يعمل بشكلٍ تامٍ من دون التأثير على جودته.

وبصورةٍ أكثر عموماً، قد يكون تفكيك الأسلحة النارية إلى قِطَع متعددة وشحنها بشكلٍ منفصلٍ أسلوباً للاستفادة من الثغرات في التشريعات الوطنية، علماً بأنّ بلدان مختلفة تُنظّم بيع قِطَع الأسلحة النارية ومكوّناتها بطرقٍ مختلفة. ففي الوقت الذي قد يكون فيه شحن سلاح يدويّ كاملٍ غير شرعيٍّ في غياب التصاريح المطلوبة، قد يكون الشحن في طرود متعددة تحتوي قِطَعاً فردية، والذي لا يُعتبر بحدّ ذاته غير شرعي، طريقةً للاحتيال على عمليات المراقبة.[128]

5.4.2. خيارات التسليم والشحن

كان من غير الشائع (n=69 – 12 في المئة من القوائم باستثناء المنتجات الرقمية) تحديد تعليمات بشأن التسليم والشحن في وصف القائمة. وكما نوقش في القسم 4.5، ثمّة على عدد من الأسواق المُشفّرة حقول تتيح للبائع تحديد البلد الذي يشحن منه والموقع الذي ينوي الشحن إليه. وبالإضافة إلى ذلك، قد ينشر البائعون خيارات تسليم مفصّلة بشكلٍ أكبر في ملفّ البائع الشخصي لديهم. غالباً ما يُحيل البائعون المشترين المحتملين إلى مصادر المعلومات هذه أو يتصلون بهم عبر بريد إلكتروني أو تطبيقات رسائل آمنة. وبالإضافة إلى تلك التي تمت مناقشتها في القسم السابق، ثمّة بعض السمات المتكررة في التسليم والشحن:

- ذكر بائعون متعددون أنهم يشحنون السلع بين مرتين وثلاث مرات في الأسبوع (14)
- في بعض الحالات، يتم عرض خصومات للمشتريات بالجملة (2)
- يقترح البائعون أرقام للتتبّع وخدمات بريدية خاصة (8).

5.4.3. سياسات إعادة الأموال وإعادة الشحن

على غرار الأسواق على الإنترنت الواضح (مثال: إيباي [eBay]، جامتري [Gumtree] وأبيبوكس [AbeBooks])، يمكن أن يحدد البائعون على الأسواق المُشفّرة الأحكام والسياسات الخاصة بهم لإصدار إعادة الأموال وإعادة شحن السلع. توجد هذه السياسات بشكلٍ شائعٍ على صفحة ملف البائع الشخصي، والتي يتم تشجيع المشترين المحتملين على مراجعتها (3 قوائم). تتكرّر المعلومات الأكثر أهمية غالباً على القوائم الفردية (n=40؛ 5 في المئة). في ما يلي المواضيع المشتركة الناشئة عن معلومات القوائم بشأن سياسات إعادة الأموال وإعادة الشحن الخاصة بالبائعين:

- عَرَض عدد صغير من البائعين فترة انتظار من ثلاثة أيام، حيث يمكن تفحّص السلاح الناري وإعادته في حال رغِب المشتري بذلك. وحدها كلفة السلاح، من دون التكاليف المرتبطة بالشحن والإرسال بالبريد، قد تُعاد من قِبَل البائع (2).
- عَرَض بعض البائعين نماذج مجانية عن الذخيرة، حيث قد يتوجب على المشترين تحمّل تكاليف الإرسال بالبريد فحسب (8).
- طُلب من المشترين النظر في دفع قسطٍ لتتبّع الشحنات،

126 فريمان (Freeman) (2016).

127 فريمان (Freeman) (2016).

128 قد يختلف إلى حدٍّ كبيرٍ بين البلدان مدى اعتبار القِطَع والمكونات الفردية سلعاً منظّمة تتطلّب تراخيص محددة للتداول بها و/أو شحنها.

من حيث عدد الصفقات الشهرية، تشير الأدلة إلى أنّ الأسلحة النارية المشحونة من الولايات المتحدة هي التي يتم شراؤها بالشكل الأكثر شيوعاً.

وللتأمين ضد الحُزَم المفقودة وللحصول على الحق في إعادة تسديد الكلفة أو إعادة شحن السلع (5).

- نادراً جداً، أعلن البائعون عن ضمان بنسبة 100 في المئة لإعادة الأموال أو إعادة شحن حُزمة، في حال عدم استلام المشتري للطرد أو في حال عدم رضاه على السلعة التي استلمها (4).
- وبصورة أكثر قليلاً، كان البائعون واضحين بأنّه لا يتم تقديم أي إعادة للأموال أو إعادة شحن بالنسبة للأسلحة النارية المضبوطة أو المفقودة (6).
- قدّم بائع واحد عرضاً لحلّ حالة "الفقدان في البريد" الافتراضية في حال التمكّن من تقديم الأدلة (1).

يتم تحديد وتنفيذ سياسات إعادة الأموال وإعادة الشحن من قِبَل البائعين الفرديين. يجب على المشترين جميعهم أن يثقوا بكلمات البائعين. تحثّ معظم القوائم المشترين على الاتصال بالبائع الذي يستخدم خدمات رسائل آمنة (n=123؛ 15 في المئة).

المناقشة

يشير الجدول رقم 5.1 إلى أنّ الأغلبية الساحقة (حوالي 60 في المئة) من قوائم الأسلحة النارية ترتبط بالولايات المتحدة كموقع "الشحن من". تلي الولايات المتحدة تشكيلة من البلدان الأوروبية التي، بالمجموع، تمثّل حوالي 25 في المئة. وتمثّل المواقع الأصلية غير المحددة حوالي 12 في المئة. يشير هذا التوزيع إلى قوائم الأسلحة النارية كلها (339)، وإنّما توفّر الأدلّة صورة مختلفة جداً لدى الإشارة إلى القوائم التي تنتج مبيعات. في هذه الحالة، يُعتبر التوزيع أكثر توازناً بشكلٍ ملحوظ، حيث يمثّل كلّ من الولايات المتحدة و"جميع أنحاء العالم" 35 في المئة، تليهما البلدان الأوروبية مع نسبة 25 في المئة.

من حيث عدد الصفقات الشهرية، تشير الأدلة إلى أنّ الأسلحة النارية المشحونة من الولايات المتحدة هي التي يتم شراؤها بالشكل الأكثر شيوعاً. تشير البيانات إلى أنّ عدد الصفقات الشهرية التي مصدرها الولايات المتحدة يساوي تقريباً ضعفي عدد تلك التي مصدرها أوروبا. وحتى مع افتراض أنّ صفقات "جميع أنحاء العالم" كلها لا تقوم بمجملها في الولايات المتحدة، قد لا يبدّل ذلك تصوّر أن الولايات المتحدة تبدو البلد المصدر الأكثر شيوعاً للأسلحة النارية التي يتم تداولها على الأسواق المُشفّرة.

بشكلٍ مثيرٍ للانتباه، وبمقارنة متوسط السعر للصفقة، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنّ الولايات المتحدة تملك السعر الأدنى، بالمقارنة على سبيل المثال، مع متوسط السعر للصفقة في البلدان الأوروبية، إن بشكلٍ فردي أو بالمجموع. قد يشير ذلك إلى أنّ (i) معظم الأسلحة النارية التي يتم شحنها من الولايات المتحدة هي مسدسات/ أسلحة يدوية مع سعر وحدة أدنى بالمقارنة مع الأسلحة النارية الأثقل؛ و/أو أنّ (ii) السعر السوقي لنوع السلاح الناري نفسه في الولايات المتحدة هو أرخص بشكلٍ ملحوظٍ بالمقارنة مع أماكن أخرى.

ليس الوضع المهيمن للولايات المتحدة في هذا الترتيب أمراً مفاجئاً بالكامل بالنظر إلى الوضع القانوني للأسلحة النارية في البلد. ثمّة في المتوسط 89 سلاح ناري مدني مسجّل لكل 100 مُقيم في الولايات المتحدة، مع مجموع يساوي حوالي 270,000,000 من دون احتساب الأسلحة غير المسجلة المتداولة في السوق السوداء؛ تحتلّ الولايات المتحدة، على مستوى المجموع ولكل فرد على حدّ سواء، المرتبة الأولى عالمياً من حيث الحيازة المدنية للأسلحة النارية.[129]

وفي حين أنّه ليس من الممكن تأسيس رابط سببي بين الملكية المدنية (القانونية) ومقياس التجارة غير الشرعية، من المنطقي الاعتقاد بأن كميات كبيرة مماثلة تطرح تحديات كبيرة من حيث مراقبة الأسلحة. فعلى سبيل المثال، نقل مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية

129 كارب (Karp) (2011).

والمتفجرات الأمريكي (ATF) أنّه، في السنة التقويمية 2012 وحدها، تلقّى مركز معلومات الجريمة الوطنية (National Crime Information Center) تقارير تشير إلى 190,342 سلاح ناري مفقود أو مسروق على النطاق الوطني، كان 9 في المئة منها (16,600) نتيجة عمليات السرقة/الفقدان من الأشخاص المرخّص لهم من السلطات الفيدرالية لحيازة الأسلحة النارية (Federal Firearms Licensees [FFLs]).[130, 131] في السنة التقويمية 2016، ارتفع عدد الأسلحة النارية المفقودة والمسروقة من الأشخاص المرخّص لهم من السلطات الفيدرالية لحيازة الأسلحة النارية إلى 18,394، تم الإبلاغ عن نصفها تقريباً على أنه مسروق والنصف الآخر مفقود.[132] من المرجّح أنّ هذه الأسلحة تغذي السوق غير المشروعة في الولايات المتحدة، بما في ذلك بشكلٍ محتملٍ التجارة عبر الإنترنت المُظلم.

فيما يخصّ الوجهات المقصد المحتملة، تُعتبر الأدلة المتوفرة أقلّ دقّةً علماً أنّ الأغلبية الشاسعة من البائعين قد أشاروا إلى أنّهم قد يشحنون إلى جميع أنحاء العالم، وارتبطت الأغلبية الساحقة من الصفقات والإيرادات على حدّ سواء بخيار الشحن هذا. وبحسب ما جرى وصفه في بداية هذا القسم، ليس من الممكن تحديد الأماكن التي يشحن البائعون بالفعل منتجاتهم إليها، وذلك ما لم يحددّوا بوضوح معايير "الشحن إلى" الخاصة بهم بمنطقة واحدة أو بلد واحد فقط. ومن البيانات المحدودة يمكن ملاحظة أنّ أوروبا، من الناحية النسبية، هي سوق نشطة أكثر بكثير من الولايات المتحدة، مُنتجةً إيرادات أعلى بحوالي خمس مرات.

> **إن أوروبا سوق نشطة أكثر بكثير من الولايات المتحدة، مُنتجة إيرادات أعلى بحوالي خمس مرات.**

وفّر تحليل طرقات الشحن (أي التحقق بمقارنة بيانات "الشحن من" مع بيانات "الشحن إلى") بعض الرؤى حول كيفية اعتبار الأسواق المُشفّرة، عاملاً مُمكِّناً للاتجار الدولي بالأسلحة، على الأقل بشكل محتمل. في الواقع، بالنظر إلى المجموعة الكاملة التي تضم 339 قائمة أسلحة نارية، يبدو أن 4 في المئة فقط مرتبط بالتجارة الداخلية (أي الشحن من وإلى البلد نفسه). وتجدر الإشارة إلى أنّ عدم اليقين المرتبط بالوجهات المقصد الفعلية ضمن "جميع أنحاء العالم" يُصعّب تقدير نسبة التجارة الداخلية مقابل التجارة الدولية، علماً أن خيار الشحن "جميع أنحاء العالم" يشمل الاثنتين. وعلى الرغم من ذلك، من المنطقي القول إنّ الأغلبية الساحقة من البائعين بالمبدأ على استعداد للشحن خارج حدودهم الوطنية. حتّى مع إدراج "من أوروبا إلى أوروبا" كجزءٍ من التجارة الداخلية، ترتفع النسبة المئوية بواحد في المئة فقط.

بالنظر بدلاً عن ذلك إلى طرقات الشحن المرتبطة بالصفقات المؤكدة، تمثّل التجارة الداخلية حوالي 9 في المئة من المجموع لدى النظر حصرياً إلى "البلد نفسه"، و17 في المئة لدى النظر أيضاً إلى التجارة داخل أوروبا. تتعارض هذه النتيجة مع نتائج التحليل التجريبي للأسواق المُشفّرة في مجال المخدرات غير المشروعة حيث نتجت أغلبية الإيرادات ضمن القارات بدلاً من بين القارات.[133]

---

130 مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات الأمريكي (US ATF) (2012).

131 ثمّة أكثر من 137,000 شخص مرخّص له من السلطات الفيدرالية لحيازة الأسلحة النارية (FFLs) في الولايات المتحدة، مقسّمين إلى 11 نوعاً مختلفاً: النوع 01–تاجر (56,754)؛ النوع 02–مُقرض بضمان رهونات (8,076)؛ النوع 03–محصّل (57,345)؛ النوع 06–مصنّع ذخيرة (2,481)؛ النوع 07–مصنّع أسلحة نارية (11,083)؛ النوع 08–مورّد (1,105)؛ النوع 09–تاجر أجهزة مدمّرة (71)، النوع 10–مصنّع أجهزة مدمّرة (332)؛ النوع 11–مورد أجهزة مدمّرة (217). مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات الأمريكي (US ATF) (2017a).

132 مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات الأمريكي (US ATF) (2017b).

133 كرويثوف وآخرون (.Kruithof et al) (2016).

6 التداعيات الشاملة

يستخرج هذا الفصل بعض المواضيع الناشئة من تحليل النتائج. الغرض من ذلك هو توصيف كيفية تغيير الإنترنت المُظلم أو امتلاكه القدرة على تغيير سمات الاتجار بالأسلحة وافتراضات التخطيط التي استخدمها صانعو السياسات ووكالات إنفاذ القانون تقليدياً من أجل معالجة هذا النوع من الجرائم.

6.1. التأثير على سوق الأسلحة النارية غير المشروعة

6.1.1. الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم: عالمي بالطبيعة وصغير بالمقياس

يقترن نشوء الإنترنت المُظلم بالقدرة على نقل مفهوم تجارة الأسلحة المُعَوْلمة إلى مستوى مختلف وتعطيلي بشكلٍ محتمل. تزيل تجارة الأسلحة غير الشرعية على الإنترنت المُظلم العوائق الجغرافية (من بين عوائق أخرى) بين العرض والطلب، بحسب ما تشير إليه الأدلة بوضوح (راجع الفصل الخامس). ويمكّن ذلك بدوره التجارة غير الشرعية على مقياسٍ عالمي حيث تفصل ضغطات قليلة المشترين والبائعين الذين يقعون بشكلٍ محتملٍ في مواقع مختلفة من حول العالم عن الاتصال وإجراء أعمال غير مشروعة.

في حين أنّ النتائج المعروضة في الفصلين الثالث والرابع تظهر أنّ المقياس الفعلي لتجارة الأسلحة النارية بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم صغيرٌ نسبياً بالمقارنة مع أنواع أخرى

يقترن نشوء الإنترنت المُظلم بالقدرة على نقل مفهوم تجارة الأسلحة المُعولمة إلى مستوى مختلف ومعطّل بشكلٍ محتمل.

من المنتجات (مثال: المخدرات)، ثمة إجماع عام بين المشاركين في ورشة العمل على أنّ تأثيرها المحتمل على الأمن قد يكون كبيراً.[134]

يشير تقرير الاتحاد الأوروبي حول أسواق المخدرات للعام 2016 (The 2016 European Union [EU] Drug Markets Report) إلى أن نطاق الإنترنت العالمي، والإنترنت المُظلم بوجهٍ خاص، يجعل منه "ميسّراً ذا صلة للاتجار غير المشروع.[135] ومن ناحية أخرى، في حين أنّ طبيعة الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم من حيث المبدأ هي عالمية، تتطلّب بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Information and Communications Technology [ICT]) التي تمكّن الاتصال. وبالتالي، من المنطقي الاعتقاد بأنّه من المرجّح أن البلدان أو المناطق حيث إمكانية الوصول إلى الإنترنت غير متوفرة أو محدودة هي أقلّ عرضة لهذا النوع من الظواهر. في الواقع، ذكر الاتحاد الدولي للاتصالات (International Telecommunication Union [ITU]) أنّ 53 في المئة من سكّان العالم لم يملكوا في نهاية العام 2016 إمكانية الوصول إلى الإنترنت.[136] وفي التقرير ذاته، سلّط

134 منتدى مؤسسة RAND Europe ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، فيينا، 23 مايو/أيار 2017.

135 المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان (EMCDDA) ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) (Europol) (2013، 119).

136 الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) (2016، 2).

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) الضوء على أنّ ما يُعرف بتسمية "الفجوة الرقمية" (أي الفصل بين المجموعة على الإنترنت والمجموعة في العالم الحقيقي غير الافتراضي) يختلف إلى حدٍّ كبيرٍ على المستوى الإقليمي، بحسب ما يوضحه الجدول رقم 6.1.

الجدول رقم 6.1 النسبة المئوية المُقدّرة للمجموعة في العالم الحقيقي غير الافتراضي بحسب المنطقة

المنطقة	النسبة المئوية للمجموعة في العالم الحقيقي غير الافتراضي
أفريقيا	75 في المئة
الأمريكيتان	35 في المئة
الدول العربية	58 في المئة
آسيا والمحيط الهادئ	58 في المئة
الكومنولث والدول المستقلة	33 في المئة
أوروبا	21 في المئة

المصدر: بتكييفٍ من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) (2016، 2)

في حين أنّ عدد الملاحظات حول طرقات الشحن المتوفرة والتي تم الحصول عليها من خلال هذه الدراسة (راجع الفصل الخامس) قد لا يكون كافياً لتحديد الترابط الإحصائي بين طرقات الاتجار بالأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم وإمكانية الوصول إلى الإنترنت أو استخدامه، تتوافق الأرقام المعروضة في الجدول رقم 6.1 مع نتائج تحليلنا لطرقات الشحن التي حدّدت الولايات المتحدة وأوروبا كمنطقتين رئيسيتين.

بالنسبة لمقياس الاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنّه محدود من حيث الحجم والقيمة على حدّ سواء بالمقارنة مع أشكال أخرى من الاتجار بالأسلحة. ينطبق ذلك ليس على المستوى الإجمالي فحسب، وإنّما أيضاً على مستوى الصفقة الوحيدة. توضّح البيانات كيفية وجود "طلبات بالجملة"، ولكنّها محدودة بعددٍ أصغر من الأسلحة (بين اثنين وستة عادةً)، والتي يتم شحنها في أي حالة في حُزمٍ متعددةٍ للحدّ من خطر الكشف. وبحسب ما ذكر الخبراء الذين تمت استشارتهم كجزءٍ من هذه الدراسة، تعامل المتاجرون بالأسلحة على الإنترنت المُظلم حتّى الآن بطرود، وليس بحاويات.[137]

يشير ضمناً هذا العامل، جنباً إلى جنب مع الاعتماد على بعض البنى التحتية والخدمات، وكما ذكر ممثل عن وكالة إنفاذ قانون، إلى أنّه من غير المرجّح أن يصبح الإنترنت المُظلم الأسلوب المفضّل لتوفير الأسلحة التي سيتم استخدامها في الصراعات المسلّحة، لأنّه لا تتم التجارة بالأسلحة على مقياس كبيرٍ بما يكفي وبسبب الحدود المحتملة المفروضة على البنى التحتية والخدمات في منطقة صراع على حدّ سواء.[138] ومن ناحيةٍ أخرى، يعتقد ممثلون متعددون عن وكالات إنفاذ القانون أن الإنترنت المُظلم يتمتّع بالقدرة ليصبح المنصة المفضّلة لدى الأفراد (مثال: الإرهابيون الذين يعملون بطريقة الذئاب المنفردة) أو المجموعات الصغيرة (مثال: العصابات) للحصول من دون الكشف عن الهوية على الأسلحة والذخيرة خلف ستارة عدم الكشف عن الهوية التي يوفرها الإنترنت المُظلم.[139]

137 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20–21 مارس/آذار 2017 (ممثل عن وكالة إنفاذ قانون).
138 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20–21 مارس/آذار 2017 (ممثل عن وكالة إنفاذ قانون).
139 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20–21 مارس/آذار 2017 ([3] ممثلين عن وكالات إنفاذ قانون).

المربّع رقم 6.1 الأسواق المُشفّرة والمعاملات التجارية الإلكترونية التي تجري بين مؤسسة تجارية ومستهلِك (من شركة إلى مستهلِك)

خارج نطاق هذه الدراسة، وإنّما الجدير بالذكر كمجال محتمل لبحث إضافي هو الروابط المحتملة بين التطورات المرتبطة بالطلب المتنامي واستخدام المعاملات التجارية الإلكترونية التي تجري بين مؤسسة تجارية ومستهلِك (من شركة إلى مستهلِك) (Business to Consumer [B2C]) واستخدام الإنترنت المُظلم من أجل إجراء صفقات غير مشروعة (إن على الأسواق المُشفّرة أو على منصات أخرى). بأسلوب مبسّط جداً، إن التجارة غير الشرعية القائمة على الإنترنت المُظلم هي شكل من المعاملات التجارية الإلكترونية التي تجري بين مؤسسة تجارية ومستهلِك (من شركة إلى مستهلِك) غير المشروعة وتتقاسم الظاهرتان سمات رئيسية متعددة، على غرار الأسواق المُعَوْلمة، وأنظمة الدفع الصديقة للمُستَخدِم، وشحن ومناولة المنتجات وعوائق اللغة والتحديات اللوجيستية. وبالتالي، مع استمرار المعاملات التجارية الإلكترونية في النمو، من المنطقي أن بعض التطورات وزيادة التطوير الذي أُدخِل لدعم وتيسير استخدام وقابلية إجراء المعاملات التجارية الإلكترونية التي تجري بين مؤسسة تجارية ومستهلِك (من شركة إلى مستهلِك) قد تؤدي دور عوامل مُمَكِنة للتجارة غير المشروعة على الإنترنت المُظلم. وبتحليل البيانات التي تم جمعها في مناقشة مع وكالات إنفاذ قانون وصانعي سياسات، يعتقد فريق المشروع أنّ اثنين من المجالات الأكثر صلةً ليتم رصدهما قد يكونان تطوّر العملات المُشفّرة والتطورات على صعيد قطاع الشحن الهادفة إلى تحسين الفعالية من خلال الحدّ من الوقت والتكاليف (مثال: من خلال المكننة).[140] وفي تقريرٍ أخير نشرته مؤسسة التجارة الإلكترونية (Ecommerce Foundation)، ذكر المدير التنفيذي لمؤسسة بريد وشحن وتوزيع دولية رئيسية أنّه، وفيما يتعلق بالتطويرات اللوجستية لتلبية الطلب المتزايد، ثمة "...طلب متنامٍ على المزيد من النقل من أجل مناولة العدد المرتفع من الشحنات التي تدخل البلدان من الخارج".[141] وبشكلٍ أكثر اتصالاً بالاتجار بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم، "أصبحت حلول جديدة للتسليم إلى الوجهة النهائية شائعة أيضاً كطريقة للتأكّد من التعامل مع التسليم إلى الوجهة النهائية بأكبر فعالية ممكنة."[142] قد يتعارض بعض خدمات الدعم هذه المحسّنة والأسرع والموثوقة لصالح "تجربة زبائن" مُرضية إلى حدٍّ كبير مع جهود وكالات إنفاذ القانون من أجل تحديد وتعطيل الاتجار غير الشرعي بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم في مجال الأسلحة النارية ومنتجات أخرى.

6.1.2. الأسواق المُشفّرة تيسّر التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والمنتجات الرقمية

تظهر نتائج هذه الدراسة أنّ الأسلحة النارية جميعها تقريباً المُباعة على الأسواق المُشفرة تقع ضمن فئة الأسلحة الصغيرة.[143] وفي حين تم تحديد أنواع أثقل من الأسلحة، بما فيها القاذفات الصاروخية العديمة الارتداد (التي يشار إليها بالشكل الأكثر شيوعاً بـ"آر.بي.جي" [RPG]) على مَتاجِر البائع الواحد، تشير عدم إمكانية تقدير الصفقات على هذه المنصات ونقص الصكوك من أجل تقدير "شرعيتها"[144] إلى أنّ الأسلحة الصغيرة هي صنف المنتجات المهيمنة المتوفرة على الإنترنت المُظلم.

140 لايسفيلد (Lacefield) (2016).

141 مايكل هاستينجز (Michael Hastings)، المدير التنفيذي في أسينديا الولايات المتحدة (Asendia USA)، في مؤسسة التجارة الإلكترونية (Ecommerce Foundation) (2016، 12).

142 مايكل هاستينجز (Michael Hastings)، المدير التنفيذي في أسينديا الولايات المتحدة (Asendia USA)، في مؤسسة التجارة الإلكترونية (Ecommerce Foundation) (2016، 12).

143 إن "الأسلحة الصغيرة" هي، بوجهٍ عام، أسلحة مصممة للاستخدام الفردي. تشمل من بين جملة أمور المسدسات والمسدسات الذاتية الإلقام، والبنادق والبنادق الصغيرة (القربينة)، والمدافع الرشاشة الصغيرة، والبنادق الهجومية والمدافع الرشاشة الخفيفة. إنها تختلف عن "الأسلحة الخفيفة" التي هي، بوجهٍ عام، أسلحة مصممة للاستخدام من قِبَل شخصين أو ثلاثة أشخاص يخدمون كفريق، على الرغم من أنه يمكن حمل البعض منها واستخدامها من قِبَل شخص واحد. وتشمل من بين جملة أمور المدافع الرشاشة الثقيلة، وقاذفات القنابل المحمولة باليد، والمتنقلة، والمركبة على آليات، والمدافع المحمولة المضادة للطائرات، والمدافع المحمولة المضادة للدبابات، والبنادق العديمة الارتداد، والقاذفات المحمولة للصواريخ المضادة للدبابات وأنظمة الصواريخ، القاذفات المحمولة لأنظمة الصواريخ المضادة للطائرات، ومدافع الهاون من عيار أقل من 10 ملم. الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) (2005).

144 يتم استخدام المصطلحين "الشرعية" و"شرعي" مقابل "زائف" أو "محتال" ولا يعني ضمناً تأييد فريق المشروع لنوع النشاط الذي يضطلع به البائع.



مثال حول صفقة شاملة تضمّ بندقية ومسدس وذخيرة ذات صلة معروضة على سوقٍ مُشفّرة

يتسبب ذلك بعددٍ من القضايا المرتبطة بالمراقبة علماً أن أنواع متعددة من الأسلحة الصغيرة متوفرة للشراء بشكلٍ شرعيٍّ في بلدان متعددة، ما يجعل تحديد تلك المشحونة بصورة غير شرعية أقلّ فورية. ويرتبط ذلك أيضاً بتجارة القِطَع والمكونات، والتي تعتبر من جديد، مُنظّمة بطرقٍ مختلفة عبر بلدان مختلفة. إن تجميع سلاح ناري من خلال شراء قِطَع ومكونات بشكلٍ فردي، ربما من بلدان مختلفة، هو أيضاً إمكانية جديدة يتيحها الإنترنت المُظلم.

في حين أنّ شراء الأسلحة النارية وقِطَعها أو ذخيرتها يعني ضمناً الجمع بين العالم "الافتراضي" والعالم "الحقيقي" (أي الشراء "افتراضياً" على الإنترنت/والاستلام "مادياً" في البريد)، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أنّ المنتجات المرتبطة بالأسلحة الثانية الأكثر شيوعاً والتي يتم شراؤها على الإنترنت المُظلم هي الملفات الرقمية. وكما تمت مناقشته سابقاً، فهي قد تشمل دروساً توجيهيةً لبناء متفجرات وقنابل في المنزل أو تحويل أسلحة نارية بطلقات فارغة إلى أسلحة نارية حية (أو شبه أتوماتيكية إلى أتوماتيكية)، وإنّما يمكن أن تشمل أيضاً نماذج ثلاثية الأبعاد للأسلحة النارية أو قِطَعِها. بالنسبة للمنتجات الرقمية، تحصل الصفقة كاملةً على الإنترنت، ما يصعّب التعقّب أكثر بعد.

إنه مصدر لقلقٍ خاصٍ علماً بأنّ انتشار التوجيهات والنماذج الثلاثية الأبعاد، جنباً إلى جنب مع الجودة المتزايدة للطابعات الثلاثية الأبعاد المتوفرة تجارياً، قد يؤديان إلى المزيد من الأسلحة التي لا يمكن تعقبها، علماً بأنّ المُستَخدِمين سيصبحون قادرين بشكلٍ متزايدٍ على صنع أسلحة تعمل بشكلٍ كامل أو، بشكلٍ أكثر ترجيحاً، قِطَع ومكونات يمكن استخدامها من أجل استبدال الأصلية التي تحمل علامات تعريفية على سلاح ناري موجود أصلاً (راجع القسم 3.2.3).

إنّ انتشار التوجيهات والنماذج الثلاثية الأبعاد، جنباً إلى جنب مع الجودة المتزايدة للطابعات الثلاثية الأبعاد المتوفرة تجارياً، قد يؤديان إلى المزيد من الأسلحة التي لا يمكن تعقبها.

وأخيراً، كما ذُكِر سابقاً، يبدو أن النتائج المعروضة في الفصلين الثالث والرابع تشير إلى أنّ الأسواق المُشفّرة تتيح للمشترين الحصول على قيمة أفضل للمال: أداء أفضل، أسلحة نارية أكثر حداثةً مقابل السعر نفسه أو سعر أدنى مما هو متوفر في الشارع. حيث يتم تنفيذ إجراءات للمراقبة على الأسلحة النارية بفعالية، من المرجّح أن يكون توفّر الأسلحة النارية في السوق السوداء على مستوى الشارع محدوداً من حيث الكمية ومن حيث النوعية على حدّ سواء. في المملكة المتحدة على سبيل المثال، إن الأسلحة النارية المتوفرة في السوق السوداء عادةً هي تحف تخضع لنظامٍ مختلف أقلّ صرامة.[145] مع الإنترنت المُظلم، لا تتأثّر الجردة المتوفرة للمشترين بهذا النوع من الحدود. في بيئة تنافسية مثل الأسواق المُشفّرة حيث يتنافس بائعون متعددون في ما بينهم لبيع منتجاتهم، يمكن بشكلٍ محتمل أن تكون القيمة التي يحصل عليها المشترون لأموالهم أعلى بكثير.

6.2. التأثير على الجهات الفاعلة في السوق

6.2.1. الإنترنت المُظلم يزيل العوائق النموذجية بين البائعين والمشترين

إن الأكثر وضوحاً من بين التداعيات للاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم فيما يتعلق بالناس هو إزالة العوائق بشكلٍ كاملٍ تقريباً بين البائعين والمشترين: يمكن للبائعين الوصول على الفور إلى قاعدة زبائن عالمية، ويمكن للمشترين بالمثل الوصول على الفور إلى قاعدة موردين عالمية. يستطيع البائعون والمشترون، المحميون بفعل عدم الكشف عن هوية شخصياتهم على الإنترنت، استخدام الأسواق المُشفّرة للتفاعل على الفور مباشرةً وبحرية وبأمان من دون طلب أي شكل من التعريف أو "عملية تدقيق" والذي قد يتوقعه عادةً تجار الأسلحة قبل إجراء الأعمال في

إن مستوى الإلمام بالإنترنت والمهارات التقنية المطلوبة للمشاركة بفعالية على الإنترنت المُظلم قد تختلف إلى حدٍّ كبيرٍ بحسب مستوى عدم الكشف عن الهوية الذي يسعى المُستَخدِمون إلى تحقيقه.

العالم "الحقيقي غير الافتراضي.[146]

إن مستوى الإلمام بالإنترنت والمهارات التقنية المطلوبة للمشاركة بفعالية على الإنترنت المُظلم قد تختلف إلى حدٍّ كبيرٍ بحسب مستوى عدم الكشف عن الهوية الذي يسعى المُستَخدِمون إلى تحقيقه. وبحسب ما تمّ وصفه في الفصل الثاني، ليس الوصول إلى الإنترنت المُظلم صعباً بالضرورة وتتوفر أدلة ودروس توجيهية متعددة على الإنترنت الواضح. قد يتطلّب مُستَخدِم عادي، أو يحصل من خلال مراجعة التوجيهات المذكورة على مستوى أساسي من فهم برمجيات عدم الكشف عن الهوية وتقنيات التشفير من أجل تمويه هوية الشخص. ومن ناحية أخرى، قد يستفيد المُستَخدِمين المهتمّين بشكلٍ خاصٍ بتعزيز عدم الكشف عن هويتهم من دراية معينة بالمصطلحات التقنية وتقنيات الربط الشبكي واختبار إعدادات الأمان للتأكد من عدم ترك "بصمات رقمية" خلال الجلسات على الإنترنت المُظلم. وبالإضافة إلى ذلك، في حين يقبل بعض البائعين بأشكال أخرى من الدفع (راجع المربع رقم 4.2)، قد يتطلّب إجراء الأعمال على الأسواق المُشفّرة معرفة كيفية شراء العملات المُشفّرة من البورصات، مع: "تقليب أو مزج" البتكوين من أجل الحدّ من نشر بيانات وصفية مُعرّفة للشخص على السجلات العامة.[147]

قد يشير ذلك، كتقديرٍ منطقي، إلى أنّ الإلمام بالإنترنت قد يشكّل، إلى حدٍّ ما، توزيع مُستَخدِمي الإنترنت المُظلم

145 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20–21 مارس/آذار 2017 ([2] ممثلان عن وكالات إنفاذ قانون)

146 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20–21 مارس/آذار 2017 ([2] ممثلان عن وكالات إنفاذ قانون)

147 تقليب البتكوين (Bitcoin)، ويشار إليه أيضاً بمزج البتكوين أو تبييض البتكوين هو عملية استخدام خدمة طرف ثالث من أجل كسر الرابط بين عنوان بتكوين الذي يرسل النقود والعنوان (العناوين) الذي يتم إرسالها إليه (إليها). وبما أن برنامج سلسلة الكُتل الخاص ببتكوين (Bitcoin Blockchain) هو سجل عام يسجّل كل صفقة، يعتبر مزج النقود أساسياً لكل مَن يرغب في أن يحجب بالضبط المكان الذي يرسل إليه ويخزّن البتكوين الخاص به فيه أو المكان الذي حصل على البتكوين منه (داركنت ماركتس [Darknet Markets]، 2015).

المحتملين الذين قد يقررون المشاركة في تجارة غير مشروعة على الأسواق المُشفرة. في حين قد يكون ذلك صحيحاً على مستوى فردي (أي قد يكون الإلمام بالإنترنت في الواقع عائقاً لجزءٍ من المجموعة)، بالنظر إلى المقياس المحدود لتجارة الأسلحة النارية بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم (راجع الفصلين الثالث والرابع)، ليست درجة الإلمام بالإنترنت على المستوى الكلي أو الوطني، **بحدّ ذاتها**، مؤشراً على إمكانية أن تصبح الأسواق المُشفّرة وسيلةً للاتجار غير المشروع بالأسلحة في بلدٍ معيّن. وبالنظر إلى التأثير المحتمل لعددٍ صغيرٍ فقط من حسابات البائعين، قد لا يكون بالضرورة بلدٌ يتمتّع بمعدّل أعلى من الإلمام بالإنترنت معرّضاً لتهديد تجارة الأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم أكثر من بلدٍ آخر له معدّل أدنى من الإلمام بالإنترنت.

وبأسلوبٍ مبسّط جداً، إنّ أي شخص يملك مهارات تكنولوجيا المعلومات الموصوفة أعلاه، أو المهارات الأساسية المطلوبة للبحث عن ومراجعة الموارد والدروس التوجيهية على الإنترنت، ويكون مهتماً بشراء سلاح ناري بطريقةٍ غير شرعية، يستطيع الاتصال بسوقٍ مُشفّرة والوصول في غضون دقائق إلى عشرات البائعين المختلفين الذين يعرضون منتجاتهم. في حين يتم الإقرار بأنّ بعض هؤلاء البائعين قد يكون زائفاً (مثال: محتالون أو بائعون مصيدة تابعون لوكالات إنفاذ القانون)، إن قدرة اتصال كل أنواع الأفراد بشبكةٍ دولية من البائعين، باستقراء من مبدأ المعاملة التجارية الإلكترونية التي تجري بين مؤسسة

إنّ أي شخص يملك المهارات الأساسية المطلوبة للبحث عن ومراجعة الموارد والدروس التوجيهية على الإنترنت، ويكون مهتماً بشراء سلاح ناري بطريقةٍ غير شرعية، يستطيع الاتصال بسوقٍ مُشفّرة والوصول في غضون دقائق إلى عشرات البائعين المختلفين الذين يعرضون منتجاتهم.

تجارية ومستهلك (من شركة إلى مستهلِك)، تغيّر بعمقٍ كيفية تمكّن الأفراد من شراء أسلحة نارية. وتوضح حالة المراهق المضطرب ليام ليبور المعروضة في القسم 1.1 تعقيد هذه القضية: فالأفراد الذين قد لا يكونون قادرين بخلاف ذلك على الوصول إلى سوق الأسلحة النارية السوداء على مستوى الشارع يمكنهم الآن شراء الأسلحة النارية من خلال الإنترنت المُظلم.

6.2.2. عدم الكشف عن الهوية المُتصوّر للأسواق المُشفّرة قد يجذب أنواع محددة من الأفراد

تتمثّل إحدى التداعيات الأخرى على المستوى الفردي بالوصف الشخصي للأشخاص الذين قد يشاركون في هذا النوع من الاتجار بالأسلحة. وبحسب ما جرى وصفه في القسم 1.1 وجرى توثيقه بشكلٍ إضافيٍّ في الملحق C، ثمّة تقارير حول خلايا إرهابية ومجموعات إجرامية منظّمة، بالإضافة إلى إرهابيين يعملون على شكل ذئاب منفردة أو مجرمين فرديين، يستخدمون الإنترنت المُظلم للحصول على الأسلحة والذخائر. وعلى الرغم من ذلك، تشير المقابلات مع ممثلين عن وكالات إنفاذ القانون إلى أنّ الأشخاص المعنيين بهذا النوع من الجريمة يمكن أن يشملوا أيضاً أفراداً لا ينتمون إلى مجموعات إرهابية أو إجرامية، ومن دون سجلات إجرامية سابقة ومن دون أي سبب للإبلاغ عنهم من قِبَل السلطات.[148] قد يشمل ذلك الأفراد الضعفاء أو المُصابين بهوس المتأثرين بظروف عقلية (مثال: ليام ليبورد) وقاصرين وفئات أخرى من الأفراد الذين قد لا يملكون بالضرورة الاستعداد أو القدرة على شراء سلاح أو ذخيرة في الشوارع.

وبحسب ما جرت مناقشته في الفصل الثاني، الثقة هي عنصر رئيسي خلف عمل الأسواق المُشفّرة، تماماً كما في السوق السوداء التقليدية. الفرق هو أنّه، على الأسواق المُشفّرة، وتحت غطاء عدم الكشف عن الهوية، يتم بناء الثقة في المقام الأول على جدوى الأعمال والسمعة كبائع أو مشترٍ وأقلّ على اعتبارات شخصية أخرى مرتبطة بالأفراد المختبئين خلف أسماء مُستعارة. وبالتالي، عمداً، لا تمييز

---

148 مقابلة مؤسسة RAND Europe مع (3) ممثلين عن وكالات إنفاذ قانون.

على الأسواق المُشفّرة بالاعتماد على العمر أو الجنس أو العرق أو أي عامل آخر ليس له تأثير مباشر على الصفقة (مثال: تاريخ التغذيات الراجعة، جودة الوصف، جودة الصورة). قد يتمثّل الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة باللغة: إن الإنجليزية أو أي لغة أخرى، إنّ الأسواق المُشفّرة مبنية على افتراض أنّ باستطاعة المُستخدِمين تفسير محتوياتها.

يتمثّل اعتبارٌ إضافي، معروض كتقديرٍ منطقي فحسب، بأنّ الإنترنت المُظلم قد يوفّر حلاً محتملاً للذين يمكن تحديدهم على أنّهم "بائعون عَرَضيون". وفي حين يتم الإقرار بصعوبة بيع منتجٍ من دون التمتّع بأي سمعةٍ كبائع، يوفّر الإنترنت المُظلم، من الناحية النظرية، الفرصة لأي

عمداً، لا تمييز على الأسواق المُشفّرة بالاعتماد على العمر أو الجنس أو العرق أو أي عامل آخر ليس له تأثير مباشر على الصفقة.

فرد للتصرف بالأسلحة النارية من دون الكشف عن هويته (مثال: سلع شخصية أو سلع موروثة يتم بيعها للحصول على ربحٍ لا يمكن تعقّبه). يعقّد ذلك أكثر بعد مهمّة وكالات إنفاذ القانون لرصد وتحديد البائعين المنخرطين بالاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم، علماً أنّ نشاطهم على مثل هذه المنصات قد يكون متقطّعاً؛ ولأنّ مجموعة البائعين المحتملين تتوسع لتشمل أفراداً قد لا يكونون معروفين من قِبَل السلطات.

6.2.3. الأسواق المُشفّرة تُدخل مجموعة جديدة من الجهات الفاعلة

بالإضافة إلى البائعين والمشترين، ثمّة على الأقل ثلاث جهات فاعلة رئيسية معنية بالاتجار بالأسلحة بتمكين من الإنترنت المُظلم (أو أي تجارة غير شرعية أخرى تجري من خلال الأسواق المُشفّرة). وبالاعتماد على تحليلٍ أجراه كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.)، هذه الجهات الفاعلة الرئيسية هي:[149]

- المديرون يضطلعون بدور إداري تنفيذي على السوق ويؤدون أيضاً دور أمين الصندوق؛ مكانتهم في أعلى الأسواق المُشفّرة ويحصلون على عمولة عن كل عملية بيع يتم إنجازها عبر السوق.
- المطورون مكلفون بالاضطلاع بتصميم الموقع (وصيانته)؛ و
- الوسطاء هم أعضاء من فريق عمل السوق، يتقاضون في بعض الأحيان راتباً مقابل خدماتهم التي تشمل المساعدة في صيانة الموقع ودعم الزبائن.

إن هذه الأنواع من الملفات الشخصية/الوظائف هي شائعة جداً في عالم الإنترنت ولكن ما زال يجب تحليل كيفية ارتباطها بالجهات الفاعلة لتجارة الأسلحة في العالم الحقيقي غير الافتراضي (مثال: السماسرة). يتم توفير مناقشة أكثر تفصيلاً لهذه القضية في القسم C من الملحق المرفق بهذا التقرير.

6.3. التداعيات على إنفاذ القانون والسياسات

6.3.1. وكالات إنفاذ القانون تواجه سلسلة من التحديات التشغيلية

حدّد بحثٌ سابقٌ أجرته مؤسسة RAND أربع استراتيجيات رئيسية أو أنواع تدخّل يمكن استخدامها من أجل معالجة الاتجار بتيسير من الإنترنت المُظلم.[150] في حين أنّه تم تحليل هذه الاستراتيجيات فيما يتعلق بتجارة المخدرات، يمكن تكييف مبادئها العامة والتحديات ذات الصلة بها ونقلها إلى سياق الاتجار بالأسلحة. يقدّم الجدول رقم 6.2 لمحة حول هذه الاستراتيجيات الأربعة والعوائق المرتبطة بها بالنسبة لإنفاذ القانون، مُكيّفةً، في حال الحاجة إلى ذلك، مع سياق الاتجار بالأسلحة النارية على أساس استشارة فريق المشروع للخبراء.

149 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016، 104).
150 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).

الجدول رقم 6.2 ملخّص استراتيجيات تدخّل وكالات إنفاذ القانون والعوائق ذات الصلة

نوع الاستراتيجية/التدخّل	الوصف	العوائق
تقنيات التحقيق التقليدية	تقنيات مُستَخدَمة من أجل استهداف مراحل سلسلة الإمداد حيث يلتقي العالمان على الإنترنت والحقيقي غير الافتراضي (مثال: شحن وتسليم المنتجات). تشمل الأمثلة المراقبة واستخدام المُخبِرين والبضائع المشحونة المُراقَبَة.	تكاليف عالية ومنافع محدودة بشكلٍ محتملٍ بالنظر إلى تنوّع المشترين المحتملين وعددهم المرتفع؛ حتّى ولو تمّ القبض على المشتري، يبقى من الصعب الحصول على معلومات مُحدَّدَة أو أدلّة بشأن البائعين بالنظر إلى غطاء عدم الكشف عن الهوية الخاص بالأسواق المُشفّرة.
الكشف والاعتراض البريديان	أساليب لتتبّع وتعقّب الطرود ورصد التقدّم؛ مسح الطرود المُشتبه بها.	يفرض العدد الكبير من الطرود التي تتم معالجتها على أساس يوميٍّ عبئاً ضخماً على الأنظمة البريدية والجمارك؛ صعوبة في تحديد معايير موثوقة لتطبيق المسح الانتقائي على الطرود، أولويات متنافسة بين المشغلين التجاريين (سرعة الخدمة وموثوقيتها) ووكالات إنفاذ القانون (تحديد الأسلحة المشحونة بشكلٍ غير شرعي)؛ استخدام تقنيات الإخفاء من قِبَل البائعين بما في ذلك استخدام الطرود المتعددة.
الكشف والرصد على الإنترنت	الجمع بين مصادر البيانات وأدوات وتقنيات مختلفة باستخدام تحليلات البيانات الضخمة والتعلّم الآلي للربط بين مختلف مصادر البيانات والكشف في نهاية المطاف عن هوية الجهات الفاعلة الخاصة بالأسواق المُشفّرة؛ رصد مستمر لأسواق الإنترنت المُظلم؛ رصد وتتبّع صفقات البتكوين (Bitcoin) من خلال تحليل سلسلة الكُتل.	التشفير: حتى ولو تمّ القبض على خادم يستضيف سوقاً مُشفّرة، يبقى تحديد المُستَخدِمين و/أو المواقع صعباً جداً. الإسناد: إن إسناد نشاطات محددة إلى أفراد محددين صعبٌ بسبب الاستخدام المكثّف للبرمجيات على غرار تور (Tor). التقلبات: إن الطبيعة السريعة التغيّر للأسواق المُشفّرة ومُستَخدِميها تُصعّب توثيق النشاط غير الشرعي بدقّة، ما يُصعّب ملاحقة الجرائم بنجاح.
التعطيل على الإنترنت	التسلّل إلى الأسواق المُشفّرة من أجل إجراء عمليات تقوّض الثقة بشأن عدم الكشف عن الهوية والموثوقية (مثال: من خلال زيادة عدد الاحتيالات). إقفال الأسواق.	هجرة البائعين والمشترين إلى أسواق مُشفّرة أخرى (النزوح). تأسيس أسواق مُشفّرة جديدة (الاستبدال). إجراءات أمنية معزّزة يتم تنفيذها من قِبَل المديرين.

المصدر: بتكييف من كرويثوف وآخرين (.Kruithof et al) (2016).

بالإضافة إلى العوائق المحددة المرتبطة بأنواع استراتيجيات التدخّل المختلفة، حدّدت هذه الدراسة أيضاً بعض التحديات الشاملة التي تواجهها وكالات إنفاذ القانون وتردد صداها الدراسات السابقة القائمة. وتشمل:

- **الموارد والمهارات:** يتطلّب التحقيق في الاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم وملاحقته مهارات وموارد تقنية. لاحظ أحد الذين تمت مقابلتهم أنّ هذه قد لا تكون متوفّرة، علماً بأنّ مستوى فهم الإنترنت المُظلم، بالإضافة إلى تصوّر التهديد الذي قد يطرحه، يختلفان إلى حدٍّ كبيرٍ بين صانعي السياسات ووكالات إنفاذ القانون.[151] جادل المشاركون في ورشة العمل أنّ الربط

151 مقابلة مؤسسة RAND Europe مع ممثّل عن السياسات.

بين تكنولوجيات وتقنيات التحقيق الجديدة وتقنيات التحقيق الأكثر تقليديةً قد يثبت أنّه يطرح تحديات في غياب تدريب وموارد مالية مناسبة لدعم تشكيل فريق عمل وأجهزة مناسبة.[152]

- **التعاون الدولي:** بحسب ما توضحه نتائج هذه الدراسة، يبدو الاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم دولياً أكثر منه داخلياً. يجعل ذلك التعاون الدولي الفعّال أساسياً للاستجابة إلى هذا النوع من النشاط الإجرامي. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنّ ممثّلي وكالات إنفاذ القانون الذين تمت استشارتهم أشاروا إلى مستوى جيّد من التعاون،[153] قد يوجد بعض العوائق العملية بسبب الولايات القضائية المختلفة أو بسبب التشريعات الوطنية التي قد تختلف فيما يتعلّق بما يمكن بيعه بشكلٍ شرعي (مثال: القِطَع، المكونات، الذخيرة، الأسلحة بالطلقات الفارغة).[154] بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر التعاون بين وكالات إنفاذ القانون ومزوّدي خدمة البريد/البريد السريع العامة أو الخاصة أساسياً للتأكّد من أنّ الآليات موجودة للتدخل بسرعةٍ ما إن يتم تحديد طرد مشتبه به أو مرسله أو مستلمه. وتعني الطبيعة الدولية لتجارة الأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم ضمناً أنّ مثل هذه الواجهات العامة-الخاصة تمر غالباً عبر ولايات قضائية متعددة، بتعاونٍ مع وكالات إنفاذ قانون متعددة في بلدان مختلفة وبشكلٍ محتمل، مشغلين اقتصاديين متعددين.
- **القيود أو التدخلات القانونية:** على وكالات إنفاذ القانون أن تأخذ بعين الاعتبار وتمتثّل للتشريعات ذات الصلة (بما فيها، إن كان ذلك ضرورياً، في بلدٍ ثالثٍ في حال دعت الحاجة إلى مساعدة قانونية دولية) التي تحكم حقوق الخصوصية وحماية البيانات والمعلومات وقيود قانونية أخرى ذات صلة برصد السلوك على الإنترنت أو إجراء عمليات على الإنترنت، بالإضافة إلى مسح الطرود أو إجراء المراقبة التقليدية.[155]

6.3.2. إجراءات السياسات على المستوى الوطني ضرورية لتجاوز العوائق التشغيلية

على الرغم من أنّ ممثلي وكالات إنفاذ القانون الذين تمت استشارتهم أشاروا إلى عددٍ من العمليات الناجحة التي تشمل المجموعة الكاملة لاستراتيجيات التدخّل الموضحة في الجدول رقم 6.2 أعلاه (مثال: عملية أونيموس [Operation Onymous])، سلّطوا الضوء أيضاً على أنّه من أجل تحقيق جهود مستدامة ونتائج تدوم طويلاً، يُعتبر التزامٌ سياسيٌّ قوي، بما فيه اعتراف واضح بالتهديد، خطوةً ضرورية.[156] فعلى سبيل المثال، التزمت المملكة المتحدة بمراجعة أمن الدفاع الاستراتيجي للعام 2016 التابعة لاستراتيجية الأمن الوطني (National Security Strategy, Strategic Defence Security Review 2016)، لمعالجة الاستخدام الإجرامي للإنترنت المُظلم من خلال تأسيس "وحدة استخباراتية للإنترنت المُظلم" (Dark Web Intelligence Unit) جديدة.[157] الهدف من تأسيس الوحدة هو تمكين تحليل مصادر بيانات متعددة، والتنسيق مع وكالات متعددة والتعامل مع القضايا على مقياس واسع. إن هذا النوع من الالتزام ضروري لحشد الموارد اللازمة والتأكّد من أنّ وكالات إنفاذ القانون تحصل على "الغطاء الكامل" لإجراء عملياتها.

---

152 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20-21 مارس/آذار 2017.

153 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20-21 مارس/آذار 2017.

154 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016).

155 كرويثوف وآخرون (Kruithof et al.) (2016)؛ التدخّل من قِبَل وفد وطني خلال الإحاطة الإعلامية المفتوحة للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (United Nations Counter-Terrorism Committee) حول "منع الإرهابيين من الاستحواذ على الأسلحة" (Preventing Terrorists from Acquiring Weapons) المنعقدة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة، نيويورك في 17 مايو/أيار 2017.

156 ورشة عمل الخبراء التابعة لمؤسسة RAND Europe، 20-21 مارس/آذار 2017 (ممثلون عن مجتمع إنفاذ القانون وصنع السياسات).

157 حكومة المملكة المتحدة (HM Government)، (2016).

قد يحقق صانعو السياسات أيضاً تأثيراً من خلال أنواع مختلفة من التدخلات تتخطى مجال عمليات إنفاذ القانون.

ثانياً، سلّطت الأقسام السابقة الضوء على التحدي الذي تواجهه وكالات إنفاذ القانون فيما يتعلق بالقيود القانونية. وبالتالي، يتوجب على صانعي السياسات أن يتأكّدوا أيضاً من أن السياسات والتنظيمات قائمة من أجل تمكين وكالات إنفاذ القانون من التحقيق في الاتجار بالأسلحة بتمكين من الإنترنت المُظلم وملاحقته مع ضمان احترام الحقوق المدنية والمبادئ الديموقراطية.

وأخيراً، على المستوى القومي، قد يحقق صانعو السياسات أيضاً تأثيراً من خلال أنواع مختلفة من التدخلات تتخطى مجال عمليات إنفاذ القانون. وعلى غرار ما تقترحه الدراسات السابقة بشأن المخدرات،[158] قد يشكّل المنع والتعليم استراتيجية تدخّل أخرى. قد يستتبع ذلك الاعتماد على المبادرات القائمة على غرار استراتيجية منع عنف الأسلحة التي يقودها المعهد القومي الأمريكي للعدالة (US National Institute of Justice)، والتي تشتمل على مزيجٍ من برامج مختلفة مصمّمة للمجتمعات المحلية،[159] أو مبادرات تم الترويج لها من قِبَل منظّمات على غرار الرابطة الأمريكية لعِلم النفس (American Psychological Association) التي تركّز على المنع (مثال: تحديد مؤشرات التحذير لدى الشباب) والتعليم.[160] يمكن اعتبار هذا الإجراء "الناعم" تكميلياً لعمليات إنفاذ القانون ويمكن أن يكون أكثر تطلعيةً ومُصمَّماً ليأخذ بعين الاعتبار الجيل الجديد من المُستخدِمين الرقميين المُخضرمين.[161]

6.3.3. على الرغم من ذلك، سيحتاج مجتمع السياسات الدولي أيضاً إلى اتخاذ تدابير وأخذ هذه الظاهرة الجديدة بالاعتبار

تم الإقرار بانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها كتهديدٍ أمنيٍّ عالميٍّ لبضعة عقود، مع تحديد المرحلة الرئيسية الأولى من قِبَل الأمم المتحدة (UN) في العام 2001 مع اعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه ومكافحة ذلك الاتجار والقضاء عليه (Programme of Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All Its Aspects).[162] ومنذ ذلك الحين، تم تأسيس صكوك متعددة على كل المستويات من أجل دعم الجهود الوطنية والدولية لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة. وفي الآونة الأخيرة، تمّ إدراج الحدّ من الاتجار بالأسلحة من قِبَل الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Developemnt Goals [SDG])، التي تنصّ في الهدف رقم 16.4 على ما يلي: "الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأسلحة، بحلول عام 2030".[163]

يتلاءم الاتجار بالأسلحة النارية بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم مع السياق الأوسع للتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا تزال أغلبية تحديات السياسات والعوامل المُمكّنة المرتبطة بالفئة الأوسع تنطبق (مثال: الحدّ من انتشار الأسلحة وسوء استخدامها ومنعهما، الحد

158 راجع على سبيل المثال كريستين (Christin) (2013).

159 للمزيد من المعلومات، راجع المعهد القومي الأمريكي للعدالة (US National Institute of Justice) (2017).

160 للمزيد من المعلومات، راجع الرابطة الأمريكية لعِلم النفس (American Psychological Association) (غير مؤرّخ).

161 يُعرّف معاجم أكسفورد (Oxford Dictionaries) المُستخدم الرقمي المُخضرم على أنه "شخص وُلِدَ أو نشأ خلال عصر التكنولوجيا الرقمية والذي يكون على اطلاع على أجهزة الحاسوب والإنترنت منذ سنّ صغيرة" (معاجم أكسفورد [Oxford Dictionaries]، غير مؤرّخ).

162 الأمم المتحدة (UN) (2001).

163 هدف التنمية المستدامة رقم 16: "تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة." النص الكامل للهدف 16.4: "الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030". (الجمعية العامة للأمم المتحدة [UNGA]) (2015).

من العنف المسلّح ومنعه، الحدّ من الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لانتشار الأسلحة الصغيرة). بالمثل، يمكن أن يعمل الإنترنت المُظلم بمثابة عامل مُمكِّن وييسّر تداول الأسلحة غير الشرعية، ولكن يتطلب توفّر الأسلحة. وبالتالي، إنّ الامتثال للصكوك الدولية القائمة أصلاً لمنع ومكافحة التجارة غير المشروعة، بما فيها إجراءات المراقبة الفعالة للحد من توفر الأسلحة غير الشرعية، أساسيّ في معالجة هذه القضية وسيبقى كذلك.

وتشمل هذه الإجراءات على سبيل المثال: الممارسات الفعالة لوضع العلامات وحفظ السجلات، آليات التعاون الدولي الفعال في مجال تعقّب الأسلحة غير الشرعية، الممارسات الجيدة لإدارة الأمن المادي والمخزون، عمليات الترخيص والتصاريح الموثوقة، بما فيها التحقق من الخلفيات.

في حين أن مراجعة تامة للصكوك الدولية والإقليمية كلها تقع خارج نطاق هذه الدراسة، حدّدت نتائج هذا التحقيق الأول في الاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم، جنباً إلى جنب مع البيانات التي تم جمعها مع آراء الخبراء الذين تمت استشارتهم لهذه الدراسة، عناصر محدّدة قد تطرح تحديات بالنسبة للصكوك الحالية، بالإضافة إلى القلق الأكثر عموماً بشأن توفر أسلحة نارية تعمل بشكلٍ كامل:

- **تجارة القِطَع والمكوّنات:** ليست تعريفات القِطَع والمكونات، بالإضافة إلى القواعد التي تحكم تجارتها، موحّدة.
- **تجارة المنتجات الرقمية:** على الرغم من بعض الإقرار الأولي بالتهديد المحتمل الذي يطرحه انتشار تكنولوجيات الطباعة الثلاثية الأبعاد، تبقى تجارة المنتجات الرقمية التي يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة نارية كاملة أو قِطَع فردية مجالاً غير واضح مع القليل من أو من دون أي ممارسة منسّقة.

إنّ الامتثال للصكوك الدولية القائمة أصلاً لمنع ومكافحة التجارة غير المشروعة، بما فيها إجراءات المراقبة الفعالة للحد من توفر الأسلحة غير الشرعية، أساسيّ في معالجة هذه القضية وسيبقى كذلك.

- **تجارة الأسلحة المُقلّدة (غير الأصلية)، أو المُعطّلة أو غير الحية الأخرى:** في حين لم تتوفر أي عملية بيع مؤكدة للأسلحة النارية غير الحية خلال فترة الملاحظة لهذه الدراسة، تؤكّد البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة على توفرها على الأسواق المُشفّرة. يزيد ذلك، جنباً إلى جنب مع توفّر التوجيهات والدروس التوجيهية حول كيفية تعديل وتحويل الأسلحة غير القاتلة إلى أسلحة نارية حية والتي تم توثيقها في هذه الدراسة أيضاً، من خطر التحويل. يعتبر تحويل الأسلحة النارية ممارسة شائعة وتهديداً مُعترف به تزيد الأسواق المُشفّرة من تعقيد معالجته.[164]

يجب عدم اعتبار صكوك مراقبة الأسلحة القائمة بالضرورة باطلة من حيث تطبيقها على الأسلحة المُشفّرة، ولكن يجب بالتأكيد اختبار صلاحيتها بالمقارنة مع تلك الاتجاهات الناشئة من أجل تقييم الحاجة إلى تطوير التعديلات الضرورية. في هذا الخصوص، أعدّ البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (Global Firearms Programme of the United Nations Office for Drugs and Crime [UNODC]) تحليلاً لثلاثة صكوك قانونية دولية بالاعتماد على نتائج هذه الدراسة بهدف تحديد كيفية ومدى توفير إطار العمل القانوني الدولي القائم حالياً استجابةً مناسبة وفعّالة للاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم. يراجع هذا التحليل، الذي يتم تقديمه على شكل ملحق مرفق بهذا التقرير، ثلاثة صكوك مُلزمة قانوناً على المستوى الدولي والتي تُعتبر ذات صلة بشكلٍ خاص بهذه الدراسة:

164 كينج (King) (2015).

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الحدود الوطنية (اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة [The United Nations Convention Against Transnational Organized Crime (Organized Crime Convention]).
- البروتوكول المكمّل لها لمكافحة الصنع غير المشروع للأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها (بروتوكول الأسلحة النارية [Firearms Protocol]).
- معاهدة تجارة الأسلحة (Arms Trade Treaty [ATT]).

تمت مراجعة هذه الصكوك الثلاثة من قِبَل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) من أجل تحديد تلك الأحكام التي قد تدعم صانعي السياسات ووكالات إنفاذ القانون في جهودهم الآيلة إلى معالجة الاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم. يجري في ما يلي إدراج بعض الخلاصات الرفيعة المستوى المُستَنتَجة من هذا التحليل، في حين يتم توفير المزيد من التفاصيل في الوثيقة المرفقة بهذا التقرير.

بناءً على تحليله لإطار العمل القانوني الدولي، حدّد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) اعتبارات السياسات الرفيعة المستوى التالية:

- توفّر الصكوك القانونية الدولية الثلاثة التي تمت مراجعتها إطار عمل ذي صلة إلى حدٍّ كبيرٍ علماً أن الدول الأطراف تعمل على تطوير وتنفيذ مقاربات لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة على الإنترنت المُظلم. وفي حين تُعتبر اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة (Organized Crime Convention) قابلة للتطبيق عالمياً تقريباً، تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون عددٌ من الدول التي تظهر بشكلٍ بارزٍ في البحث الحالي قد وقّع على بروتوكول الأسلحة النارية (Firearms protocol) ولكنه ليس من بين الدول الأطراف في الاتفاقية.[165] ثمة أيضاً دول متعددة لم تنضمّ بعد إلى معاهدة تجارة الأسلحة (ATT). وتدعو الحاجة بالتالي إلى المزيد من الجهود باتجاه تعميم الصكوك الملزمة قانوناً.
- بما أن الصكوك الثلاثة جميعها تنصّ على إجراءات قانونية وتشغيلية يمكن أن تساهم في معالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة على الإنترنت المُظلم، يجب أن تأخذ مقاربة شاملة لمعالجة الظاهرة في سياق بيئة إجرامية متغيرة بعين الاعتبار طريقة العمل المُستخدَمة في صفقات الإنترنت وأن تولي انتباهاً خاصاً إلى تلك الظروف حيث يحتاج المجرمون إلى التخلّي عن عدم الكشف عن هويتهم.
- مع أخذ التحديات الشخصية والجغرافية المتعلقة بعدم الكشف عن الهوية والتي تطرحها الصفقات على الإنترنت المُظلم بعين الاعتبار، يتوجب على الدول زيادة جهودها لتحقيق الالتزامات المرتبطة بالتعاون الدولي السريع والموثوق بين الشرطة والقضاء وتبادل المعلومات.
- في حين أنّ بعض البائعين قد ينقلون سلعهم التي يملكونها بشكلٍ شرعيٍّ فحسب، ثمّة خطر عالٍ بأن يستخدم المجرمون الأسواق المُشفّرة لنقل سلعٍ مملوكة بصورة غير مشروعة. من خلال تعزيز المراقبة والإجراءات الوقائية والأمنية بشأن الأسلحة النارية، وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة، يستطيع أصحاب الشأن الحدّ من خطر دخول هذه السلع إلى السوق غير المشروعة. وبالتالي، يتوجب على أصحاب الشأن أن يزيدوا جهودهم لينقلوا وينفّذوا بشكلٍ كاملٍ إطار العمل القانوني الدولي على المستوى الداخلي بأسلوب فعال وشامل، بما في ذلك الإجراءات الوقائية والأمنية المتوقعة وإجراءات الإنفاذ.

165 للاطلاع على القائمة الكاملة للدول الأطراف في بروتوكول الأسلحة النارية (Firearms Protocol)، راجع الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) (2001).

7 الخلاصات

بحسب ما تمّ وصفه في الفصل الأول، يتمثّل الهدف الشامل من هذه الدارسة بمنح وكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات والقرارات فهماً قائماً على الأدلّة للاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم، من أجل دعم جهودٍ وطنية ودولية أوسع تهدف إلى معالجة الاتجار غير الشرعي بالأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة.

بنى فريق المشروع قاعدة الأدلّة هذه على ثلاث ركائز رئيسية: 1) الحجم والنطاق (مثال: ما المتوفر على السوق وبأي كميّات)؛ 2) القيمة (مثال: ما هي أسعار المنتجات المعروضة على سوق الإنترنت المُظلم وما هي قيمة تجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم)؛ 3) طرقات وتقنيات الشحن (مثال: من أين يشحن البائعون، وإلى أين هم على استعدادٍ للشحن – أو، إذا أمكن، أين يقع المشترون وكيف يتم شحن هذه السلع).

يُلخّص هذا الفصل النقاط الرئيسية الناتجة عن الدراسة المتعلّقة بهذه الركائز الثلاثة وتداعياتها، مع ربطها بأغراض الدراسة التي جرى وصفها في القسم 1.2.

الأغراض العامة



الغرض رقم 1: فهم طريقة عمل شراء وبيع الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الإنترنت المُظلم.

- ثمّة مصادر إنترنت واضح متعددة لتوجيه المُسْتَخْدِمين المهتمّين في تحديد موقع الأسواق المُشفّرة (من النوعين) واختيارها على الإنترنت المُظلم، كما أيضاً لدعم المشترين في تحديد البائعين الموثوقين. ثمّة في الوقت الحالي نوعان من الأسواق الموجودة على الإنترنت المُظلم حيث يتم عرض الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة وبيعها: الأسواق المُشفّرة والمَتاجِر.

الأسواق المُشفّرة تجمع معاً بائعين متعدّدين، والذين تتم تسميتهم باللغة الإنجليزية بمصطلح "vendors"، بإدارة مديري السوق مقابل عمولة على المبيعات. تقدّم الأسواق المُشفّرة خدمات أطراف ثالثة توفّر درجة من حماية الدفع للزبائن: الضمان (حيث لا يتم الإفراج عن المبالغ للبائعين إلا بعد أن يكون الزبائن قد استلموا مشترايتهم ورضيوا عنها) والفصل في نزاعات الأطراف الثالثة. تستخدم الأسواق المُشفّرة العملات المُشفّرة للدفع وتتيح للزبائن تقديم التغذيات الراجعة المرتبطة بمشترياتهم، مع تجميع النقاط وعرضها من قِبل السوق لتوجيه الزبائن في اختيار البائعين الموثوقين والمنتجات ذات التصنيف العالي.

المَتاجِر، والتي تُعرف أيضاً بتسمية "أسواق البائع الواحد"، يتم تجهيزها من قِبل بائعٍ لاستضافة عمليات البيع لهذا البائع وحده. يبيع هؤلاء البائعون مباشرةً للزبائن الذين هم على استعداد لإجراء عمليات الشراء من دون خدمات الأطراف الثالثة التي يتم توفيرها على الأسواق المُشفّرة. بهذه الطريقة، يستطيع البائعون تجنّب العمولات على مبيعاتهم التي تفرضها الأسواق المُشفّرة وتجنّب الخطر المالي الناتج عن "حِيَل الخروج" الخاصة بالأسواق المُشفّرة. تميل المَتاجِر لأن تكون أكثر تخصصاً وغالباً ما تتاجر على سجلات مسار الشهرة التي يتم اكتسابها عن طريق البيع على الأسواق المُشفّرة لتحقيق ثقة الزبائن. يتاجر عددٌ من مالكي المَتاجِر في الوقت عينه على الأسواق المُشفّرة.

ما إن يتم إنهاء الجزء من الصفقة على شبكة الإنترنت، يجري عادةً شحن المنتجات التي تم شراؤها بالبريد من خلال استخدام تقنيات شحن خاصة للحدّ من خطر الكشف. وفي سياق الأسلحة النارية، غالباً ما تنطوي هذه التقنيات على تفكيك السلاح وشحن القِطَع المختلفة في حُزَم متعددة.

الغرض رقم 2: النظر في قابلية استخدام أسواق الإنترنت المُظلم لبيع الأسلحة النارية وبشكلٍ أكثر تحديداً، مدى مشاركة هؤلاء البائعين في الاحتيال من خلال استلام دفعات عن منتجات لا يقومون بتسليمها أو قد لا يملكونها.

- ثمة أدلة متناقضة فيما يتعلق بانتشار الاحتيال في سياق تجارة الأسلحة النارية على الأسواق المُشفّرة. في حين أنّ التصوّر العام بين المُسْتَخْدِمين هو أنّ البائعين الذين يبيعون الأسلحة النارية هم في الغالب محتالون أو وكالات إنفاذ قانون، يقترح عددٌ من الحالات الأخيرة أنّ البائعين الحقيقيين يعملون أيضاً على الأسواق المُشفّرة. إن البيانات المتوفّرة لا تتيح تحديد مدى حصول الاحتيال تحديداً دقيقاً.
- إن تحليل المقاييس المُسْتَخْدَمة بالطريقة الأكثر شيوعاً من قِبل الباحثين لتقييم احتمال الاحتيال وتصنيفات التغذيات الراجعة وأمد القوائم، لا توفّر أدلة صلبة بما يكفي ليتم بثقة تحديد أن قوائم الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة هي غالباً عمليات احتيال. فعلى سبيل المثال، بالمقارنة مع المخدرات، إن متوسط التغذيات الراجعة بالنسبة للأسلحة النارية هو أقلّ بقليل فحسب؛ في المقابل، إن متوسط التعليقات بالنسبة للذخيرة هو أعلى من متوسط التغذيات الراجعة بالنسبة للمخدرات. بالنظر إلى أمد القوائم، في حين أنّه صحيح أنّ للأسلحة النارية أمدٌ أقصر، بالقيمة المطلقة، إن الأرقام قابلة للمقارنة من حيث المقياس وقد يكون الاختلاف في الأمد ناتجاً عن الطبيعة المختلفة للمنتجات التي يتم بيعها.
- في الختام، بالنظر إلى التأثير المحتمل على الأمن حتّى لمجرّد سلاحٍ واحدٍ يتم بيعه عبر الإنترنت المُظلم، يجب عدم استخدام الإمكانية الأعلى المزعومة للاحتيال كسبب لاستبعاد أو تقليل أهمية المسألة. من منظور تقييم الخطر، كما أيضاً لأغراض صنع السياسات والتخطيط التشغيلي، يوصى في غياب أي مصادر معلومات أخرى، بأن يتم اعتبار كل قائمة وكل بائع حقيقيين مع القبول بأنّ جزءاً منهما قد يكون من المحتالين أو وكالات إنفاذ القانون.

تحليل السوق



الغرض رقم 3: تقدير حجم تجارة الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الأسواق المُشفّرة ونطاقها

أ. عدد أسواق الإنترنت المُظلم التي تدرج أسلحة نارية ومنتجات وخدمات ذات صلة للبيع وعدد البائعين

- كان هناك أربعٌ وعشرون سوقاً مُشفّرةً باللغتين الإنجليزية والفرنسية تنشط في خلال فترة تقييمنا. تم بنجاح الوصول إلى ثماني عشرة سوق من بينها (75 في المئة) وفحصها للتأكّد من وجود أدلّة على البيع المرتبط بالأسلحة. ومن أصل الأسواق الثمانية عشرة التي تمّ الوصول إليها، كان لخمس عشرة منها (83 في المئة) قواعد تتيح صراحة، أو لا تُحظّر صراحة، مبيعات الأسلحة. قدّمت تسع أسواق (50 في المئة) للبائعين فئة "أسلحة نارية" مخصصة حيث يستطيع البائعون وضع قوائم، في حين شملت الأخرى أسلحة نارية ومنتجات ذات صلة ضمن فئة عامة (مثال: "أخرى" أو "مختلفة").
- تم تحديد ستّين حساب بائع جرى إدراج قوائم الأسلحة النارية لها عبر كلّ الأسواق التي تم الوصول إليها. باستخدام مطابقة الخصوصية الجيدة جداً (بي جي بي [PGP])، قدّر فريق المشروع بأنّ هذا يُتَرجَم إلى 52 بائع منفرد. باعت الأغلبية العظمى (88 في المئة) على سوق واحدة فقط، في حين يبيع ما تبقّى عبر سوقين اثنتين (8 في المئة) أو ثلاث أسواق (4 في المئة).

ب. صنف ونوع الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة التي يتم الإعلان عنها وبيعها على الأسواق المُشفّرة

- من أصل القوائم الثماني مئة وإحدى عشرة ذات الصلة

نادراً ما يتم بيع الذخيرة بشكلٍ منفردٍ وهي غالباً أكثر ما تُباع جنباً إلى جنب مع السلاح الناري، ما يشير إلى أنّه قد يكون للبائعين إمكانية وصول إلى قاعدة إمداد أوسع للمنتجات التي يعرضونها.

التي تمّ تحديدها من قِبَل هذه الدراسة، شكّلت الأسلحة النارية الفئة الأكثر شيوعاً من المنتجات المُباعة. وضمن فئة الأسلحة النارية، المُسدّسات هي إلى حدٍّ بعيدٍ نوع الأسلحة النارية الأكثر شيوعاً، تليها البنادق والمدافع الرشاشة الصغيرة. إنّ أغلبية الأسلحة النارية المعروضة للبيع هي أسلحة حيّة، باستثناء المدافع الرشاشة الصغيرة، حيث تُشكّل الأسلحة المُقلّدة (غير الأصلية) الأغلبية. لا يبدو أنّ حالة السلاح الناري، جديداً كان أم مُستعملاً، ميزةً مهمّةً، بالنظر إلى أنّ أكثر من نصف القوائم لا يقدّم معلومات بهذا الخصوص.

- نادراً ما يتم بيع الذخيرة بشكلٍ منفردٍ وهي غالباً أكثر ما تُباع جنباً إلى جنب مع السلاح الناري، ما يشير إلى أنّه قد يكون للبائعين إمكانية وصول إلى قاعدة إمداد أوسع للمنتجات التي يعرضونها. وينطبق هذا الأمر على القِطَع، والمكوّنات واللوازم.
- ثمّة أمر ذو صلة بشكلٍ خاص ألا وهو واقع أنّ فئة المنتجات الثانية الأكثر شيوعاً تتمثّل بالمنتجات الرقمية. تشمل هذه الأخيرة على حدّ سواء كتيّبات حول كيفية صنع الأسلحة النارية والمتفجرات في المنزل ونماذج ثلاثية الأبعاد لإتاحة الطباعة في المنزل للأسلحة النارية التي تعمل بشكلٍ كاملٍ أو لقِطَعِها.
- من منظورٍ كميّ، تُمثّل القوائم الثماني مئة وإحدى عشرة ذات الصلة التي تمّ تحديدها على أنّها ذات صلة لغرض هذه الدراسة 0.5 في المئة فقط من إجمالي عدد القوائم التي تمّ جمعها. يوضح ذلك، من منظورٍ كمّي، كيف أنّ استخدام الأسواق المُشفّرة لبيع الأسلحة هو هامشي، لدى مقارنته بفئات منتجات أخرى.
- لا تتيح قاعدة الأدلّة تحديد مقياس الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم بالمقارنة مع مثيله في العالم الحقيقي غير الافتراضي. ومن جهةٍ أخرى، من منظورٍ كيفي (وصفي)، يبدو أن أسواق الإنترنت المُظلم تعرض على حدّ سواء مجموعة أوسع وأسلحة نارية ذات جودة أفضل مما يمكن الوصول إليه عادةً في الشوارع (على الرغم من أنّ الحالة الأخيرة هي إلى حدٍّ ما خاصة بالبلد).



الغرض رقم 4: تقدير قيمة تجارة الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الأسواق المُشفّرة

- إن أسعار الأسلحة النارية على الأسواق المُشفّرة هي عامةً أعلى من سعر التجزئة، مع بعض الاختلافات القائمة على العلامة التجارية والطراز.
- يبدو أنّ الأسلحة المُقلّدة (غير الأصلية) هي أعلى بكثير من سعر التجزئة، وحتّى أغلى من الأسلحة النارية الحقيقية في بعض الأحيان.
- بالنسبة للمسدسات، يبدو أن الحالة (جديدة أو مُستعملة) ليس لها أي تأثير مهمّ على السعر، في حين أنّه، وبالنسبة للبنادق، تُعتبر المنتجات الجديدة بحسب ما هو مُتوَقَع أكثر كلفةً من تلك المُستَعمَلة.
- بالنسبة للمبيعات، وبالاعتماد على التقديرات التي نتجت عن هذه الدراسة، تُنتج الأسلحة النارية (بما فيها قِطَعها ومكوناتها والذخيرة واللوازم)، والمتفجرات والمنتجات الرقمية 136 مبيعاً في الشهر، مع إجمالي إيرادات شهرية تُقدّر بحوالي 80,000 دولار أمريكي. وتأتي أغلبية الصفقات وإجمالي الإيرادات على حدّ سواء من المسدسات، التي يبدو أنها المنتج المتداول بها بالشكل الأكثر شيوعاً.
- من منظور كمّي، إن قيمة التجارة الشهرية بالأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة على الإنترنت المُظلم هي هامشية بالمقارنة مع المنتَجين الآخرين اللذين يتم بيعهما على الأسواق المُشفّرة على حدّ سواء (مثال: كرويثوف وآخرون [Kruithof et al.] [2016] قدّروا أنّ قوائم المخدرات أنتجت إيرادات شهرية إجمالية

تبدو الولايات المتحدة البلد المصدر المهيمن من حيث عدد القوائم وعدد الصفقات الشهرية على حدّ سواء.

بلغت 14.2 مليون دولار أمريكي) وبالمقارنة مع تجارة الأسلحة القانونية. لم تدعم الأدلّة تحليلاً مُقارناً بين قيمة تجارة الأسلحة النارية والمنتجات ذات الصلة غير المشروعة على شبكة الإنترنت وفي العالم الحقيقي غير الافتراضي، علماً بأنّه لا تتوفر تقديرات صلبة بشأن الأخيرة.

- بالنسبة لحجم الصفقات الشهرية، وفي غياب معيار معيّن للمقارنة المرجعية، من الصعب تحديد كيفية ارتباط 136 مبيعاً في الشهر على الأسواق المُشفّرة بالسياق الأوسع للاتجار بالأسلحة. وعلى الرغم من ذلك، من منظور تقييم المخاطر، وبالنظر إلى التأثير المحتمل الذي قد يكون للاتجار بالأسلحة على الأمن الداخلي، يمكن اعتبار الحجم كبيراً بما يكفي ليكون مصدر قلق لصانعي السياسات ووكالات إنفاذ القانون.

الغرض رقم 5: تحديد طرقات الشحن وتقنيات الشحن الأكثر شيوعاً

يبقى جزء كبير من وجهات الشحن الأصلية والوجهات المقصد غير محددة. وعلى الرغم من ذلك، يمكن استخلاص بعض الملاحظات الرئيسية من الأدلة:

- تبدو الولايات المتحدة البلد المصدر المهيمن من حيث عدد القوائم وعدد الصفقات الشهرية على حدّ سواء.
- يبدو أن الأغلبية الساحقة للقوائم مفتوحة للوجهات المقصد العالمية، ما يُصعّب تحديد موقع المشترين؛ وحيث تتوفر البيانات، يبدو أن أوروبا هي جهة متلقية رئيسية للأسلحة النارية التي تُباع على الإنترنت المُظلم.
- تشير البيانات إلى أنّ أغلبية تجارة الأسلحة على الإنترنت المُظلم هي دولية بدلاً من أن تكون داخلية.

التداعيات

على أساس النتائج المُحدّدة أعلاه، ومع الإقرار بحدود منهجيتنا والدور المُعطّل بشكلٍ محتمل الذي يؤديه الاحتيال، من الممكن تلخيص التداعيات والاعتبارات الرئيسية على الشكل التالي:

الغرض رقم 6: تحديد التأثير المحتمل للاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم على سوق الأسلحة السوداء الإجمالية، مع التركيز بشكلٍ خاص على ديناميكيات السوق والجهات الفاعلة في السوق.

- إن الإنترنت المُظلم هو على حدّ سواء عامل مُمَكِّن لتجارة الأسلحة غير الشرعية الموجودة أصلاً على السوق السوداء ومصدر محتمل لتحويل الأسلحة المملوكة بشكلٍ شرعي.
- يبقى مقياس السوق محدوداً، ما يجعل منها خياراً أكثر قابلية للاستمرار وأكثر جاذبية للأفراد والمجموعات الصغيرة بالمقارنة مع المجموعات الإجرامية الأكبر أو الجهات الفاعلة المُسلّحة المُشاركة في صراع.
- يُمَكّن الإنترنت المُظلم التجارة غير الشرعية على المستوى العالمي، بحيث يزيل العوائق الجغرافية بين البائعين والمشترين ويزيد من سلامتهم الشخصية من خلال سلسلة من ميزات عدم الكشف عن الهوية التي تحمي هوية الأفراد المعنيين.
- إن غطاء عدم الكشف عن الهوية الذي توفره بعض الميزات التقنية الرئيسية الخاصة بالإنترنت المُظلم، جنباً إلى جنب مع سهولة الوصول النسبية يزيل أيضاً أغلبية العوائق الشخصية ما يجعل الإنترنت المُظلم خياراً جذاباً لمجموعة أوسع من أنواع الأفراد الذين قد لا يكونون تابعين لمنظمات إرهابية أو إجرامية أو مُلهمين منها.

الغرض رقم 7: تحديد التداعيات المحتملة لتجارة الأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم بالنسبة لوكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات على المستويين الوطني والدولي على حدٍّ

سواء، بما في ذلك التداعيات بالنسبة للصكوك القانونية الدولية القائمة والمصممة لمعالجة تجارة الأسلحة غير الشرعية والجريمة المُنظّمة العابرة للحدود الوطنية.

- تواجه وكالات إنفاذ القانون سلسلةً من التحديات التشغيلية المتعلقة باستراتيجيات التدخّل الرئيسية القائمة من أجل مكافحة هذه المشكلة. في حين يُعتبر بعض هذه التحديات كامناً في الميزات التقنية للإنترنت المُظلم، يمكن تجاوز البعض الآخر من خلال المشاركة النشطة ودعم مجتمع صنع السياسات، على المستويين الوطني والدولي على حدّ سواء.
- على المستوى الوطني، يتوجب على صانعي السياسات التأكّد من إدراك التهديد الذي يطرحه الاتجار غير الشرعي بالأسلحة على الإنترنت المُظلم وحشد الموارد المناسبة لضمان أنّ وكالات إنفاذ القانون تملك الموظفين والتدريب والتجهيز للاستجابة بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، يتوجب على صانعي السياسات أيضاً أن يأخذوا بعين الاعتبار استراتيجيات على المدى الأطول تركّز على التعليم والوقاية كشكلٍ من التدخّل الناعم.
- تبدأ الاستجابة للاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم بالتنفيذ الدقيق للصكوك الدولية القائمة والمصمّمة من أجل معالجة القضية العامة للاتجار بالأسلحة. توفّر هذه الصكوك مجموعة من إجراءات المراقبة للحد من انحراف الأسلحة النارية المملوكة بشكلٍ شرعيّ إلى السوق السوداء وتعقّب الأسلحة النارية غير الشرعية للعودة إلى مالكها القانوني المعروف الأخير، ما يؤمّن معلومات تحقيقية حول نقطة الانحراف.
- تقدّم الصكوك الدولية الحالية التي تُنظّم مختلف جوانب تجارة الأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة قاعدة صلبة أصلاً للاستجابة للتهديد الذي يطرحه الاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم، وإنّما يجب إجراء تحليل مفصّل بشكلٍ أكبر لتحديد المجالات التي قد تتطلّب تحديثاً أو تطويراً إضافياً.
- بالاعتماد على تحليل إطار العمل القانوني الدولي الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (والمُرفق بهذا التقرير)، يبدو أنّ صكوك قانونية دولية رئيسية على غرار الاتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة (Organised Crime Convention)، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة (Firearms Protocol) ومعاهدة تجارة الأسلحة (ATT) تؤمّن قاعدة قانونية صلبة لرسم إطار للاستجابات الوطنية والدولية للإتجار بالأسلحة بتمكين من الإنترنت المُظلم. على الرغم من ذلك، فإن بطء نقل وتنفيذ إطار العمل القانوني الدولي إلى المستوى الداخلي، بالإضافة إلى واقع أنّ بعض الأطراف الرئيسية في السوق التي تم تحديدها في هذا التقرير (مثال: الولايات المتحدة) ليست بعد دول أطراف في الصكوك التي تم تحديدها، يحدّ من مدى إمكانية استخدام الأدوات والإجراءات التي توفّرها هذه الصكوك عملياً.

تبدأ الاستجابة للاتجار بالأسلحة بتمكينٍ من الإنترنت المُظلم بالتنفيذِ الدقيق للصكوك الدولية القائمة والمصمّمة من أجل معالجة القضية العامة للاتجار بالأسلحة.

ملاحظات ختامية

أظهرت هذه الدراسة أنّه يمكن الحصول على قيمة كبيرة من خلال استخدام منهجيات تحليل تجريبي للتحقيق في الاتجار بالأسلحة بتمكين من الإنترنت المُظلم. ومع أخذ التحذيرات والحدود التي يجري وصفها على طول هذا التقرير بعين الاعتبار، تُمثّل هذه الدراسة التقييم الأوّل المنهجي القائم على الأدلة للاتجار بالأسلحة النارية (بما في ذلك قِطَعها ومكوناتها واللوازم الذخيرة) والمتفجرات. وعلى الرغم من ذلك، وبالاعتماد على الملاحظات أعلاه، تدعو الحاجة إلى المزيد من البحث لتطوير فهم خصائص السوق بشكلٍ إضافي (مثال: حجم ونطاق وقيمة الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم)، والمنتجات المتوفرة والجهات الفاعلة المعنية (مثال: البائعون والمشترون

والمديرون وغيرهم).

على وجه الخصوص، من أجل إنتاج فهمٍ أكثر صلابةً لدور الإنترنت المُظلم في تمكين الإتجار بالأسلحة، يجب الاضطلاع بنشاط رصدٍ مستمر بشكل أكبر. قد ينطوي ذلك على تكرار وصقل جمع البيانات والتحليل اللذين تم عرضهما في هذا التقرير مع الوقت من أجل إنتاج بيانات تاريخية يمكن استخدامها لتحليل الاتجاهات. وقد يمكّن ذلك أيضاً تقييماً أكثر دقة لصلاحية وقابلية تطبيق الأنظمة الحالية الوطنية والدولية لمكافحة الاتجار بالأسلحة، بما فيها السياسات والقوانين والأنظمة والجهات الفاعلة والموارد.

المراجع

AgoraMarket. 2015. ‘Agora to Pause Operations.’ Reddit.com/r/AgMarketplace, 25 August. As of 27 June 2017: https://www.reddit.com/r/AgMarketplace/comments/3idznd/agora_to_pause_operations/

Aldridge, J., & R. Askew. 2016. *When Drug Dealers Can Advertise: How Drug Cryptomarkets Enable Drug Dealers to Advertise*. Presented to the International Society for the Study of Drug Dependence.

———. 2017. ‘Delivery Dilemmas: How Drug Cryptomarket Users Identify and Seek to Reduce Their Risk of Detection by Law Enforcement.’ *International Journal of Drug Policy* 41: 101–109. doi:10.1016/j.drugpo.2016.10.010

Aldridge, J., & D. Décary-Hétu. 2014. *Not an ‘Ebay for Drugs’: The Cryptomarket ‘Silk Road’ as a Paradigm Shifting Criminal Innovation*. SSRN. As of 27 June 2017: http://ssrn.com/abstract=2436643

———. 2015. ‘A Response to Dolliver’s “Evaluating Drug Trafficking on the Tor Network: Silk Road 2, The Sequel”.’ *International Journal of Drug Policy* 26(11): 1,124–25.

———. 2016a. ‘Cryptomarkets and the Future of Illicit Drug Markets.’ In *Internet and Drug Markets, EMCDDA Insights*, edited by EMCDDA, 23–30. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

———. 2016b. Hidden Wholesale: How Drug Cryptomarkets May Transform Traditional ‘Offline’ Drug Markets. *International Journal of Drug Policy* 35: 7–15.

Alwakeel, R. 2015. ‘Jailed: IT Boss Who Posed as Revenge-seeking Woman to Buy Gun on Dark Web.’ *Evening Standard*, 26 November. As of 27 June 2017: https://www.standard.co.uk/news/crime/jailed-it-boss-who-posed-as-revengeseeking-woman-to-buy-gun-on-dark-web-a3124306.html

American Psychological Association. n.d. ‘Gun Violence and Prevention.’ Apa.org. As of 27 June 2017: http://www.apa.org/topics/violence/gun-violence-prevention.aspx

Anderson, L. 2016. ‘Marcinelle: Policeman Arrested in Possession of Weapons Planning Double Assassination.’ *The Brussels Times*, 28 September. As of 27 June 2017: http://www.brusselstimes.com/belgium/6556/marcinelle-policeman-arrested-in-possession-of-weapons-planning-double-assassination

Armory.net. 2017. ‘Modern Pistols.’ Armory.net. As of 27 June 2017: http://armory.net/replica-guns/modern-pistols

Barlow, E. 2013. '"Executive Outcomes" and the Dark Net.' Eebenbarlowsmilitaryandsecurityblog.blogspot, 23 November. As of 27 June 2017: http://eebenbarlowsmilitaryandsecurityblog.blogspot.com/2013/11/executive-outcomes-and-dark-net.html

Barratt, M. J. 2012. 'Silk Road: eBay for Drugs.' *Addiction* 107(3): 683–83.

Barratt, M. J., & J. Aldridge. 2016. 'Everything You Always Wanted to Know about Drug Cryptomarkets* (*But Were Afraid to Ask).' *International Journal of Drug Policy* 35: 1–6.

Barratt, M. J., J. Aldridge, & A. Maddox. 2017. 'The Darknet.' In: *Sage Encyclopedia of the Internet*. London: Sage.

BBC (British Broadcasting Company) News. 2015. 'Liam Lyburd: People Will Die… Newcastle College Plot Was Real.' BBC.com, 30 June. As of 27 June 2017: http://www.bbc.co.uk/news/uk-england-33676472

———. 2016. 'Munich Shooting: David Sonboly "Planned Attack for Year".' BBC.com, 24 July. As of 19 May 2017: http://www.bbc.com/news/world-europe-36878436

———. 2017. 'Boy, 14, Tried to Buy Sub-machine Gun on the Dark Web, Court Hears.' BBC.com, 8 April. As of 27 June 2017: http://www.bbc.com/news/uk-northern-ireland-39538330

Bender, R., & C. Alessi. 2016. 'Munich Shooter Likely Bought Reactivated Pistol on Dark Net.' Wsj.com, 24 July. As of 27 June 2017: https://www.wsj.com/articles/munich-shooter-bought-recommissioned-pistol-on-dark-net-1469366686

Bevan, J., 2009. 'Revealing Provenance: Weapons Tracing During and After Conflict.' In *Small Arms Survey 2009: Shadows of War,* 106–33. As of 27 June 2017: http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/A-Yearbook/2009/en/Small-Arms-Survey-2009-Chapter-03-EN.pdf

Biddle, S. 2012. 'The Secret Online Weapons Store That'll Sell Anyone Anything.' Gizmodo.com, 19 June. As of 27 June 2017: http://gizmodo.com/5927379/the-secret-on-line-weapons-store-thatll-sell-anyone-anything

Biermann, K. & K. Polke-Majewski. 2017. 'Rechter Waffenshop ist Offline.' Zeit.de, 2 February. As of 27 June 2017: http://www.zeit.de/gesellschaft/zeitgeschehen/2017-02/migrantenschreck-illegale-waff-en-website-offline

Bilton, N. 2013. 'Disruptions: A Digital Underworld Cloaked in Anonymity.' NYTimes.com, 17 November. As of 27 June 2017: https://bits.blogs.nytimes.com/2013/11/17/disruptions-a-digital-underworld-cloaked-in-anonymity/?_r=2

BitcoinTalk. 2012. 'The Armory - Weapon Marketplace.' BitcoinTalk.org, 5 August. As of 27 June 2017: https://bitcointalk.org/index.php?topic=66587.msg1079466#msg1079466

Boggan, S. 2013. 'It's Not Just Child Porn: Fake Passports, Guns, Cocaine, Even Hitmen for Hire are a Few Clicks Away on the Internet.' DailyMail.co.uk, 22 November. As of 27 June 2017: http://www.dailymail.co.uk/news/article-2512136/Its-just-child-porn-Fake-passports-guns-cocaine-hitmen-hire-clicks-away-internet.html

Branwen, G. 2012. 'Tor DNM-related Arrests.' Gwern.net, last modified 15 June 2017. Date accessed: 10 June 2017. As of 27 June 2017: https://www.gwern.net/DNM%20arrests

———. 2013. 'Darknet Market Mortality Risks.' Gwern.net, last modified 7 April 2017. Date accessed: 201 June 2017: As of 27 June 2017: https://www.gwern.net/DNM%20survival

———. 2015a. '[PSA/Article] Hyannis Man Charged With Bitcoin Purchase of Firearm and Silencer on "Darknet".' Reddit.com/r/DarkNetMarkets, 3 April. As of 27 June 2017: https://www.reddit.com/r/DarkNetMarkets/comments/31afi7/psaarticle_hyannis_man_charged_with_bitcoin/cq3ejul/

———. 2015b. '17 Arrests Due to Flipped Agora Seller "weaponsguy".' Reddit.com/r/DarkNetMarkets, 14 May. As of 27 June 2017: https://www.reddit.com/r/DarkNetMarkets/comments/35ytiw/17_arrests_due_to_flipped_agora_seller_weaponsguy/

Buxton, J., & T. Bingham 2015. The Rise and Challenge of Dark Net Drug Markets. *Policy analysis.* As of 27 June: http://www.drugsandalcohol.ie/23274/1/Darknet%20Markets.pdf

C3LT1C. 2015. 'Agora: A True Survivor in a Brave New World.' Deepdotweb.com, 24 September. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/2015/09/24/agora-a-true-survivor-in-a-brave-new-world/

Callimachi, R., M. Eddy, & A. Jacobs. 2016. 'Gunman in Munich Kills 9, Then Himself, the Police Say.' NYTimes.com, 22 July. As of 27 June 2016: https://www.nytimes.com/2016/07/23/world/europe/munich-mall.html?_r=0

Chen, A. 2011. 'The Underground Website Where You Can Buy Any Drug Imaginable.' Gawker.com, 1 June. As of 1 May 2015: http://gawker.com/the-underground-website-where-you-can-buy-any-drug-imag-30818160

———. 2012. 'Now You Can Buy Guns on the Online Underground Marketplace.' Gawker.com, 27 January. As of 27 June 2017: http://gawker.com/5879924/now-you-can-buy-guns-on-the-online-underground-marketplace

Christin, N. 2013. 'Traveling the Silk Road: A Measurement Analysis of a Large Anonymous Online Marketplace.' *Proceedings of the 22nd International World Wide Web Conference,* ACM: 213-244.

Cox, J. 2015. 'Scams and Undercover Cops Are Denting the Dark Web Gun Trade.' Motherboard.vice, 26 November. As of 27 June: https://motherboard.vice.com/en_us/article/scams-and-undercover-cops-are-denting-the-dark-web-gun-trade

———. 2016a. 'Confirmed: Carnegie Mellon University Attacked Tor, Was Subpoenaed By Feds.' Motherboard.vice, 24 February. As of 27 June 2017: https://motherboard.vice.com/en_us/article/carnegie-mellon-university-attacked-tor-was-subpoenaed-by-feds

———. 2016b. 'Staying in the Shadows: The Use of Bitcoin and Encryption in Cryptomarkets.' In *Internet and Drug Markets, EMCDDA Insights*, edited by EMCDDA, 41–47. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

Darknet Markets. 2015. 'A Simple Guide to Safely and Effectively Tumbling (Mixing) Bitcoins.' Darknetmarkets.org. As of 27 June 2017: https://darknetmarkets.org/a-simple-guide-to-safely-and-effectively-mixing-bitcoins/

Décary-Hétu, D., & J. Aldridge. 2013. 'DATACRYPTO: The Dark Net Crawler and Scraper.' Software program.

———. 2015. 'Sifting Through the Net: Monitoring of Online Offenders by Researchers.' *European Review of Organised Crime* 2(2): 122–41.

Décary-Hétu, D., & L. Giommoni. 2016. 'Do Police Crackdowns Disrupt Drug Cryptomarkets? A Longitudinal Analysis of the Effects of Operation Onymous.' *Crime, Law and Social Change*, 67: 1–21.

Décary-Hétu, D., M. Paquet-Clouston, & J. Aldridge. 2016. 'Going International. Risk Taking and the Willingness to Ship Internationally Among Drug Cryptomarket Vendors.' *International Journal of Drug Policy* 35: 69–76.

Deepdotweb. 2014a. 'Swiss Man Arrested for Running a Known Scam Site.' DeepDotWeb.com, 19 November. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/2014/11/19/swiss-man-arrested-for-running-a-known-scam-site/

———. 2014b. 'Breaking: Sheep Marketplace Owner Arrested.' DeepDotWeb.com, 27 March. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/2015/03/27/breaking-sheep-marketplace-owner-arrested/

———. 2014c. 'BlackBank market now offering multisig escrow.' DeepDotWeb.com, 16 February. As of 27 June 2017: https:/www.deepdotweb.com/2014/02/16/blackbank-market-now-offering-multisig-escrow/

———. 2015a. '17 Arrests in International "Dark Web" Firearm Sting.' DeepDotWeb.com, 14 May. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/2015/05/14/four-australians-charged-in-international-dark-web-firearm-sting/

———. 2015b. 'Agora Market to Stop Listing Lethal Weapons.' DeepDotWeb.com, 7 July. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/2015/07/07/agora-market-to-stop-listing-lethal-weapons/

———. 2017a. 'Dark Net Markets Comparison Chart.' DeepDotWeb.com. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/dark-net-market-comparison-chart/

———. 2017b. 'Rules for Market and Vendor Shops Listing.' DeepDotWeb.com. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/rules-for-market-vendor-shops-listing/

———. 2017c. 'The Armory.' DeepDotWeb.com. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/marketplace-directory/listing/the-armory-1/

———. 2017d. 'Updated: List of Dark Net Markets (Tor & I2P).' DeepDotWeb.com, last modified 1 May 2017.Date accessed: 19 September 2016. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/2013/10/28/updated-llist-of-hidden-marketplaces-tor-i2p/

Dolliver, D. S. 2015. 'Evaluating Drug Trafficking on the Tor Network: Silk Road 2, The Sequel.' *International Journal of Drug Policy* 26(11): 1,113–23.

Ecommerce Foundation. 2016. *Global B2C E-commerce Report 2016*. As of 27 June 2017: https://www.ecommercewiki.org/wikis/www.ecommercewiki.org/images/5/56/Global_B2C_Ecommerce_Report_2016.pdf

EMCDDA (European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction). 2015 'The Internet and Drug Markets. Summary of Results from an EMCDDA Trendspotter Study.' As of 27 June 2016: http://www.emcdda.europa.eu/system/files/publications/928/Internet%20and%20drug%20markets%20study.pdf

EMCDDA (European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction) &. 2013. *EU Drug Markets Report: A Strategic Analysis*. As of 27 June 2017: http://www.emcdda.europa.eu/publications/joint-publications/drug-markets

Europol. 2015. 'The Internet Organised Crime Threat Assessment (IOACTA).' As of 27 June 2017: https://www.europol.europa.eu/content/internet-organised-crime-threat-assessment-iocta-2015

Freeman, C. 2016. 'How Criminals on the Dark Web Are Smuggling Weapons into Britain.' *The Telegraph*, 12 April. As of 27 June 2017: http://www.telegraph.co.uk/news/2016/04/12/how-criminals-on-the-dark-web-are-smuggling-weapons-into-britain/

Gayle, D. 2015. 'Newcastle Teenager Liam Lyburd Found Guilty of Planning College Massacre.' *The Guardian*, 30 July. As of 27 June 2017: https://www.theguardian.com/uk-news/2015/jul/30/newcastle-teenager-liam-lyburd-found-guilty-of-planning-college-massacre

GlockStore.com. 2017. 'Glock Factory Handguns.' GlockStore.com. As of 27 June 2017: http://www.glockstore.com/Handguns/Glock-Factory-Handguns

Goodin, D. 2015. 'New Attack on Tor Can Deanonymize Hidden Services with Surprising Accuracy.' ArsTechnica.com, 31 July. As of 27 June 2017: https://arstechnica.com/security/2015/07/new-attack-on-tor-can-deanonymize-hidden-services-with-surprising-accuracy/

Gorman, R. 2015. 'Man Jailed for Attempting to Buy Hand Gun in Case of Terrorist Attack.' NottinghamPost.com, 11 December. As of 27 June 2017: http://www.nottinghampost.com/man-jailed-attempting-buy-hand-gun-case-terrorist/story-28347495-detail/story.html

Grams. 2017. Market Comparison. Grams.onion. As of 27 June 2017: http://grams7enufi7jmdl.onion/markets

Greenberg, A. 2013. 'Silk Road Competitor Shuts Down and Another Plans to Go Offline After Claimed $6 Million Theft.' Forbes.com, 1 December. As of 27 June 2017: https://www.forbes.com/sites/andygreenberg/2013/12/01/silk-road-competitor-shuts-down-and-another-plans-to-go-offline-after-6-million-theft/#450cb1347e08

———. 2014a. 'Global Web Crackdown Arrests 17, Seizes Hundreds of Dark Net Domains.' Wired.com, 11 July. As of 27 June 2017: https://www.wired.com/2014/11/operation-onymous-dark-web-arrests/

———. 2014b. 'Not Just Silk Road 2: Feds Seize Two Other Drug Markets and Counting.' Wired.com, 18 November. As of 27 June 2017: https://www.wired.com/2014/11/dark-web-seizures/

———. 2015. 'The Dark Web's Top Drug Market, Evolution, Just Vanished.' Wired.com, 18 March. As of 27 June 2017: https://www.wired.com/2015/03/evolution-disappeared-bitcoin-scam-dark-web/

Greenwald, G. 2013. 'NSA and GCHQ Target Tor Network that Protects Anonymity of Web Users.' TheGuardian.com, 4 October. As of 6 June 2017: https://www.theguardian.com/world/2013/oct/04/nsa-gchq-attack-tor-network-encryption

Guadamuz, A. & C. Marsden. 2015. 'Blockchains and Bitcoin: Regulatory Responses to Cryptocurrencies.' *First Monday* 20 (12). As of 27 June 2016: http://firstmonday.org/ojs/index.php/fm/article/view/6198/5163

GunBroker.com. 2017. 'Beretta 92 FS.' GunBroker.com. As of 27 June 2017: http://www.gunbroker.com/Beretta-92FS%2FBrowse.aspx?Keywords=Beretta+92+FS&BuyNowOnly=1&Sort=4&Tab=2

HM (Her Majesty's) Government. 2016. *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015. First Annual Report 2016*. As of 27 June 2017: https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/575378/national_security_strategy_strategic_defence_security_review_annual_report_2016.pdf

HNGN. 2015. 'Paris Attacks: Weapons Allegedly Bought on Darknet from Germany (REPORT).' HNGN.com, 27 November. As of 27 June 2017: http://www.hngn.com/articles/154606/20151127/paris-attacks-weapons-darknet-germany-report.htm

Huggler, J. 2015. 'Man Arrested in Germany on Suspicion of Illegal Arms Dealing in Terror Crackdown.' Telegraph.co.uk, 27 November. As of 27 June 2017: http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/germany/12020249/Paris-attackers-bought-weapons-from-arms-dealer-in-Germany.html

Hullinger, J. 2016. 'Do People Really Buy Guns on the Dark Web?' FastCompany.com, 1 July. As of 27 June 2017: https://www.fastcompany.com/3055187/do-people-really-buy-guns-on-the-dark-web

IrishNews. 2016. 'PSNI Officer Facing "Dark Net" Gun Charges is Alleged Involved in Drug Dealing, Court Told.' IrishNews.com, 26 October. As of 27 June 2017: http://www.irishnews.com/news/2016/10/27/news/psni-officer-facing-dark-net-gun-charges-is-alleged-involved-in-drug-dealing-court-told-757109

ISACS (International Small Arms Control Standard) 2016. *Glossary of terms, definitions and abbreviations. 01.20. 22 April. As of 27 June 2017: http://smallarmsstandards.org/isacs/0120-en.pdf*

ITU. 2016. *ICT Facts and Figure 2016*. As of 27 June 2017: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures2016.pdf

ITV. 2016. 'Man Jailed for Trying to Buy Weapons and Ammunition on Dark Web.' ITV Report, 15 January. As of 27 June 2017: http://www.itv.com/news/granada/2016-01-15/man-jailed-for-trying-to-buy-weapons-and-ammunition-on-dark-web/

Karp, A. 2011. *Estimating Civilian Owned Firearms*. Small Arms Survey Armed Actors Research Notes, Number 9, September. As of 27 June 2017: http://www.smallarmssurvey.org/about-us/highlights/highlight-research-note-9-estimating-civilian-owned-firearms.html

King, B. 2015. *From Replica to Real – An Introduction to Firearms Conversion*s. Small Arms Survey Issue Briefs, Number 10, February. As of 27 June 2017: http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/G-Issue-briefs/SAS-IB10-From-Replica-to-Real.pdf

King, B., & G. McDonald. 2015. *Behind the Curve; New Technologies, New Control Challenges*. Small Arms Survey Occasional Paper, Number 32, February. As of 27 June 2017: http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/B-Occasional-papers/SAS-OP32-Behind-the-Curve.pdf

Kruithof, K., J. Aldridge, D. Décary-Hétu, M. Sim, E. Dujso, & S. Hoorens. 2016. *Internet-facilitated Drugs Trade. An Analysis of the Size, Scope and the Role of the Netherlands*. Santa Monica, Calif.: RAND Corporation. As of 27 June 2017: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1607.html.

Kujawa, A. 2014. 'Bitcoin Theft in the Underground'. Malwarebytes Labs. 14 February. As of 27 June 2017: https://blog.malwarebytes.com/cybercrime/2014/02/bitcoin-theft-in-the-underground/

Lacefield, S. 2016. 'Drones in the Supply Chain: More than Just Last-mile Delivery.' *Supply Chain Quarterly*, Quarter 3. As of 27 June 2017: http://www.supplychainquarterly.com/news/20160912-drones-in-the-supply-chain-more-than-just-last-mile-delivery-/

Lewman, A. 2016. 'Tor and Links with Cryptomarkets.' In *Internet and Drug Markets, EMCDDA Insights*, edited by EMCDDA, 33–40. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

Losensky, A. 2016. 'Berliner Darknet-Dealer muss vier Jahre ins Gefängnis.' ['Berlin's Darknet dealer has to go to prison for four years.'] BZ-berlin.de, 12 September. As of 27 June 2017:
http://www.bz-berlin.de/tatort/menschen-vor-gericht/berliner-darknet-dealer-muss-vier-jahre-ins-gefaengnis

Martin, J. 2014. *Drugs on the Dark Net: How Cryptomarkets are Transforming the Global Trade in Illicit Drugs*. Palgrave Macmillan.

Matthews, S. 2014. 'Q&A With A Deep Web Arms Dealer.' Vocativ.com, 24 February. As of 27 June 2017: http://www.vocativ.com/tech/bitcoin/q-deep-web-arms-dealer/

Morselli, C., D. Décary-Hétu, M. Paquet-Clouston, & J. Aldridge. 2017. 'Conflict Management in Illicit Drug Cryptomarkets.' *International Criminal Justice Review*) [No issue or volume]: 1-18. As of 27 June 2017: http://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1057567717709498

Mounteney, J., A. Bo, & A. Oteo. 2016. *The Internet and Drug Markets*. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

Mullen, P. E., D. V. James, J. R. Meloy, M. T. Pathé, F. R. Farnham, L. Preston, B. Darnley, & J. Berman. 2009. The Fixated and the Pursuit of Public Figures. *The Journal of Forensic Psychiatry & Psychology* 20(1): 33–47.

Munksgaard, R., & J. Demant. 2016. Mixing Politics and Crime – The Prevalence and Decline of Political Discourse on the Cryptomarket.' *International Journal of Drug Policy* 35: 77–83.

Munksgaard, R., J. Demant, & G. Branwen. 2016. 'A Replication and Methodological Critique of the Study "Evaluating Drug Trafficking on the Tor Network".' *International Journal of Drug Policy* 35: 92–96.

National Institute of Justice. 2017. 'Gun Violence Prevention.' Nij.gov, 16 February. As of 27 June 2017: https://www.nij.gov/topics/crime/gun-violence/prevention/Pages/welcome.aspx

Nichol, S. 2015. 'Liam Lyburd: How a disturbed loner used the dark web to buy a Glock pistol.' Chroniclelive.co.uk, 30 July. As of 27 June 2017: http://www.chroniclelive.co.uk/news/north-east-news/liam-lyburd-how-disturbed-loner-9760812

NSWGreat. 2015. '[Complaint/Warning] Evolution Admins Exit Scamming.' Reddit.com/r/DarkNetMarkets, 18 March. As of 27 June 2017:
https://www.reddit.com/r/DarkNetMarkets/comments/2zeuxo/complaintwarning_evolution_admins_exit_scamming/

Oxford Dictionaries, n.d. Definition of digital native. Accessed on 10 May 2017. As of 27 June 2017:
https://en.oxforddictionaries.com/definition/digital_native

Pavesi, I. 2016. *Trade Update 2016. Transfers and Transparency*. Small Arms Survey, June. As of 18 June 2017:
http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/S-Trade-Update/SAS-Trade-Update.pdf

Pawlak, C. 2016. 'Beckmann will Kalaschnikow im Darknet kaufen - doch das Experiment geht schief.' ['Beckmann Wants to Buy Kalaschnikow in Darknet – But the Experiment Goes Wrong.'] Focus.de, 18 May. As of 27 June 2017:
http://www.focus.de/kultur/kino_tv/tv-kolumne-beckmann-beckmann-will-kalaschnikow-im-darknet-kaufen-doch-das-experiment-geht-schief_id_5542330.html

Petry, M. 2016. 'Waffenkaufer gesteht tat ein.' ['The rifleman admits act.'] Donaukurier.de, 20 November. As of 27 June 2017:
http://www.donaukurier.de/lokales/schrobenhausen/Schrobenhausen-DKmobil-wochennl442016-Waffenkaeufer-gesteht-Tat-ein;art603,3285610

Reddit. 2014. 'Never Trust a Pirate.' /r/SilkRoad. As of 27 June 2017:
https://en.reddit.com/r/SilkRoad/comments/1pfzga/never_trust_a_pirate/

———. 2015. 'Deep Dark Web Weapons Stores SCAMS and likely SCAMS – Be Warned!' /r/onions. As of 27 June 2017:
https://www.reddit.com/r/onions/comments/2dmvnp_deep_dark_web_weapons_stores_scams_and_likely/

Rothwell, J., J. Huggler, & L. Finnigan. 2016. 'Ali Sonboly: Everything We Know About the Munich Gunman.' Telegraph.co.uk, 24 July. As of 27 June 2017:
http://www.telegraph.co.uk/news/2016/07/23/munich-shooting-everything-we-know-about-the-shopping-centre-gun/

Segal, D. 2014. 'Eagle Scout. Idealist. Drug Trafficker?' NYTimes.com, 18 January. As of 27 June 2017:
https://www.nytimes.com/2014/01/19/business/eagle-scout-idealist-drug-trafficker.html?_r=0

Smith & Wesson. 2017. 'Model 66 Combat Magnum.' Smith-wesson.com. As of 1 June 2017:
https://www.smith-wesson.com/firearms/model-66-combat-magnum

Smith, G. 2013. 'How Bitcoin Sales of Guns Could Undermine New Rules.' HuffingtonPost.com, 15 April, last modified 19 May. As of 27 June 2017:
http://www.huffingtonpost.com/2013/04/15/bitcoin-guns_n_3070828.html

Solms-Laubach, F. 2015. 'Mord-Waffen kamen aus Deutschland!' ['Murder weapons came from Germany!'] Bild.de, 27 November. As of 27 June 2017 (in German):
http://www.bild.de/politik/ausland/waffen/aus-pariser-terror-nacht-stammen-aus-deutschland-43565470,var=a,view=conversionToLogin.bild.html

Soska, K., & Christin, N. 2015. 'Measuring the Longitudinal Evolution of the Online Anonymous Marketplace Ecosystem.' *24th USENIX Security Symposium*, 33–48. As of 27 June 2017:
https://www.usenix.org/system/files/conference/usenixsecurity15/sec15-paper-soska.pdf

Tagesschau. 2017. 'Darknet - Mythos und Realität Reise in den digitalen Untergrund.' ['Darknet – Myth and Reality. Journey into the Digital Underground.'] Tagesschau.de, 8 January. As of 27 June 2017:
http://www.tagesschau.de/inland/darknet-reise-in-die-digitale-unterwelt-101.html

The Local/DPA. 2017. '"Migrant shock", a Far-right Website Selling Illegal Guns, Taken Down.' TheLocal.de, 2 February. As of 27 June 2017:
https://www.thelocal.de/20170202/migrant-shock-far-right-website-selling-illegal-guns-taken-down

The Wave. 2015. 'Swansea Man had Lethal Weapons.' TheWave.co.uk, 31 October. As of 27 June 2017:
http://www.thewave.co.uk/news/local/swansea-man-had-arsenal-of-lethal-weapons/

Tzanetakis, M., G. Kamphausen, B. Werse, & R. von Laufenberg. 2015. 'The Transparency Paradox. Building Trust, Resolving Disputes and Optimising Logistics on Conventional and Online Drugs Markets.' *International Journal of Drug Policy* 35: 58–68.

UN (United Nations). 2001. Report of the United Nations Conference on the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All Its Aspects, New York, 9-20 July 2001. A/CONF.192/15. As of 27 June 2017:
https://digitallibrary.un.org/record/447095/files/A_CONF.192_15-EN.pdf

UNGA (United Nations General Assembly). 2000. United Nations Convention against Transnational Organized Crime. Adopted 15 November. A/RES/55/25 of 15 November. As of 27 June 2017: https://www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525e.pdf

———. 2001. *Protocol against the Illicit Manufacturing of and Trafficking in Firearms, Their Parts and Components and Ammunition, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (UN Firearms Protocol)*. Adopted 31 May. A/RES/55/255 of 8 June. As of 27 June 2017: https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx ?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-12-c&chap-ter=18&clang=_en

———. 2005. *International Instrument to Enable States to Identify and Trace, in a Timely and Reliable Manner, Illicit Small Arms and Light Weapons*. A/60/88. As of 27 June 2017: http://www.unodc.org/documents/organized-crime/Firearms/ITI.pdf

———. 2007. *Report of the Group of Governmental Experts established pursuant to General Assembly resolution 60/81 to consider further steps to enhance international cooperation in preventing, combating and eradicating illicit brokering in small arms and light weapons*. A/62/163. 30 August. As of 27 June 2017: https://digitallibrary.un.org/record/605508/files/A_62_163-EN.pdf

———. 2008. *Report of the Group of Governmental Experts to examine the feasibility, scope and draft parameters for a comprehensive, legally binding instrument establishing common international standards for the import, export and transfer of conventional arms*. A/63/334. 26 August. As of 27 June 2017: https://digitallibrary.un.org/record/637337/files/A_63_334-EN.pdf

———. 2014. *Recent Developments in Small Arms and Light Weapons Manufacturing, Technology and Design and Implications for the Implementation of the International Instrument to Enable States to Identify and Trace, in a Timely and Reliable Manner, Illicit Small Arms and Light Weapons*. Report of the Secretary-General. A/CONF.192/BMS/2014/1. 6 May. As of 27 June 2017: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/CONF.192/BMS/2014/1&referer=/english/&Lang=E

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2004. *Legislative Guide for the United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocols thereto.* V.04-50413. As of June 2017: https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CTOC/legislative-guide.html

UNSTATS (United Nations Statistics Division). 2013. 'Methodology: Standard Country or Area Codes for Statistical Use (M49).' Unstats.un.org. As of 27 June 2017: https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49/

US ATF (Department of Justice, Bureau of Alcohol, Tobacco, Firearms and Explosives). 2012. *2012 Summary: Firearms Reported Lost and Stolen*. As of 27 May 2017: https://www.atf.gov/file/11851/download

———. 2017a 'Fact Sheet – Facts and Figures for Fiscal Year 2016.' Atf.gov. As of 27 June 2017: https://www.atf.gov/resource-center/fact-sheet/fact-sheet-facts-and-figures-fiscal-year-2016

———. 2017b. *FFL Thefts/Losses United States*. April. As of 27 June 2017: https://www.atf.gov/news/pr/atf-releases-2016-summary-firearms-reported-lost-and-stolen-ffls

US DOJ (United States Department of Justice). 2014. 'More than 400 .Onion Addresses, Including Dozens of 'Dark Market' Sites, Targeted as Part of Global Enforcement Action on Tor Network' Office of Public Affairs, 7 November. As of 27 June 2017: https://www.justice.gov/opa/pr/more-400-onion-addresses-including-dozens-dark-market-sites-targeted-part-global-enforcement

———. 2015a. 'Montgomery Man Convicted for Illegal Gun Sales on Darknet Sites.' Atf.gov/, 24 June. As of 27 June 2017: https://www.atf.gov/news/pr/montgomery-man-convicted-illegal-gun-sales-darknet-sites

———. 2015b. 'Hyannis Man Charged with Bitcoin Purchase of Firearm and Silencer on "Darknet".' Justice.gov, 2 April. As of 27 June 2017: https://www.justice.gov/usao-ma/pr/hyannisman-charged-bitcoin-purchase-firearm-and-silencer-darknet

———. 2016. 'Kansas Man Pleads Guilty to Exporting Firearms to Overseas Purchasers.' Atf.gov, 6 June. As of 27 June 2017: https://www.atf.gov/news/pr/kansas-man-pleads-guilty-exporting-firearms-overseas-purchasers

———. 2017a. 'Gun Traffickers Arrested for Allegedly Using the Dark Net to Export Guns Across the World.' Justice.gov, 31 May. As of 27 June 2017: https://www.justice.gov/usao-ndga/pr/gun-traffickers-arrested-allegedly-using-dark-web-export-guns-across-world

———. 2017b. 'Kansas Man Sentenced to 52 Months for Exporting Firearms to Overseas Purchasers Using Hidden Marketplace Website.' Justice.gov, 30 January. As of 27 June 2017: https://www.justice.gov/opa/pr/kansas-man-sentenced-52-months-exporting-firearms-overseas-purchasers-using-hidden

Vajgert, G. 1996. 'Identification of Mail Packages Used in Drug Smuggling.' *The FBI Law Enforcement Bulletin*, 1 February. As of 27 June 2017: https://www.thefreelibrary.com/Profiling%20postal%20packages.-a018447923

Van Buskirk, J., A. Roxburgh, S. Naicker, & L. Burns. 2015. Response to Dolliver – Evaluating Drug Trafficking on the Tor Network. *International Journal of Drug Policy* 26(11): 1,113–23.

Van Buskirk, J., S. Naicker, A. Roxburgh, R. Bruno, & L. Burns. 2016. 'Who Sells What? Country Specific Differences in Substance Availability on the Agora Dark Net Marketplace.' *International Journal of Drug Policy*. 35: 16-23. As of 27 June 2017: http://www.ijdp.org/article/S0955-3959(16)30226-2/fulltext

Van Slobbe, J. 2016. 'The Drug Trade on the Deep Web: A Law Enforcement Perspective.' In *Internet and Drug Markets, EMCDDA Insights*, edited by EMCDDA, 77–83. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

Vitáris, B. 2015. 'Allegedly: German DNM Vendor Sold the Weapons Used at Paris Terror Attacks.' DeepDotWeb.com, 2 December. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/2015/12/02/german-dnm-vendor-sold-weapons-to-paris-terror-attacks/

———. 2016a. 'Do People Really Buy Weapons from Dark Web Markets?' DeepDotWeb.com, 12 January. As of 27 June 2017: https://www.deepdotweb.com/2016/01/12/do-people-really-buy-weapons-from-dark-web-markets/

———. 2016b. 'Belgian Sentenced to Community Service for Ordering Weapons of War.' DeepDotWeb.com, 1 November. As of 27 June 2017:
https://www.deepdotweb.com/2016/11/01/belgian-sentenced-community-service-ordering-weapons-war/

Woolf, N. 2015. 'Bitcoin "Exit Scam": Deep-Web Market Operators Disappear With $12m.' TheGuardian.com, 18 March. As of 27 June 2017:
http://www.theguardian.com/technology/2015/mar/18/bitcoin-deep-web-evolution-exit-scam-12-million-dollars

Zetter, K. 2013. 'How the Feds Took Down the Silk Road Drug Wonderland.' Wired.com, 18 November. As of 27 June 2017:
http://www.wired.com/threatlevel/2013/11/silk-road/

———. 2014. 'New "Google" for the Dark Web Makes Buying Dope and Guns Easy.' Wired.com, 17 April. As of 27 June 2017:
https://www.wired.com/2014/04/grams-search-engine-dark-web/

الملحق – لمحة حول الصكوك القانونية الدولية وقابلية تطبيقها على الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم

من إعداد البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (Global Firearms Programme of the United Nations Office for Drugs and Crime)*

لا تعكس محتويات هذه المقالة بالضرورة آراء أو سياسات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ولا تعني ضمناً أي تأييد لها.

* من تأليف سيمونيتا جراسي (Simonetta Grassi)، رئيسة البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية (Global Firearms Programme)، وماريكي بيوتنر (Mareike Buettner)، خبيرة معاونة

الاستجابات الدولية للاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة على الإنترنت المُظلم

في الوقت الذي يبحث فيه أصحاب الشأن في كيفية تمكّن الجناة الذين ارتكبوا الهجمات المسلّحة الأخيرة كما في ميونخ وباريس من الوصول إلى الأسلحة النارية المُستخدَمة، مع على ما يبدو، خطر منخفض من حيث إلقاء القبض عليهم، يظهر البحث الحالي أنّ الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الإنترنت المُظلم يشكّل واقعاً يجذب الانتباه العام بشكلٍ متزايد. يناقش منذ بعض الوقت المجتمع الدولي ووكالات إنفاذ القانون والخبراء في الأسلحة وجرائم الإنترنت وأصحاب شأن آخرون مقاربات من أجل معالجة ظاهرة الاتجار غير المشروع على الإنترنت المُظلم.

بهذا الخصوص، يتعلّق سؤال أساسي بالوسائل والأدوات المتوفرة لأنظمة العدالة الجنائية من أجل منع هذه الظاهرة الجديدة بفعالية ومكافحتها، وبالتالي، **كيف، أو إلى أيّ مدى، يوفّر إطار العمل القانوني الدولي القائم استجابةً ملائمةً وفعّالةً للاتجار بالأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة على الإنترنت المُظلم**. من شأن النظر بمزيدٍ من التدقيق في الصكوك الأكثر صلةً وقابلية تطبيقها أن يسلّط بعض الضوء على هذا السؤال.

أ. لمحة حول إطار العمل القانوني الدولي

ثمّة ثلاثة صكوك مُلزمة قانوناً على المستوى الدولي والتي تُعتبر ذات صلة بشكلٍ خاصٍ بالحالة: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الحدود الوطنية (**اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة** (**Organized Crime Convention**)، البروتوكول المكمّل لها لمكافحة الصنع غير المشروع للأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها (**بروتوكول الأسلحة النارية** [**Firearms Protocol**])، ومعاهدة تجارة الأسلحة (Arms Trade

[Treaty [ATT).[166] يستهدف الصك الأوّل الجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية ويهدف إلى تعزيز التعاون من أجل منعها ومكافحتها بشكل أكثر فعالية، في حين يهدف الصكان الآخران بالتحديد إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة، بما فيها الأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة، ومكافحته والقضاء عليه.

تشكّل اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة التي تمّ اعتمادها بالإجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة (United Nations General Assembly) في نوفمبر/تشرين الثاني 2000، الصك القانوني الأساسي على المستوى الدولي لتوفير إجراءات محددة من أجل منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومكافحتها. وفي حين أنّ الاتفاقية تتطلّب أيضاً من الدول التأكيد على بعض الجرائم الجنائية، يركّز هذا الفصل على الأحكام المرتبطة بإنفاذ القانون والتعاون الدولي بين الشرطة والقضاء. يبلغ عدد أطراف هذه الاتفاقية بتاريخ 1 يونيو/حزيران 2017، 187 طرفاً.[167]

بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة (بروتوكول الأسلحة النارية) هو أحد البروتوكولات الثلاثة المكمّلة لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة، وقد تمّ اعتماده في مايو/أيار 2001. شكّل هذا البروتوكول الصك الأوّل بشأن الأسلحة النارية الملزم قانوناً على مستوى عالمي. إن البيان المُعلن للهدف من هذا الصك الملزم قانوناً هو "تشجيع وتسهيل وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف من أجل منع صنع الأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ومكافحتهما والقضاء عليهما (المادة 2). إنّه يوفّر إجراءات مرتبطة بدورة الحياة الكاملة للأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوّناتها والذخيرة، بما في ذلك صنعها ونقلها ومراقبتها وسلامتها، بالإضافة إلى التخلّص منها. بصفته صكّ للعدالة الجنائية، يحدّد بروتوكول الأسلحة النارية أيضاً تركيزاً على التجريم، وتبادل المعلومات والتعاون الدولي، بما في ذلك التعقّب. يبلغ عدد أطراف هذا البروتوكول بتاريخ 1 يونيو/حزيران 2017، 114 طرفاً.[168]

وأخيراً، تهدف معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)، التي تمّ اعتمادها من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2013، من بين جملة أمور، إلى تأسيس المعايير الدولية المشتركة الأعلى مستوى المحتملة لتنظيم أو تحسين تنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية. تعالج أحكامها بشكلٍ رئيسيٍّ تأسيس نظام مراقبة لنقل الأسلحة الدولية بالإضافة إلى معالجة الانحراف، والإبلاغ والتعاون الدولي، إلخ. صادقت 29 دولة على معاهدة تجارة الأسلحة أو انضمّت إليها بتاريخ 1 يونيو/حزيران 2017.

ب. قابلية تطبيق اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة (Organized Crime Convention) وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة (بروتوكول الأسلحة النارية [Firearms Protocol]) ومعاهدة تجارة الأسلحة (ATT)

يجب إيلاء الانتباه إلى قابلية التطبيق الملموسة لأطر العمل القانونية الدولية التي تم إدخالها من أجل معالجة الاتجار بالأسلحة على الإنترنت من أجل مناقشة فعالية هذه الأطر، وذلك أبعد من بيان أهدافها.

تنطبق اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة (Organized Crime Convention) بالإجمال على منع الأفعال الجرمية التي تم التأكيد عليها بموجب الاتفاقية والبروتوكولات المكمّلة لها والتحقيق فيها وملاحقتها، حيث تكون الجريمة **عابرة للحدود الوطنية بطبيعتها وتتورّط فيها مجموعة**

166 في حين أنّ برنامج العمل للعام 2001 لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه ومكافحة ذلك الاتجار والقضاء عليه (2001 Programme of Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All Its Aspects) يشكّل خطوة أساسية أخرى باتجاه تطوير مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة، لا يتم أخذه بعين الاعتبار في هذا الفصل بالنظر إلى طبيعته غير الملزمة قانوناً.

167 في الواقع، ثمّة فقط 11 دولة عضو في الأمم المتحدة ليست طرفاً في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة (Organized Crime Convention).

168 للاطلاع على القائمة الكاملة للدول الأعضاء في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة (بروتوكول الأسلحة النارية [Firearms Protocol])، راجع الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) (2001).

إجرامية منظّمة (المادة 3). في حين أنّ هذا يبدو قيداً، وبالأخصّ في الحالات التي لا يبدو فيها الجاني مرتبطاً بمجموعة إجرامية، تجدر الملاحظة إلى أنّه عندما تحتجّ الدول بالاتفاقية من أجل طلب مساعدة قانونية متبادلة، ما يُشكّل أداةً مهمة للتعاون الدولي في المسائل الإجرامية من أجل تيسير توفير الأدلة المقبولة في الولاية القضائية للدولة المُلاحِقة، يكفي أن يكون للدول الطالبة أسباب معقولة للاشتباه بأنّ الجريمة هي عابرة للحدود الوطنية بطبيعتها وأن مجموعة إجرامية منظّمة متورّطة فيها (المادة 18، الفقرة 1). يحدّد ذلك معياراً أدنى مستوى للأدلّة يهدف إلى تيسير طلبات المساعدة لغرض تحديد ما إذا كانت عناصر الطبيعة العابرة للحدود الوطنية والجريمة المنظّمة متوفرة وما إذا قد يكون التعاون الدولي ضرورياً ويمكن المطالبة به بموجب اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة لاتخاذ إجراءات تحقيقية لاحقة، أو ملاحقة، أو تسليم المجرمين.[169] تنطبق أحكام الاتفاقية مع إجراء التعديلات بحسب مقتضى الحال (mutatis mutandis) على بروتوكول الأسلحة النارية (المادة 1، الفقرة 2 من بروتوكول الأسلحة النارية).[170]

يرتبط نطاق تطبيق بروتوكول الأسلحة النارية المكمّل، من جهةٍ ثانية، بمنع **صنع الأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة** (المادة 4). حدّد البحث هذه السلع جميعها على أنّها معروضة ومنقولة عبر الإنترنت المُظلم. تبدو المنتجات الرقمية، على غرار الكتيبات أو التعليمات لصنع أو تعديل الأسلحة والمتفجرات، بالإضافة إلى الملفات الرقمية للطباعة الثلاثية الأبعاد للأسلحة النارية التي كانت الفئة الأكبر الثانية من السلع المُحدّدة على أنها منقولة، أنها تقع خارج نطاق نظام مراقبة النقل المحدد من قِبَل بروتوكول الأسلحة النارية والصكوك الأخرى.[171]

ترتبط المتطلبات العامة التي يحدّدها بروتوكول الأسلحة النارية **لأنظمة مراقبة التصدير والاستيراد والعبور**، بما فيها تأسيس أنظمة ترخيص أو تصريح للاستيراد والتصدير، بشكلٍ حصريٍّ بعمليات النقل الدولية للأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوّناتها والذخيرة (المادة 10). من جهةٍ أخرى، إن المتطلبات الضمنية التي تُلزم **المصنّعين** بالحصول على ترخيص أو تصريح صالح من السلطة المختصة في الدولة حيث يجري صنع أو تجميع السلع المنظّمة، وتطبيق متطلبات وضع العلامات التي ينصّ عليها بروتوكول الأسلحة النارية، تصلح أيضاً للسلع التي يتم شراؤها أو إنتاجها على مستوى محلي (المادة 3d).

يلزم بروتوكول الأسلحة النارية بشكلٍ إضافيٍّ الدول الأطراف بالتأكيد على بعض **الجرائم الجنائية**، على غرار الصنع غير المشروع للأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بالإضافة إلى محاولة ارتكاب هذه الأفعال الجرمية وطرق المساعدة والتحريض المتعدّدة (المادة 5، الفقرات 1 a, b, 2). يعرّف البروتوكول الاتجار غير المشروع على أنّه يضمّ أشكال مختلفة من نقل السلع المنظّمة (على غرار الاستيراد والتصدير والبيع والاستحواذ) **"من أو عبر أراضي دولة طرف إلى أراضي دولة طرف أخرى في حال عدم تصريح أي من الدول الأطراف المعنية بذلك أو في حال كانت الأسلحة النارية لا تحمل علامة"** بموجب الإجراءات المحددة في البروتوكول. يطبّق البروتوكول معايير مماثلة لقابلية التطبيق على غرار الاتفاقية الأساسية التي يكمّلها متى تعلّق الأمر بإنفاذ القانون وإجراءات التعاون الدولي، مشيراً إلى أنّ هذه الإجراءات يجب أن تنطبق على التحقيق في وملاحقة هذا الجرم حيث يكون **عابراً للحدود الوطنية بطبيعته وتتورط فيه مجموعة إجرامية منظّمة** (المادة 1، الفقرة 4،2 من

169 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2004، 221).

170 يجب تفسير العبارة اللاتينية "mutatis mutandi" على أنّها تعني "مع إجراء التعديلات بحسب مقتضى الحال" أو "مع إجراء التعديلات بحسب ما تستلزمه الظروف"، راجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2004، 472).

171 أشار تقرير أعدّته في العام 2008 مجموعة الخبراء الحكوميين (Report of the Group of Governmental Experts 2008) للبحث في الجدوى والنطاق ومعايير الصياغة لصك شامل ملزم قانوناً يحدّد المعايير الدولية المشتركة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية (الجمعية العامة للأمم المتحدة [UNGA]، 2008) إلى أنّ أنواع أنظمة الأسلحة والمعدات وقِطَعِها التي يتم صنعها بشكلٍ تعاونيٍّ بموجب مشاريع مشتركة وتراخيص كانت تزداد وأنّ معظم الدول المنتجة للأسلحة كانت تعتمد بشكلٍ متزايدٍ على عمليات نقل التكنولوجيا والتحديثات من مصادر خارجية، بدلاً من إنتاجها الأصلي الخاص. في هذا السياق، في حين يمكن بشكلٍ محتملٍ احتساب الكتب الإلكترونية والكتيبات مع التعليمات لصنع أو تعديل الأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة، بالإضافة إلى ملفات الطباعة الثلاثية الأبعاد، إلا أنها ليست مشمولة في معاهدة تجارة الأسلحة (ATT).

بروتوكول الأسلحة النارية). وعلى الرغم من ذلك، يجب الإشارة إلى أنّه يجب التأكيد على الجرم، على الصعيد الوطني، في القانون الداخلي لكل دولة طرف **بشكل مستقلٍ عن** تورّط مجموعة إجرامية منظّمة (المادة 34، الفقرة 2، 4 من الاتفاقية).

إن جرم الصنع غير المشروع للأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة (المادة 5، الفقرة 1 a) يمكن أن يكون أيضاً ذا فائدة في سياقنا المحدد. ينصّ تعريف الصنع غير المشروع على مجموعة متنوعة من الأفعال الجرمية والتي تنطبق على صنع أو تجميع تلك السلع عندما (أ) يتم استخدام قِطَع ومكونات تم الاتجار بها بصورةٍ غير مشروعة؛ (ب) يتم الاضطلاع بالنشاط من دون ترخيصٍ أو تصريحٍ من السلطة المختصة حيث يجري النشاط؛ أو (ج) لا تحمل الأسلحة النارية المصنّعة أو المجمّعة بهذا الشكل العلامات بموجب متطلبات وضع العلامات المنصوص عليها في المادة 8 من البروتوكول. ثمّة خطر مرتفع بأن يقوم المشترون، بعد إحالة السلع التي تم شراؤها، بارتكاب الجرم في السياق المحدد المُشار إليه في هذا البحث. يمكن أن تكون هذه هي الحال على سبيل المثال عندما يصنع المشترون الأسلحة بالاعتماد على كتاب إلكتروني تم شراؤه ويقدّم التعليمات لصنع الأسلحة النارية أو باستخدام ملفات رقمية للطباعة الثلاثية الأبعاد للأسلحة النارية من دون الاستحصال على ترخيص للقيام بذلك أو من دون وضع علامة على السلاح الناري المُصنّع بحسب ما هو مطلوب. وقد تكون أيضاً هذه هي الحال عندما يعيد المشترون تجميع الأسلحة النارية التي تم شراؤها سابقاً على الإنترنت المُظلم وتفكيكها من قِبَل البائع بهدف تمويه الشحنة عن عمليات مسح الجمارك والخدمة البريدية (راجع القسم 5.4.1).

يشير ما تقدّم إلى أنّه يبدو أنّ الأحكام ذات الصلة بشأن عمليات مراقبة النقل، وإنفاذ القوانين، والتعاون الدولي وانتهاكات بروتوكول الأسلحة النارية هي قابلة للتطبيق بشكلٍ رئيسي على الحالات الدولية للاتجار غير المشروع بالأسلحة وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة على الإنترنت المُظلم. على الرغم من ذلك، قد تدعو الحاجة إلى أن يتم بشكل إضافي استكشاف مدى تلبية متطلّب توفّر عنصر عابر للحدود وذلك فحسب من خلال واقع أنّ حركة الإنترنت المُظلم موجّهة عبر عناوين بروتوكول إنترنت متعددة في بلدان مختلفة ومن خلال ترحيلات دولية متعددة.

وأخيراً، تنطبق معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) ونظام مراقبة النقل الخاص بها على الطرق المختلفة لعمليات النقل الدولي لفئات مختلفة من الأسلحة التقليدية، بما في ذلك، من بين جملة أمور، الأسلحة النارية، وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة. إن نطاق المعاهدة موجّه بوضوح نحو معالجة البُعد الدولي للتجارة. تنطبق معايير التصدير لتقييم مخاطر الانحراف والاتجار غير المشروع قبل النقل الفعلي وتفترض مسبقاً مراعاة آلية نظامية ورقابية قائمة، والتي – كما سبق وصفه أعلاه – يمكن التحايل عليها بشكلٍ كامل من قِبل عمليات الشراء عبر الإنترنت المُظلم. وعلى الرغم من ذلك، ما يبدو واضحاً هو أنّ حالات الاتجار الداخلي غير المشروع بهذه السلع عبر الإنترنت المُظلم قد لا تكون مشمولة في هذا الصك.

ب1. تورّط مجموعة إجرامية منظمة

من أجل الاحتجاج بأحكام التعاون بموجب اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة (Organised Crime Convention) وبروتوكول الأسلحة النارية (Firearms Protocol)، يتوجب على الدول بالتالي أن تُثبت، أو أن يكون لديها على الأقلّ شكّ بأنّ الجرم ينطوي على مجموعة إجرامية منظّمة وهو ذو طبيعة عابرة للحدود الوطنية.

تعرّف الاتفاقية مجموعة إجرامية منظّمة على أنها **"مجموعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية، [أو البروتوكولات المرفقة بها] من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"** (المادة 2a). يقدّم البحث بعض المؤشرات المفيدة حول متى يكون تورّط مثل هذه المجموعة محتملاً. تنشأ التلميحات بشأن التورّط المحتمل لأكثر من ثلاثة أشخاص في عمليات النقل غير المشروعة على مستويات مختلفة: ففي حين غالباً ما يبدو البائعون أنّهم يعلنون عن الأسلحة النارية كصفقة شاملة مع ذخيرة أو قِطَع ومكونات، قد يقترح ذلك أن البائع يمكنه شراء السلع المطلوبة من خلال قناة أو

شبكة من الاتصالات (راجع المناقشة بعد القسم 3.2.1). يمكن أيضاً دعم هذه الخلاصة المحتملة بواقع أنّه تم تخصيص مجموع الـ339 قائمة المرتبطة بالأسلحة النارية لـ60 حساب بائع فقط (راجع القسم 4.3.1). في حين يشرح البحث بأن عدداً من البائعين قد يستضيف قوائم متعددة للسلعة نفسها، ثمة أيضاً احتمال بأنّ عدد البائعين الصغير نسبياً قد يعتمد على ترسانة أكبر من الأسلحة النارية والقِطَع والمكوّنات والذخيرة التي ليست من سلعهم الشخصية وإنما تمّ شراؤها عبر شبكة من الأشخاص. بالإضافة إلى ذلك، إن مجرّد إمكانية التحقق من عدد القوائم التي يملكها بائع فردي ومن نوعها قد يوفّر رؤى مفيدة حول محفظة البائع. قد يكون بائع يعرض أسلحة نارية بالإضافة إلى مخدرات وسلع أخرى تم شراؤها بشكلٍ غير مشروع على الإنترنت المُظلم عضواً في مجموعة ذات هيكل تنظيمي تتاجر بالأسلحة النارية وسلع أخرى لتحقيق منفعة مادية. ومع مواصلة المناقشات والبحث حول الموضوع، ينبغي أيضاً إيلاء انتباه إضافي حول مدى تمكّن بائع فردي يعتمد فحسب على بيع سلع شخصية، من المحافظة بفعالية على سمعةٍ طيبة على الإنترنت المُظلم، ما يُعتبر، بحسب ما يشرحه الباحثون، أساسياً لجذب المشترين.

وأخيراً، قد تدعو الحاجة إلى إجراء تحليل إضافي حول مدى إمكانية تطبيق التعريفين الواردين في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة للمجموعة "ذات الهيكل التنظيمي"[172] والمجموعة "الإجرامية المنظّمة" في سياق البيئة الإجرامية المتغيّرة في العالم الافتراضي، حيث يمكن لبائعين ومشترين لا يكشفون عن هويتهم إجراء الصفقات عبر ما يبدو مجالاً جغرافياً غير محدود من دون أن يكونوا على معرفة البعض منهم بالبعض الآخر. في هذا الصدد، قد يكون من المفيد الإشارة إلى أنّه، وبموجب الملاحظات التفسيرية للسجلات الرسمية للمفاوضات بشأن اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة والبروتوكولات المرفقة بها (A/55/383/Add.1، الفقرة 4)، يُقصد بمصطلح "مجموعات ذات هيكل تنظيمي" أن يتم استخدامه بمعنى واسع، بحيث يشمل على حدّ سواء المجموعات التي تتمتع بهيكل هرمي أو آخر متطور والمجموعات غير الهرمية، حيث لا يتم تحديد الأعضاء رسمياً. ويُقصد بالتالي بهذا المفهوم أن يشمل كل حالات الجرائم التي تنطوي على أي عنصر من الارتكاب المنظّم.[173] من الناحية العملية، قد يشير ذلك إلى أنّه، وفي سياقنا المحدد، لا تدعو الحاجة إلى الحصول على تعريف واضح لأدوار ووظائف كل واحد من أعضاء المجموعة فحسب، ولكن الأعضاء بحدّ ذاتهم ليسوا بحاجة إلى معرفة البعض منهم البعض الآخر شخصياً من أجل تشكيل مجموعة ذات هيكل تنظيمي.

يبدو أنّه تتم تلبية المؤهِل المميز الآخر لـ"مجموعة إجرامية منظمة"، وبالتحديد هدف "الحصول، إن مباشرةً أو غير مباشرة، على منفعةٍ ماليةٍ أو منفعةٍ ماديةٍ أخرى" إلى حد كبير في حالاتنا المحددة، علماً أنه يرتبط بالجرائم ذات أغراض ملموسة غير نقدية ويهدف إلى استبعاد المؤامرات ذات الأغراض غير المادية البحتة، على غرار الأهداف الأيديولوجية على سبيل المثال.[174]

ب2. طبيعة الجرم العابرة للحدود الوطنية

كما تم تحديده أعلاه، إن جرم "الاتجار غير المشروع" بالأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة، وفقاً لما يرد في بروتوكول الأسلحة النارية (Firearms Protocol) يتطلّب النقل المادي العابر للحدود للسلع من أو عبر دولة طرف إلى دولة طرف أخرى.

تُبيّن قائمة مواقع الشحن المتوفرة المُستَخدَمة من قِبَل بائعي الأسلحة النارية (المربّع رقم 5.1 في القسم 5.2) أن البائعين هم بالإجمال على استعداد لنقل سلعٍ من أمريكا الشمالية والبلدان الأوروبية بشكلٍ رئيسيٍّ إلى كل أنحاء الكرة الأرضية، بما فيها صراحةً من بين جملة أماكن، أفريقيا وآسيا، وأمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا. ويحدّد البحث بشكلٍ إضافيٍّ أن 9 في المئة فقط من مجموع

172 بحسب الاتفاقية، يقصد بـ"مجموعة ذات هيكل تنظيمي" مجموعة غير مشكّلة عشوائياً لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسمياً، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون ذات هيكل تنظيمي؛" (الجمعية العامة للأمم المتحدة [UNGA]، المادة 2c).

173 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، (2004، 14).

174 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، (2004، 23).

الصفقات المحددة المؤكدة كانت ذات طبيعة داخلية (راجع المناقشة في القسم 5.1). مع أخذ نطاق البحث والتحذيرات التي تم تقديمها بعين الاعتبار، ما زال يبدو أنّ هذه النتيجة توفّر قاعدة لوكالات إنفاذ القانون من أجل إجراء تحقيقات مع أسباب معقولة للاشتباه بأن نقل السلع التي تم اعتراضها كان في الواقع ذا طبيعة عابرة للحدود الوطنية.

على الرغم من أنّ ذلك غير مطلوب صراحةً بموجب البروتوكول، قد تتمثّل ممارسة جيدة بالنسبة للدول بالنظر في التأكيد على جرم منفصل يُجرّم عمليات النقل الداخلية غير المشروعة للأسلحة النارية، وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة، بما في ذلك على الإنترنت المُظلم؛ أي التي لا تحدّد متطلّب النقل عبر الحدود. لدول متعددة أصلاً أحكام مماثلة قائمة تكمّل جرم الاتجار الدولي الإلزامي الخاص بالبروتوكول. في حال كانت الدول ستصنّف مثل هذا السلوك على أنّه "جريمة خطيرة"، [175] قد تكون أحكام اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة قابلة للتطبيق شرط أن تكون مجموعة إجرامية منظّمة متورطة وأن يكون الجرم ذا طبيعة عابرة للحدود الوطنية (المادة 3، الفقرة 1 من الاتفاقية). وبغضّ النظر عن العنصر العابر للحدود الذي تم إدخاله بموجب بروتوكول الأسلحة النارية في جرم "الاتجار غير المشروع"، تعتبر الاتفاقية أن الجرم هو ذو طبيعة عابرة للحدود الوطنية إذا: "(أ) **تم ارتكابه في أكثر من دولة واحدة؛ (ب) تم ارتكابه في دولة واحدة ولكن حصل جزء كبير من الارتكاب أو التخطيط أو التوجيه أو المراقبة في دولة أخرى؛ (ج) تم ارتكابه في دولة واحدة ولكنه ينطوي على مجموعة إجرامية منظمة تشارك في نشاطات إجرامية في أكثر من دولة واحدة؛ أو (د) تم ارتكابه في دولة واحدة ولكن له آثار كبيرة في دولة أخرى"** (المادة 3، الفقرة 2).

ت. الإجراءات التي تساهم في معالجة الاتجار غير المشروع عبر الإنترنت المُظلم

من منظور تنظيمي، يبدو أنّه تم التحايل بشكلٍ كاملٍ على نظام مراقبة النقل ومتطلب الحصول على تصاريح الاستيراد والتصدير كما هو محدد في إطار العمل القانوني الذي تم إدخاله (المادة 10 من بروتوكول الأسلحة النارية، المواد 5 إلى 8 من معاهدة تجارة الأسلحة ([ATT]) من قِبَل الأطراف في صفقات الأسلحة النارية غير المشروعة على الإنترنت المُظلم والتي تستفيد من ميزات عدم الكشف عن الهوية الشخصية والجغرافية والتي تقدّمها التجارة على الإنترنت المُظلم.

أبعد من ذلك، يوفّر إطار العمل القانوني الدولي إجراءات قانونية وتشغيلية إضافية والتي يمكن لأصحاب الشأن المختلفين والجهات الفاعلة التابعة لنظام إنفاذ القانون الاضطلاع بها كجزءٍ من استراتيجية شاملة ومدمجة من أجل تجنّب الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة، ومكافحته والقضاء عليه، وبالأخص على الإنترنت المُظلم.

ج1. المنظور القانوني

من منظور قانوني، ثمّة بادئ ذي بدء حاجة إلى النظر في كيفية تعزيز **المراقبة على مديري الأسواق**. يشرح البحث أنّ مديري الأسواق المشفّرة يؤدون وظائف أساسية في الصفقات من خلال توفير منصة تتيح عرض فرص الأعمال، وتسهّل تأسيس الاتصال بين الأطراف المعنية وتبني الثقة بين البائعين والمشترين من خلال عرض خدمات ضمان للدفع وتأسيس ميزات للتغذيات الراجعة (القسم 2.2).

بالنظر إلى هذا الدور المهم الذي يؤديه مديرو السوق في إيجاد فرص الأعمال وتمكين تجسيدها، تدعو الحاجة إلى تحليلٍ معمّقٍ حول ما إذا كانت تنظيمات **الوساطة** القائمة بحسب ما ينصّ عليه بروتوكول الأسلحة ومعاهدة تجارة الأسلحة قابلة للتطبيق. في حين أنّ أيّاً من الصكوك الدولية التي تمّ إدخالها لا تحتوي على تعريفٍ للوسطاء، يعرّفهم تقرير صادر عن مجموعة خبراء حكومية تابعة للأمم المتحدة (UN Governmental Group of

175 بحسب الاتفاقية، يقصد بتعبير "جريمة خطيرة" سلوك يمثل جرماً يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد؛ (الجمعية العامة للأمم المتحدة [UNGA] 2000، المادة 2b).

Experts) في العام 2007 على أنّهم **"شخص أو كيان يتصرّف بمثابة وسيط يجمع بين الأطراف ذات الصلة معاً ويرتّب أو ييسّر صفقة محتملة لأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة مقابل شكل معيّن من المنفعة، إن مادية أو بخلاف ذلك"**.[176] تحدّد مجموعة الخبراء بشكلٍ إضافيٍّ أنّ خدمات الوساطة يمكن أن تشمل، من بين جملة أمور، تأدية دور باحثٍ عن فرص الأعمال لطرف واحد أو أكثر؛ تأمين الاتصال بين الأطراف ذات الصلة؛ مساعدة الأطراف في اقتراح أو ترتيب أو تيسير اتفاقيات أو عقود ممكنة بينها؛ مساعدة الأطراف في الحصول على الوثائق اللازمة؛ ومساعدة الأطراف في ترتيب الدفعات اللازمة. تم دمج هذا التعريف والأمثلة في المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة (International Small Arms Control Standards [ISACS])، والتي تُعتبر مجموعة من المعايير الطوعية المُطوّرة من قِبَل الأمم المتحدة (UN) وشركاء آخرين لتوفير إرشادٍ واضحٍ وعمليٍّ وشاملٍ للممارسين وصانعي السياسات حول النواحي الأساسية المرتبطة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.[177]

في حين لا يملك عددٌ من البلدان نظام مراقبة وساطة خاصة بالأسلحة قائم حالياً، يجب الإشارة إلى أنّ بروتوكول الأسلحة النارية يتطلب من الدول الأطراف النظر في تأسيس مثل هذا النظام (المادة 15). بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز هذا الحكم مؤخراً من قِبَل معاهدة تجارة الأسلحة، التي أرغمت الدول الأطراف على تنظيم نشاطات الوساطة التي تجري ضمن ولايتها القضائية (المادة 10). قد يشكّل بالتالي تأسيس نظام مراقبة شامل للوساطة الخاص بالأسلحة، بما في ذلك التأكيد على الوساطة غير المشروعة باعتبارها عملاً إجرامياً، إجراءً وقائياً مهماً وشرطاً مسبقاً للاستجابة الفعالة للعدالة الجنائية لنشاطات الوساطة غير المشروعة التي تجري على الإنترنت المُظلم وأماكن أخرى.

يرتبط سؤال قانوني أساسي ثانٍ **بالسلطة المختصّة** لوكالات إنفاذ القانون **والولاية القضائية** لمحاكم الدول التي تنوي أن تكافح بشكلٍ تشغيلي الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الإنترنت المُظلم.

لا تنصّ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة (Organized Crime Convention) على النطاق الجغرافي الذي يكون لوكالات إنفاذ القانون السلطة فيه للتحقيق في الأفعال الجرمية. وفي حين يعتمد ذلك على التشريعات الوطنية للبلدان المعنية، يُفترض عموماً أن وكالات إنفاذ القانون مخوّلة لإجراء التحقيقات ضمن النطاق الجغرافي لأراضيها الخاصة.

فيما يتعلّق بمسألة الولاية القضائية، تنصّ الاتفاقية على أنّه **يتوجب** على الدول الأطراف تشكيل ولاية قضائية تشمل كل الأفعال الجرمية بموجب الاتفاقية وأي بروتوكولات تكون الدولة المعنية طرفاً فيها ملتزماً ضمن أراضي الدولة، بما في ذلك سفنها البحرية وطائراتها (المادة 15 من الاتفاقية، المادة 1، الفقرة 2 من بروتوكول الأسلحة النارية). ويُطلب من الدول أيضاً تشكيل ولاية قضائية في الحالات حيث لا تستطيع تسليم شخص مطلوب على أساس الجنسية. علاوةً على ذلك، يتم تشجيع الدول على تشكيل الولاية القضائية الاختيارية في الظروف الأخرى كلها، عندما يكون مواطنو دولة إما ضحايا أو مرتكبي جرم، أو عندما يتم ارتكاب الجرم خارج الأراضي، وإنّما بهدف ارتكاب جريمة خطيرة ضمن أراضيها أو بهدف تبييض العائدات غير المشروعة الناتجة عن هذه الأفعال الجرمية ضمن أراضيها.

في حين يتم عموماً ارتكاب جرم الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة في البلدان المعنية حيث يشحن مرتكبو الجرم أو يستلمون السلع (أي الدول المصدرة والموردة)، قد تدعو الحاجة أيضاً إلى إجراء تحقيقات في بلدان ثالثة. وقد تشمل هذه، من بين جملة أمور، البلد حيث يسكن مرتكبو الجرم المتّهمون في الحالات حيث يتم شحن السلع من أو إلى بلد ثالث، أو،

---

176 الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، (2007).

177 المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة (ISACS)، (2016).

حتّى وإن كان من الصعب تحديد ذلك، البلد حيث يقع الخادم الذي تعمل عليه السوق المُشفّرة.

يمكن أيضاً حلّ التحديات المرتبطة بسلطة وكالات إنفاذ القانون على أساس اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة من خلال اتفاقيات ثنائية الأطراف أو متعددة الأطراف، كما آليات التعاون الدولي للشرطة التي يمكن أن تساعد على توسيع نطاق التدخّل المصرّح به هذا بشكلٍ عملي.

ج2. المنظور التشغيلي

ينصّ إطار العمل القانوني الدولي الذي تم إدخاله على إجراءات تشغيلية متعددة يمكن لوكالات إنفاذ القانون وأصحاب الشأن المصرّح لهم الآخرين استخدامها لدعم مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم حيث يكون الفعل عابراً للحدود الوطنية بطبيعته وينطوي على مجموعة إجرامية منظّمة. يشكّل ما يلي لمحة حول الإجراءات الأكثر صلةً.

- **تبادل المعلومات** – إن تبادل المعلومات، بما فيها بشأن المجموعات الإجرامية المنظّمة المتورّطة في الاتجار بالأسلحة النارية، ووسائل الإخفاء، وطريقة العمل، والمعلومات العلمية والتكنولوجية التي تعزّز قدرات دولة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، منظّم بموجب الصكوك الثلاثة جميعها (المادة 12 من بروتوكول الأسلحة النارية، المادة 28 من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة، المادة 15 من معاهدة تجارة الأسلحة). تعكس هذه الأحكام القناعة الكامنة بأنّ تبادل المعرفة والمعلومات يمكن أن يساهم إيجابياً بتقدّم مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. يتوجب التشجيع على مثل هذا التبادل للمعلومات وتيسيره على كل المستويات، بما في ذلك من خلال التبادلات التلقائية للمعلومات بشأن مسائل إجرامية بين السلطات المختصة، من دون طلبات مسبقة (المادة 18، الفقرة 4 من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة).
- **مراقبة الحدود والتعاون العابر للحدود** – من أجل زيادة فعالية عمليات مراقبة الاستيراد والتصدير والعبور، يتطلّب بروتوكول الأسلحة النارية (Firearms Protocol) من الدول الأطراف الاضطلاع بعمليات مراقبة الحدود بالإضافة إلى تعاونٍ عابر للحدود بين الشرطة والجمارك (المادة 11b). تعزّز اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة (Organized Crime Convention) التعاون العابر للحدود من خلال تشجيع الدول الأطراف على إبرام اتفاقيات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف تيسّر تأسيس **هيئات تحقيقية مشتركة** (المادة 19) وإتاحة **التعاون المباشر بين وكالات إنفاذ القانون التابعة لها** (المادة 27، الفقرة 2). ويوفّر الحُكمان على حدّ سواء أطر عمل لتيسير وتعزيز التنسيق الفعّال بين وكالات إنفاذ القانون، كما مثلاً من خلال تبادل الموظفين وخبراء آخرين، ونشر ضباط اتصال أو وسائل أخرى للتعاون المباشر. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر تبادل المعلومات السريع والموثوق حجر أثاث للتعاون الفعال بين وكالات إنفاذ القانون وتتطلّب الاتفاقية من الدول الأطراف تأسيس **قنوات اتصال** من أجل تيسير التبادل الآمن والسريع للمعلومات بشأن كل نواحي الأفعال الجرمية التي تشملها الاتفاقية والبروتوكولات التابعة لها (المادة 27، الفقرة 1).
- **التعاون القضائي الدولي** – يرتبط إجراءان من بين الإجراءات الرئيسية التي تنصّ عليها اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة (Organized Crime Convention)، وبالتحديد المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 16) وتسليم المطلوبين (المادة 18)، بالتعاون الدولي بين الأجهزة القضائية. تساعد هذه الإجراءات على ضمان وجود الأدلّة المقبولة ومرتكب الجرم المتّهم على أراضي الدولة التي تولّت الولاية القضائية. كما سبق تحديده أعلاه، يمكن لدولة طرف أن تطلب المساعدة القانونية المتبادلة في حال كان لديها أسباب معقولة تدفعها للاشتباه بأنّ الجرم الذي يتم التحقيق فيه هو عابر للحدود الوطنية بطبيعته، بما في ذلك أن الضحايا أو الشهود أو العائدات أو الوسائل أو الأدلة المرتبطة بالجرم تقع في الدولة الطرف المطلوب منها وأنّ الجرم ينطوي على مجموعة إجرامية منظّمة (المادة 18، الفقرة 1). تتمثّل الفلسفة الكامنة لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة

بتعزيز التعاون الفعّال في المسائل الإجرامية على كل المستويات وباستخدام كل الوسائل، مع توفير الأدوات والإجراءات اللازمة لتجاوز العوائق التي غالباً ما تكون رسمية وشرعوية وإجرائية والتي قد تعيق التعاون الفعّال واقتراح أشكال وطرق لتعجيل وتبسيط وسائل وأساليب التعاون بين الدول.

- **التقنيات التحقيقية الخاصة** – تنصّ الاتفاقية أيضاً على تقنيات تحقيقية خاصة على غرار البضائع المشحونة المراقبة، والأشكال الإلكترونية والأخرى من المراقبة، والعمليات السرية وغيرها من الإجراءات التي تعتبرها الدولة الطرف التي تجري التحقيق ملائمة والمسموح بها بموجب مبادئ الإجراءات الجنائية الأساسية الخاصة بنظامها القانوني الداخلي (المادة 20). إن هذه التقنيات مفيدة بشكلٍ خاص في التعامل مع المجموعات الإجرامية المنظّمة المتطورة بسبب المخاطر والصعوبات الكامنة في اكتساب إمكانية الوصول إلى عملياتها وجمع المعلومات والأدلة للاستخدام في الملاحقات الداخلية، كما توفير المساعدة القانونية المتبادلة للدول الأطراف الأخرى.[178] في عددٍ من الحالات، سوف تثبت أساليب أقلّ تدخلاً أنها غير فعّالة ببساطة أو لا يمكن الاضطلاع بها من دون ظهور مخاطر غير مقبولة بالنسبة للمعنيين. من الناحية التقليدية، غالباً ما ينطبق إدراج هذه التقنيات التحقيقية الخاصة بشكلٍ حصريٍّ في أغلب الأحيان على حالات الاتجار بالمخدرات، ذلك أيضاً لأنه تم تشجيع استخدامها أولاً من خلال نظام مراقبة المخدارت الدولي؛ ولكن، توسع استخدامها وتطبيقها بشكلٍ متزايدٍ أيضاً ليشمل أفعال إجرامية أخرى. يعتبر فهم متجدد لهذه التقنيات وقابلية تطبيقها على أشكال مختلفة من الجرائم وبيئات جرمية مختلفة، على غرار الإنترنت المُظلم، مطلوباً لإيجاد الطريقة الفضلى لتشغيل وتطبيق هذه الأدوات على السياق الجديد.

- **التعاون مع سلطات إنفاذ القانون** – يمكن مساعدة التحقيق في المجموعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية المتطوّرة وعملية إنفاذ القانون ضدّها إلى حد كبير من خلال تعاون الأعضاء والمشاركين الآخرين في المجموعة الإجرامية.[179] وبالتالي، تتطلّب اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة (Organized Crime Convention) من الدول الأطراف اتخاذ إجراءات مناسبة من أجل تشجيع الأشخاص الذين شاركوا في مجموعات إجرامية منظّمة على التعاون مع وكالات إنفاذ القانون من خلال توفير الرؤى والمعلومات المفيدة، كما المساعدة الواقعية والملموسة التي قد تساهم في حرمان هذه المجموعات من مواردها (المادة 26). تم تطوير هذا النوع من الحوافز للحالات الإجرامية التي يكون فيها مستوى دمج الأعضاء في مجموعة إجرامية مرصوصاً جداً وغير قابل للاختراق من الغرباء، بحيث يمكن لدعم الرؤى من أعضاء المجموعة وحده أن يساعد. كلما كانت البيئة غير معلومة للعالم الخارجي، سيكون من الأهم بالنسبة لأنظمة القضاء الجنائي توفير حوافز أو مكافآت أو "أساليب وصول" قد تشجّع هذا النوع من التعاون. قد ينطبق ذلك بشكلٍ خاص على الحالة التي تتم مراجعتها.

- **الإجراءات الوقائية والأمنية** – كما تمّ تسليط الضوء عليه بشكلٍ صحيحٍ في الفصل السابق (القسم 6.3.2)، ليقوم المجرمون بالاتجار بالأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة عبر الإنترنت المُظلم، يجب أن تكون تلك السلع متوفرة للبائع وأن يكون بإمكانه الوصول إليها. ويتمّ النصّ على الإجراءات الأكثر أهمية للحدّ من التوفّر غير المشروع لهذه السلع في إطار العمل القانوني الدولي الذي تم إدخاله. وهي تشمل إدارة المخزونات – بما في ذلك وضع العلامات

178 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2004، 183).

179 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2004، 165).

على الأسلحة النارية وحفظ سجلاتها (المواد 7، 8 و 11 من بروتوكول الأسلحة النارية)؛ وضع وتعزيز الممارسات الفضلى والسياسات التي تهدف إلى تجنّب الجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية (المادة 31، الفقرة 1 من الاتفاقية)؛ ضبط، مصادرة والتخلّص من الأسلحة النارية وقِطَعِها ومكوناتها والذخيرة والتي تم صنعها أو الاتجار بها بشكلٍ غير مشروع (المادة 6 من بروتوكول الأسلحة النارية)؛ تعطيل الأسلحة النارية التي لم تعد النية المرجوة منها أن تكون تشغيلية (المادة 9 من بروتوكول الأسلحة النارية)؛ ووضع نظام شامل وآمن لمراقبة النقل والوساطة (المادتان 10 و 15 من بوتوكول الأسلحة النارية، المادة 5 وما يلي من معاهدة تجارة الأسلحة [ATT]).

يُظهر ما تقدّم أنّ كل الصكوك التي تم إدخالها تنصّ على إجراءات تشغيلية يمكن أن تساهم بشكلٍ كبيرٍ في معالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة على الإنترنت المُظلم. بالاعتماد على هذه الإجراءات، يتوجب على الدول أن تطوّر مقاربات شاملة لمعالجة هذه الظاهرة. غير أن ذلك يتطلّب أن يقوم أصحاب الشأن بتكييف مقارباتهم وتقنياتهم التحقيقية من العالم "الواقعي" إلى العالم "الافتراضي" والبيئة الإجرامية المتغيّرة. ويجب أن تولي هذه المقاربات انتباهاً خاصاً لطريقة العمل المُستَخدَمة في الصفقات الإلكترونية، على غرار تسليم الطرود للسلع المشتراة واستخدام العملات المُشفّرة كطريقة دفع. ويجب أن تركّز هذه بشكلٍ إضافيٍّ على تلك المناسبات حيث تدعو الحاجة إلى تخلّي المجرمين عن عدم الكشف عن هويتهم. تشمل هذه الحالات الأخيرة في الاتصالات المباشرة بين البائعين والمشترين، لدى شحن أو استلام الطرود المشحونة، عندما يطلب مديرو السوق المشفرة إدراج سوقهم على صفحة إلكترونية مفهرسة على الإنترنت الواضح، أو عندما يجري الشحن في الواقع بعد إتمام الصفقة على الإنترنت المُظلم.

د. خلاصات على مستوى السياسات

يتيح لنا ما تقدّم استنتاج الخلاصات التالية على مستوى السياسات:

- تنصّ الصكوك القانونية التي تم إدخالها على إطار عمل ذي صلة إلى حدٍّ كبير مع تطوير الدول الأطراف وتنفيذها لمقاربات من أجل معالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة على الإنترنت المُظلم. في حين أنّ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظّمة (Organized Crime Convention) قابلة للتطبيق عالمياً تقريباً، تجدر الإشارة إلى أنّ دولاً متعددةً تظهر بشكلٍ بارزٍ في هذا البحث الحالي يمكن أن تكون قد وقّعت على بروتوكول الأسلحة النارية وإنّما من دون أن تكون دولاً أطراف فيه.[180] ثمة أيضاً دول متعددة لم تنضمّ بعد إلى معاهدة تجارة الأسلحة (ATT). وبالتالي، يُطلب بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق عالمية الصكوك الملزمة قانوناً.
- علماً أن الصكوك الثلاثة جميعها تنصّ على إجراءات قانونية وتشغيلية يمكن أن تساهم في معالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة على الإنترنت المُظلم، يجب أن تأخذ مقاربة شاملة لمعالجة الظاهرة في سياق بيئة إجرامية متغيرة بعين الاعتبار طريقة العمل المُستَخدمة في الصفقات الإلكترونية وأن تولي انتباهاً خاصاً لتلك المناسبات حيث تدعو الحاجة إلى تخلّي المجرمين عن عدم الكشف عن هويتهم.
- مع أخذ تحديات عدم الكشف عن الهوية الشخصية والجغرافية التي تطرحها الصفقات على الإنترنت المُظلم بعين الاعتبار، يتوجب على الدول أن تزيد جهودها للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالتعاون الدولي السريع والموثوق بين الشرطة والتعاون القضائي

180 للاطلاع على القائمة الكاملة للدول الأطراف في بروتوكول الأسلحة النارية (Firearms Protocol)، راجع الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) (2001).

وتبادل المعلومات.

- في حين قد ينقل بعض البائعين السلع التي بحيازتهم بصورة قانونية فحسب، ثمّة خطر مرتفع بأن يستخدم المجرمون الأسواق المُشفّرة لنقل السلع التي بحيازتهم بصورة غير مشروعة. من خلال تعزيز المراقبة، والإجراءات الوقائية والأمنية بشأن الأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة، يمكن لأصحاب الشأن الحدّ من خطر دخول تلك السلع السوق غير المشروعة. وبالتالي، يتوجب على أصحاب الشأن مضاعفة جهودهم لنقل إطار العمل القانوني بشكلٍ كاملٍ إلى المستوى الداخلي وتنفيذه بطريقة فعالة وشاملة، بما في ذلك الإجراءات الوقائية والأمنية المنصوص عليها كما إجراءات الإنفاذ.

الملحق A – قائمة المصطلحات[181]

المصطلح	الشرح/التعريف
المدير	يأتي المدير في "أعلى هرمية السوق المشفّرة" ويكون له ضمن نطاق هذا الدور "إمكانية الوصول الكاملة إلى السوق المشفّرة" (مارتن [Martin] 2014، 18). يضطلع المدير بدور تنفيذي وإداري في السوق، وهو مسؤول عن السياسات بشأن السوق و"يؤدي دور أمين الصندوق فيما يتعلّق بالعملة المُشفّرة" (فان سلوبي [Van Slobbe] 2016، 79).
الذخيرة	دفعة النيران الكاملة أو مكوّناتها، بما في ذلك ظروف الخرطوشة، والمواد المتفجرة الرئيسية، المسحوق الداسر، الرصاصات والطلقات المُستَخدمة في سلاح ناري (الجمعية العامة للأمم المتحدة [UNGA]، 2001).
المشتري	الزبائن على الأسواق المُشفّرة الذين يشترون سلعاً على صفحات البيع التابعة للبائع، ويمكنهم توفير التغذيات الراجعة بشأن هذه المشتريات وقد يشاركون في النقاشات على المنتديات.
بتكوين	العملة المُشفّرة أو العملة الفرضية الأكثر شهرةً والأكثر شعبية المُستَخدمة على الأسواق المُشفّرة لإتمام عمليات الشراء. على سوق طريق الحرير، وحدها البتكوين كانت مقبولة كعملة دفع. لا يتم إصدار البتكوين من قِبَل أي حكومة أو مصرف أو منظّمة، ويمكن شراؤها شخصياً أو عبر تبادلات على الإنترنت على غرار كوين بايز (CoinBase).
العملة المُشفّرة	"عملة من النظير إلى النظير، تعتمد على الزبون وموزّعة بالكامل لا تعتمد على هيئات مصدرة مركزية ("سيادة") للعمل. يتم تأسيس القيمة من قِبَل المُستَخدمين ويتم توزيع العملية باستخدام زبون ذي مصدر مفتوح يمكن أن يكون مثبتاً على الحاسوب أو جهاز جوّال" (جواداموز ومارسدن [Guadamuz & Marsden]، 2015). كأصول افتراضية، على عكس الوحدات المطبوعة التقليدية للعملات الورقية، لا يمكن تدمير أو خسارة العملة المُشفّرة بالكامل ومن المستحيل تأسيس وحدات جديدة.
الصرّافون المشفّرون	يمكن شراء العملات المشفّرة من خلال تبادلات على الإنترنت على غرار كوين بايز (CoinBase)
الإنترنت الواضح (أو الشبكة الواضحة أو الإنترنت السطحي)	الجزء المفتوح من الإنترنت والمُفهرس من قِبَل محركات البحث

181 بتكييف من كرويثوف وآخرين (Kruithof et al.) (2016).

المصطلح	الشرح/التعريف
السوق المُشفَّرة	سوق على الإنترنت على الجزء المخفي من الشبكة، تم إخفاؤها عمداً ولا يمكن الوصول إليها من خلال متصفحات الشبكة المعيارية. تبيع هذه السوق مخدرات غير شرعية وسلع وخدمات أخرى وبإمكان الزبائن البحث عن منتجات وأسعار ومقارنتها عبر بائعين متعددين (المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان [EMCDDA]، 2015).
التغذيات الراجعة من الزبائن	لدى إنجاز عملية شراء، يتم تشجيع الزبائن على ترك تغذية راجعة. يتم نشر هذه التغذية الراجعة تحت كل قائمة وتشمل بالإجمال تاريخاً، ورسالةً (مثال: "منتج رائع، تسليم سريع، قد أعيد التعامل") وعلامة. ستؤدي دائماً التغذيات الراجعة من الزبائن كمؤشر على الصفقات إلى حدّ من التقليل من شأن الصفقات الفعلية (ألدريدج وديكاري هيتو [Aldridge & Décary-Hétu]، 2014؛ 2016b؛ كريستين [Christin]، 2013؛ سوسكا وكريستين [Soska & Christin]، 2015).
(سلاح) معطّل	سلاح ناري أصلي تم إبطال عمله (أي، غير قادر على قذف الطلقات) (كينج [King]، 2015).
الإنترنت المُظلم (أو الشبكة المُظلمة أو الشبكة المخفية)	الجزء المخفي من الإنترنت وغير المفهرس من قِبَل محركّات البحث (ألدريدج وديكاري هيتو [Aldridge & Décary-Hétu]، 2014؛ مارتن [Martin]، 2014).
التشفير	عملية ترميز رسالة أو معلومة وجعلها غير قابلة للقراءة باستخدام خوارزمية.
حيلة الخروج	حيلة حيث يقوم مديرو السوق فجأة بقطع اتصال السوق بالإنترنت وسرقة مال المُستَخدِمين المحفوظ في حسابات ضمانهم (وولف [Woolf]، 2015).
الإنهاء مبكراً (FE)	ضمان متحايل يضمن الدفع المباشر من دون الاحتفاظ بالأموال في الضمان كإجراء احتياطي في الحالات التي تظهر فيها مخاوف كثيرة بشأن حِيَل الخروج أو الضبط من قِبَل وكالات إنفاذ القانون، ما يحدّ من خطر خسارة البائعين والمشترين للأموال المحفوظة في الضمان.
الضمان	ترتيب يتم بموجبه الاحتفاظ بالمفاتيح اللازمة لفك تشفير البيانات المشفرة في الضمان، بحيث يجوز في بعض الظروف المعينة، لطرف ثالث مصرّح له اكتساب إمكانية الوصول إلى تلك المفاتيح. يتم الإفراج عن الدفعة فحسب للبائع عندما ينهي المشتري عملية الشراء من خلال الإشارة إلى أنه قد تم تسليم المنتج.
السلاح الناري	أي سلاح محمول، مزوّد بماسورة يقذف، أو مصمم ليقذف أو يجوز تحويله بسهولة ليقذف رمية أو رصاصة أو طلقة بفعل انفجار، مع استثناء الأسلحة النارية القديمة أو الأسلحة المقلّدة (غير الأصلية) التابعة لها. ويتم تعريف الأسلحة النارية القديمة أو الأسلحة المقلّدة (غير الأصلية) التابعة لها بموجب القانون الداخلي. على الرغم من ذلك، لا تشمل الأسلحة النارية القديمة في أي حال من الأحوال الأسلحة النارية المصنّعة بعد العام 1899 (الجمعية العامة للأمم المتحدة [UNGA]، 2001).
الصنع غير المشروع	صنع أو تجميع الأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها أو الذخيرة: (i) من قِطَع ومكونات تم الاتجار بها بصورة غير مشروعة، (ii) من دون ترخيص أو تصريح من سلطةٍ مختصةٍ في الدولة الطرف حيث يجري الصنع أو التجميع؛ أو (iii) من دون وضع علامة على الأسلحة النارية في وقت الصنع بموجب المادة 8 من بروتوكول الأسلحة النارية التابع للأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة [UNGA]، 2001).

المصطلح	الشرح/التعريف
الاتجار غير المشروع	استيراد، أو تصدير، أو استحواذ، أو بيع، أو تسليم، أو حركة أو نقل الأسلحة النارية وقِطَعها ومكوناتها والذخيرة من أو عبر أراضي دولة طرف إلى أراضي دولة طرف أخرى في حال لا تصرّح إحدى الدولتين الطرف المعنيتين بذلك (الجمعية العامة للأمم المتحدة [UNGA]، 2001).
السوق	في سياق هذه الدراسة، نحن نشير إلى الأسواق على الإنترنت، التي تجمع عدداً من البائعين في موقع واحد.
وسيط	يأتي الوسطاء في الترتيب تحت المديرين في هرمية السوق المُشفرّة ويساعدون في صيانة الموقع الأدنى مستوى ودعم الزبائن" (مارتين [Martin]، 2014، 18). من هنا، للوسيط إمكانية وصول أقل للبنية التحتية للسوق ومعلومات المُستَخدم بالمقارنة مع المدير (مارتين [Martin]، 2014؛ فان سلوبي [Van Slobbe]، 2016). يمكن أن يتقاضى الوسطاء أحياناً راتباً من المديرين (مارتين [Martin]، 2014).
الضمان المتعدد التواقيع	أداة مشفرّة تتيح للمشترين وضع البتكوين في حساب ضمان يتطلّب توقيع طرفين من أصل ثلاثة أطراف – أي المشتري والبائع والسوق بحدّ ذاتها – من أجل استعادة الأموال (ماونتناي وآخرون [Mounteney et al.]، 2016).
عملية أونيموس (Operation Onymous)	عملية أونيموس (Operation Onymous) كانت عملية للشرطة منسقة على الصعيد الدولي بقيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) في الولايات المتحدة، وشملت سلطات في 21 بلداً (مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) [Europol]، 2015). في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أغلق مكتب التحقيقات الفيدرالي، إلى جانب إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية (US Drug Enforcement Administration)، قسم تحقيقات الأمن الداخلي (Homeland Security Investigations) ووكالات إنفاذ القانون الأوروبية، التي عملت من خلال مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروجست [Eurojust]) أسواقاً متعددة بما فيها طريق الحرير 2.0.
القِطَع والمكونات	أي عنصر أو عنصر استبدال مصمم خصيصاً لسلاح ناري أو يُعتبر أساسياً لاشتغاله، بما في ذلك الماسورة، أو الهيكل، أو المستقبل، أو المزلاق أو الأسطوانة أو مغلاق أو كتلة المغلاق، وأي جهاز مصمم أو مكيّف للحد من الصوت الناجم عن إطلاق النار من سلاح ناري (الجمعية العامة للأمم المتحدة [UNGA]، 2001).
مفتاح الخصوصية الجيدة جداً (بي جي بي [PGP])	الخصوصية الجيدة جداً هي تشفير للبيانات يوفّر خصوصية وتصديق مشفّرين من طرف إلى طرف آخر يستخدمها البائعون لتشفير اتصالاتهم، بحيث يكون لكل فرد مفتاح خصوصية جيدة جداً فريداً (كوكس [Cox]، 2016b).
ريديت (Reddit)	ريديت (Reddit) هو موقع إلكتروني للمحتوى على الإنترنت يشمل مجموعة واسعة من المواضيع، حيث يستطيع أعضاء مسجلون الدخول وتقاسم المحتوى.
سلاح مقلّد (غير أصلي)	جهاز ليس سلاحاً نارياً حقيقياً وإنما تم تصميمه ليشبه بشكلٍ تام أو شكل شبه تام سلاح ناري حقيقي. تشمل الأسلحة المقلدة (غير الأصلية) الأسلحة بالطلقات الفارغة/أسلحة الإنذار النارية، أسلحة الهواء أو حتى الأسلحة اللعبة (كينج [King]، 2015).
طريق الحرير	السوق المشفرة على الإنترنت الأولى الكبيرة والمجهولة الهوية على الإنترنت المُظلم. تم تأسيسها في العام 2011 وأقفلت من قِبَل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) في العام 2013 (ألدريدج وديكاري هيتو [Aldridge & Décary–Hétu]، 2014؛ مارتن [Martin]، 2014). بعد أسابيع متعددة على إقفال طريق الحرير، تم إطلاق طريق الحرير 2.0، ولهذا السبب تتم الإشارة إلى الأولى أيضاً بتسمية طريق الحرير 1.0 أو SR1.

المصطلح	الشرح/التعريف
القوائم المخفية	بإمكان البائعين تأسيس قوائم ليست متوفرة ليراها العامة، يشار إليها كقوائم مخفية. يرسل البائعون أيضاً روابط إلى هذه القوائم بخصوصية، ولكن لا تزال تستمر معالجة الصفقات عبر السوق مع تسهيلات ضمان تبقى متوفرة لحماية المشترين (ألدريدج وديكاري هيتو [Aldridge & Décary-Hétu]، 2014).
تور (Tor)	برمجيات لعدم الكشف عن الهوية تستخدم التشفير لتصعّب على أي شخص تتبع عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) (أي رموز يتم تخصيصها لكل حاسوب على الإنترنت) (بارات [Barratt]، 2012، 683).
التعقّب	التتبع المنهجي للأسلحة النارية، وحيث أمكن، لقِطَعها ومكوناتها من المصنّع إلى المشتري لغرض مساعدة السلطات المختصة في الدول الأطراف في الكشف عن الصنع غير المشروع والاتجار غير المشروع والتحقيق بشأنهما وتحليلهما (الجمعية العامة للأمم المتحدة [UNGA]، 2001).
البائع	يبيع بائع سلَعهِ (سلَعِها) (غير الشرعية) للزبائن من خلال صفحة البائع الخاصة به (بها) (مارتين [Martin]، 2014).
المَتاجِر	سوق مشفّرة يديرها بائع واحد، ما يتيح للبائعين إجراء الصفقات مباشرةً مع زبائنهم، مع تجنب المخاطر المرتبطة بضمان الطرف الثالث أو الحاجة إلى دفع عمولة لمديري السوق المُشفرة.
زاحف الإنترنت	برمجيات تعمل بشكلٍ منهجي على أرشفة المواقع الإلكترونية واستخراج المعلومات منها. للقيام بذلك، تبدأ بصفحة إلكترونية محددة (بالإجمال الصفحة الرئيسية)، تقوم بتنزيل هذه الصفحة وتوزّعها إلى وصلات إلكترونية تشعبية لصفحات أخرى تتم استضافتها على الموقع الإلكتروني نفسه. تتبع بعدئذٍ كل وصلة إلكترونية تشعبية، مضيفة وصلات إلكترونية تشعبية جديدة تتم مصادفتها إلى قائمة الصفحات الخاصة بها والتي يجب زيارتها إلى حين عدم إيجاد أي صفحات جديدة.
مُستخرج البيانات على الإنترنت	تقنية برمجيات لاستخراج معلومات من صفحات الإنترنت التي تم تنزيلها والمحددة من قِبَل زاحف الإنترنت.

الملحق B – تاريخ الأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم بإيجاز

ظهور الأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم

كان بيع الأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم موضوعاً مثيراً للجدل بين المشترين والبائعين ومديري الأسواق – ناهيك عن وكالات إنفاذ القانون والعامّة على نطاق أوسع – منذ ظهور الأسواق المُشفّرة الأولى. حصد سوق طريق الحرير 1 (Silk Road [SR1]) شهرةً سيئةً في يونيو/حزيران 2011 بعد نشر مقالة على مدوّنة التكنولوجيا **جاوكر** (**Gawker**) والتي كشفت عن أعمال السوق المُشفّرة،[182] ما دفع بآخرين إلى تسميتها "أمازون (Amazon) أو إيباي (eBay)" للمخدرات.[183] في ذلك الوقت، قام مدير طريق الحرير 1 الذي لم يكشف عن هويته (والمعروف بالاسم المستعار القرصان المُخيف روبرتس (Dread Pirate Roberts [DPR]) بحصر شروط الخدمة وحظر "أي شيء يكون [كذا] الغرض منه إلحاق الضرر أو الغشّ، على غرار بطاقات الائتمان المسروقة، والاغتيالات وأسلحة الدمار الشامل".[184] على الرغم من النشاطات غير الشرعية التي تيسّرها، لا تزال أغلبية الأسواق على الإنترنت المُظلم تملك مدوّنة قواعد سلوك.

بعد سبعة أشهر، تطرّق جاوكر إلى نقض شروط الخدمة الخاصة بطريق الحرير 1 وسياساتها بشأن إدراج الأسلحة، حيث "نشأت فئة فرعية كاملة من الأسلحة النارية".[185] تسبّب بيع الأسلحة على طريق الحرير 1 بجدلٍ بين المُستَخدِمين، والذين عُنِي معظمهم بشكلٍ أولي ببيع المخدرات، وشرعوا في وضع الرسائل على اللوحات والمنتديات للتعبير عن وجهات نظرهم. يقترن بيع الأسلحة على الأسواق المُشفّرة بمنفعة الربح المالي الظاهرة لمديري الموقع الذين يحصلون على عمولة على المبيعات. كما يُزعم، يجب أن يحدّ حظر بيع الأسلحة من الانتباه من قِبَل وكالات إنفاذ القانون، ويجب أيضاً أن يحدّ من احتمال احتيال البائعين على المشترين فيما يتعلّق بأسلحة عالية القيمة وأن يتماشى مع مبدأ الحدّ من ضرر الأطراف الثالثة. بحلول يناير/كانون الثاني 2012، كان طريق الحرير 1 يضمّ مجموعاً ضئيلاً يساوي 13 قائمة من الأسلحة النارية، والتي شملت أسلحة يدوية، وبنادق نصف أوتوماتيكية، وذخيرة وكاتم صوت.[186]

"ذي أرموري" (The Armory): السوق المُشفّرة الأولى للأسلحة

بحلول بداية العام 2012، توسّع قسم الأسلحة الخاص بطريق الحرير 1 إلى سوق مشفّرة منفصلة سُمّيت "ذي أرموري" (The Armory).[187] مع الوعد بالتسليم الآني

182 تشين (Chen) (2011).
183 بارات (Barratt) (2012).
184 تشين (Chen) (2011).
185 تيشن (Chen) (2012).
186 تشين (Chen) (2012).
187 بيدل (Biddle) (2012).

للأسلحة إلى أي مكانٍ من حول العالم، استخدمت "ذي أرموري" تصميماً معيارياً للسوق المُشفّرة: تم السماح لأي شخص عالمياً بالوصول مع استخدام شبكة تور (Tor)، جنباً إلى جنب مع البتكوين،[188] وتم أيضاً توفير خدمات ضمان من قِبَل السوق لحماية المشترين من غشّ البائعين. تمكّن صحافي من جيزمودو (Gizmodo) ادّعى أنّه مشترٍ يريد تجهيز "جيش خاص والإطاحة بحكومة في العالم الثالث" من تحديد مصدر تاجر أسلحة مستعدّ لبيعه معدات ثقيلة وعالية الجودة، بما فيها "مدفعية، وأنظمة دفاع جوي محمولة (Man-portable air-defence systems [MANPADS])، وذخيرة، وناقلات أفراد مدرّعة (Armoured Personnel Carrier [APCs])، وطائرات عمودية (هيليكوبتر)..."[189] طرح الصحافي "السؤال الضخم والضروري" بشأن حقيقة البائعين:

> "**هل هؤلاء أشخاص حقيقيون؟** هل [هذا] مجرّد احتيال تفصيلي...؟ ... هل هؤلاء "تجار" يقومون فحسب بتجميع عملية فيدرالية صارمة؟ ربما بالطبع – ولكن ثمّة الكثير من الأسباب للاعتقاد بأنّ هذا حقيقي بشكلٍ مرعبٍ بقدر ما يبدو".

كانت "ذي أرموري"، على غرار الأسواق المُشفّرة كلها عرضةً للمحتالين الذين يبحثون عن غشّ المشترين.[190] بدا أنّ متوسط سعر الأسلحة المرتفع بالمقارنة مع الكميّات الفردية من المخدرات جعل منها قسماً من المنتجات مربحاً بشكل أكبر ليكون محطّ احتيال. استحوذ البائع "آرمز ديبوز" (Arms Depots) على ما يصل إلى نصف القوائم على السوق المُشفّرة ووجّه الحركة إلى متجره الخاص مع أسعار مُخفّضة، حيث كان يتم إنهاء الصفقة باستخدام أسلوب 40/60 [191]. [192] استخدم آرمز ديبوز معرفته التقنية وتكتيكات التأخير من أجل الاحتيال بنجاح على المُستَخدِمين على السوق المُشفّرة.[193] حوالي ستة أشهر بعد الافتتاح، أقفلت ذي أرموري في يوليو/ تموز 2012. وفي ملاحظةٍ نُشرت على السوق المُشفّرة، أُعيد تدوينها في وقتٍ لاحقٍ على الإنترنت الواضح، شرح القرصان المخيف روبيرتس (DPR) أنّ تكاليف الخادم كانت عالية جداً بالنسبة لحجم المبيعات، و"لم يكن يتم استخدامها بما يكفي"، من دون ذكر انتشار الاحتيال.[194] تم إصدار تعليمات للبائعين جميعهم لإنهاء مبيعاتهم و"سحب نقودكم قبل انتهاء العدّ العكسي". لتجنّب الاستياء من البائعين الذين يمكن أن يكونوا قد خسروا المال لدى دفع "سند بائع" لفتح حسابهم، اقترح القرصان المخيف روبرتس أن "يتصلوا بنا على ذي أرموري [كذا] وسنعيد لكم الأموال". من دون أي تردد، أسكت القرصان المخيف روبرتس أي تكهّنات بأن طريق الحرير 1 قد يسمح ببيع الأسلحة: "الإجابة على ذلك هي كلا بكل تأكيد."[195]

بعد نقض سياسات مديري السوق المُشفّرة الأولى، انتقل بيع الأسلحة على الإنترنت في العام 2013 إلى مرحلة متميّزة بعدم الثقة، وعمليات الاحتيال المتطوّرة والغشّ، بحسب ما يظهر أدناه. نشر موقع البائع الواحد وتاجر الأسلحة "إكزكيوتيف آوتكامز" (Executive Outcomes [EO]) تغطية صحافية في وسائل الإعلام ما يمكن أن يكون قد عزز الحركة وأعداد المبيعات.[196] بحلول نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، اعتُقد أنّ إكزكيوتيف آوتكامز موقع احتيال علماً أنّه جذب مراجعات نقدية على الإنترنت الواضح وإدانة من قِبَل مؤسس الشركة العسكرية الخاصة التي تأسست في العام 1989، والتي تُتجار مُستخدِمَةً

---

188 ليست البتكوين (Bitcoin) غير قابلة للتعقب عمداً، ولكن تُعتبر تقنيات التعتيم الخاصة بـ"تقليب" البتكوين مستخدمة بشكلٍ شائع في محاولات لعدم الكشف عن هوية المدفوعات على السجلّ العام.

189 بيدل (Biddle) (2012).

190 كوكس (Cox) (2015).

191 أسلوب دفع نموذجي يقضي بطلب دفع 40 في المئة مقدّماً مع دفع الـ60 في المئة المتبقية لدى تسليم السلع.

192 "داركنتسولوشنز" (Darknetsolutions) في ريديت (Reddit) (2015).

193 "داركنتسولوشنز" (Darknetsolutions) في ريديت (Reddit) (2015).

194 تم نقل المقتطفات التالية من القرصان المخيف روبيرتس (DPR) في بتكوين توك (BitcoinTalk) (2012).

195 بتكوين توك (Bitcoin Talk) (2012).

196 سميث (Smith) (2013)؛ بوجان (Boggan) (2013).

هذا الاسم.[197] كجزءٍ من عملية أونيموس (Operation Onymous) في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، حيث شُنّت هجمات على أكثر من 400 موقع على الإنترنت المُظلم .onion، أكّد مكتب التحقيقات الفيدرالي (Federal Bureau of Investigation [FBI]) في بيان صحفي أنه تم ضبط خوادم إكزكيوتيف آوتكامز.[198]

وفي احتيالٍ متطوّر آخر، تم افتتاح نسخة من ذي أرموري غير تابعة لطريق الحرير 1 في يوليو/تموز 2013، انطلاقاً من سمعة النسخة الأصلية التي أُقفلت قبل 12 شهراً وشهرتها السيئة.[199] جذب الموقع منذ ذلك الحين تعليقات سلبية وادّعاءات بالاحتيال على الإنترنت الواضح.[200] في مقابلةٍ مع صحافي في **فوكاتيف (Vocativ)** في فبراير/شباط 2014، أجاب مدير(و) الموقع عن مجموعة من الأسئلة وقدم(وا) رؤية نادرة حول عمل موقع بائع واحد للأسلحة:

- بحسب ما يُزعم، أدار فريق عمل يتألف من ثمانية أعضاء المتجر على مدار أسابيع من 50 ساعة، في حين عمل عددٌ من الأعضاء لم يُكشف عنه في الاستحواذات والنقل.
- قُدّر أن المبيعات تراوحت بين 7,000 و30,000 دولار أمريكي، وحصلت أغلبيتها من خلال عقود خاصة مع تاريخ من الصفقات. اعتُبرت قوات الأمن الخاصة الزبائن الأكبر.
- استحوذ الإنترنت المُظلم على 10 في المئة فقط من المبيعات، وكانت أغلبية المشترين من الشرق الأوسط.
- كان السلاح اليدوي الذي حقق أفضل المبيعات بحسب ما يُزعم الجلوك 17 (Glock 17) في حين كانت بندقية أيه كاي 47 السوفياتية (AK47) الأكثر شعبية لـ"المبيعات الفريدة" وكولت أم4 (Colt M4) للطلبات بالجملة؛ كان مدفع الرمي الأكثر شعبية ريمينجتون سوبر شورتي (Remington Super Shorty).
- تراوحت المبيعات في الشهر بين 30 و70 تقريباً، وقد انخفضت إلى 10 إلى 40 بعد تراجع السوق بسبب الزبائن "الخائفين" وعمليات الاحتيال الناشطة على أسواق أخرى.[201]

إن حركة الكشف عن التفاصيل التشغيلية بشأن متجر بائع واحد على الإنترنت المُظلم كانت غير مسبوقة. من المحتمل أن يكون الأثر الأولي للمقابلة قد طمأن المشترين المحتملين وقدّم واجهةً للشرعية. على الرغم من ذلك، من المحتمل ألا يكون الأثر قد دام طويلاً، بالنظر إلى الأدلّة الدامغة على الإنترنت الواضح، على منتديات الموقع الإلكتروني ريديت وقوائم سوق الإنترنت المُظلم على حدّ سواء، بشأن النشاط الغشّاش على السوق.[202]

نهاية الطريق...

عطّل توقيف القرصان المخيف روبرتس، واسمه الحقيقي روس ويليام أولبريخت (Ross William Ulbricht) وإقفال طريق الحرير 1 (SR1) بعد ذلك في أكتوبر/تشرين الأول 2013 [203] مؤقتاً النظام البيئي للأسواق السوداء على الإنترنت، بحسب عالمي الجريمة والعالمين الاجتماعيين ديكاري–هيتو وجيوموني (Décary–Hétu and Giommoni).[204] توافد المُستَخدمون إلى أسواق مُشفّرة أخرى بعد حدث "نزوح" طريق الحرير 1. كانت "بلاك ماركت ريلوديد" (Black Market Reloaded [BMR])

197 بارلو (Barlow) (2013).
198 وزارة العدل الأمريكية (US DOJ) (2014).
199 ماثيوز (Matthews) (2014).
200 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2017c).
201 ماثيوز (Matthews) (2014).
202 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2017c).
203 سيجال (Segal) (2014).
204 ديكاري–هيتو وجيوموني (Décary–Hétu and Giommoni) (2016).

الأكبر وقد اختبرت زيادة مزدوجة في عدد التجّار في فترة ستة أسابيع. اختبرت سوق أصغر "شيب" (Sheep) زيادة بأربعة أضعاف في عدد البائعين في الوقت عينه.[205]

بحلول ديسمبر/كانون الأول 2013، اختبرت شيب بحسب ما زُعم "سرقة" 5,400 بتكوين (أي ما يساوي 40 مليون دولار)، ما أرغم السوق على الإقفال.[206] قد يكون تم الكشف في وقتٍ لاحقٍ عن أن مدير السوق هرّب الملايين من العملة المشفّرة في حيلة خروج.[207] وحوالي الفترة نفسها، أقفل مدير "بروجكت بلاك فلاج" (Project Black Flag) الموقع وفرّ مع الأموال، قائلاً إنهم "أصيبوا بالذعر" بعد التوتر والضغط المتزايدين.[208] كانت فئة الأسلحة المخزّنة جيداً من بلاك ماركت ريلوديد (BMR) هي السوق المُشفّرة التالية التي تقفل تحت الضغط المتصاعد على خوادمها الخفية بعد رحيل طريق الحرير 1.[210]

في أكتوبر/تشرين الأول 2014، استهدفت عملية واسعة النطاق لوكالة إنفاذ قانون دولية أسواق الإنترنت المُظلم، وأطلقت عليها تسمية عملية أونيموس (Operation Onymous).[211] على العموم، أعلن مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول [Europol])، جنباً إلى جنب مع مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ووزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة (Department of Homeland Security [DHS]) أن العملية أدّت إلى 17 عملية توقيف في بلدان متعددة، وفصل أكثر من 400 صفحة على الإنترنت المُظلم onion. عن الإنترنت، بما في ذلك ثلاث أسواق مشفرة وسبعة مواقع بائع واحد.[212]

خلال العملية، تم توقيف مدير متجر البائع الواحد "بلاك ماركت". ادّعى الرجل السويسري الذي تم توقيفه أن الموقع كان احتيالياً فحسب ولم يشحن البتة أي منتجات.[213]

يتوصّل سوسكا وكريستين (Soska and Christin)، في دراستهما الشاملة للتطور الطولي للنظام البيئي للأسواق المُشفّرة، إلى خلاصة مماثلة لخلاصة ديكاري–هيتو وجيوموني (Décary–Hétu and Giommoni) عندما يظهران كيفية مرونة الأسواق المشفّرة لعمليات الاحتيال وعمليات الإقفال من قِبَل وكالات إنفاذ القانون على حدّ سواء.[214]

الشكّ والزبائن المزيّفون وعمليات الاحتيال

استمرّت بيئة الأسواق المشفرة بالتحوّل والتغيّر في العام 2015 رداً على حِيَل الخروج المزعومة، وحسابات البائعين المصيدة، وعمليات إقفال الأسواق ونزوح البائعين والمشترين. في مارس/آذار 2015، اختفت سوق المخدرات المشفرة الأكبر على الإنترنت التي حلّت محل طريق الحرير 1 "إيفولوشن" (Evolution)، عن الإنترنت المُظلم.[215] على منتدى الموقع الإلكتروني ريديت r/DarkNetMarkets/، أبلغ مسؤول "العلاقات العامة" لإيفولوشن، الذي نصّب نفسه، مجتمع الشبكة المُظلمة بحيلة الخروج المزعومة من قِبَل المديرين فيرتو وكيمبل (Verto and Kimble):

205 ديكاري–هيتو وجيوموني (Décary–Hétu and Giommoni) (2016).
206 جرينبرج (Greenberg) (2013).
207 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2014b).
208 ميتا دبي بي آر (MettaDPR) على ريديت (2014).
209 بيلتون (Bilton) (2013).
210 جرينبرج (Greenberg) (2013).
211 كان هدف عملية أونيموس(Operation Onymous) بحسب ما زُعم مدير «طريق الحرير 2»، الذي أسس الموقع بعد أشهر على إقفال طريق الحرير 1. وقد تم أيضاً فصل «كلاود 9» (Cloud 9) و"هيدرا" (Hydra) عن الإنترنت كنتيجةٍ لعملية إنفاذ القانون المتعددة الوكالات. (جرينبرج [Greenberg]، 2014a).
212 جرينبرج (2014a، 2014b).
213 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2014a).
214 سوسكا وكريستين (Soska and Christin) (2015).
215 جرينبرج (Greenberg) (2015).

"واجهت كيمبل وفيرتو بذلك وقد أكدا عليه وهما يقومان به حالياً.

التحرير: توقفت كل الخوادم، بما فيها الخادم الاحتياطي لفريق العمل. أنا آسف لخسائر الجميع، أنا محبط وعاجز عن الكلام. أشعر أني ضحية خيانة.

التحرير 2: نعم هذا حقيقي، كلا، هذه ليست صيانة. كلا لا أستطيع مساعدة أحد. يمكن وضع إيفولوشن رسمياً على جدار العار".[216]

بعد شهر، في أبريل/نيسان 2015، تم الكشف عن بائع يتمتّع بسمعةٍ واسعة النطاق "ويبنزجاي" (weaponsguy) على السوق المُشفّرة الأكبر في ذلك الحين "أجورا" (Agora) – مع درجة عالية من الثقة من قِبَل الباحث المستقلّ جويرن برانوين (Gwern Branwen) – على أنّه حساب بائع مصيدة لوكالة إنفاذ قانون.[217] كانت تواريخ التغذيات الراجعة غير المنتظمة الخاصة بويبنزجاي، الذي ادّعى أنّه في عطلة، مماثلة لمجموعة سابقة من قِبَل بائعين منكشفين سابقين (على ما يبدو، اتبع دارك_مارت (Dark_Mart) على إيفولوشن (Evolution) النمط نفسه).[218] قد يكون النشاط على حساب البائع المنكشف قد أدّى إلى توقيف شخص اسمه جاستن موريرا (Justin Moreira) من هيانيس (Hyannis)، ماساتشوستس، والذي حاول شراء سلاح ناري وكاتم صوت على الإنترنت المُظلم.[219] ترخي الحالة المفترضة لكشف وكالات إنفاذ قانون مشترين على السوق المُشفّرة بظلال كبيرة على الثقة، حتى بالنسبة للبائعين مع أطول فترة خدمة والذين يتمتعون بسجلاتٍ وسمعةٍ طيبةٍ من حيث المبيعات المُحقق منها.[220]

يفصّل بيان صحفي نشرته في مايو/أيار 2015 الشرطة الفيدرالية الأسترالية (Australian Federal Police [AFP]) عملية وكالة إنفاذ القانون الدولية التي أدّت إلى توقيف 17 فرداً عبر أستراليا والمملكة المتحدة وأوروبا وأمريكا الشمالية على علاقة بالنشاطات على الإنترنت المُظلم.[221] سارع برانوين إلى نشر مراجعة معمّقة لأدلة مفتوحة المصدر، بالإضافة إلى تفاصيل العملية الأخيرة في بيان الشرطة الفيدرالية الأسترالية الصحفي، ليظهر أنّ حساب البائع ويبنزجاي كان مُستَخدَماً على الأرجح من قِبَل وكالات إنفاذ قانون "سرية" للقبض على مشتري الأسلحة المحتملين.[222]

في يوليو/تموز 2015، حظرت السوق المُشفرة أجورا بيع الأسلحة القاتلة. نشرت منشوراً شاملاً يحدّد الأسباب الكامنة خلف حظر الأسلحة على السوق. وتشير الملاحظة بشكلٍ محددٍ إلى "قوائم مصيدة من قِبَل وكالات"، علماً أنّه كان من المعلوم أنّ ويبنزجاي قد نشط على أجورا وكان هناك تكهّنات متزايدة بأنّ جاستن موريرا كان يملك حساب مشترٍ على السوق نفسها مُستخدِماً الاسم المستعار "جاي دي 497" (jd497)[223]:

--بداية رسالة موقعة بخصوصية جيدة جداً (PGP)--

الهاش: SHA512

اعتباراً من 15 يوليو/تموز 2015، ستتوقف أجورا (Agora) عن إدراج أسلحة قاتلة.

بعد مهمّتنا، نحن نتمنّى أن نوفّر مثل هذه الأغراض للشراء، ولكنّ الواقع الحالي هو أنّ شكل سوق مثل سوقنا لا يشكّل طريقة جيدة للقيام بذلك. إن شحن الأسلحة صعب، إنّها مكلفة وتحفّز الاحتيال من قِبَل

---

216 أن أس دبليو جرايت (NSWGreat) (2015).

217 برانوين (Branwen) (2015a).

218 برانوين (Branwen) (2015a).

219 وزارة العدل الأمريكية (US MOJ).

220 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2015b).

221 ديبدوتويب (Deepdotweb) (2015b).

222 برانوين (Branwen) (2015b).

223 برانوين (Branwen) (2015a).

البائعين غير الصادقين والقوائم المصيدة من قِبَل الوكالات التي تبحث عن مشترين قد يرغبون بالحصول منا على مثل هذه الأسلحة بشكلٍ غير شرعي على حدّ سواء. انعكس ذلك لمدة طويلة في حجم قوائمنا في قسم الأسلحة ومعدلات نجاحها على حد سواء.

إن الاستمرار عند هذه النقطة بإدراج أسلحة قد يتسبب بالضرر أكثر مما قد يكون جيداً بالنسبة لمُستَخدمينا.

[التوقيع باستخدام توقيع أجورا ذي الخصوصية الجيدة جداً]

وبعد شهرٍ قصيرٍ واحدٍ، في أغسطس/آب 2015، أوقف مديرو أجورا عملية السوق المشفّرة.[224] بسبب المخاوف المتزايدة بشأن الكشف عن هوية مواقع الخادم،[225] واكتشاف "النشاط المشتبه به" حول خوادمهم، أصدروا تعليمات لكل البائعين والمشترين بسحب أموالهم من حساباتهم وإنهاء عملياتهم لأنه كان سيتم فصل الخوادم عن الإنترنت. تم تقديم الضمانات بأنّ بيانات السوق كلها قد تبقى سليمة ومتوفرة لدى العودة، بما في ذلك تواريخ المُستخدمين وبيانات الملف الشخصي كلها. حصل السماح للمُستَخدمين بالوصول إلى أموالهم – في حركة نادرة بالمقارنة مع المجموعة السابقة لحِيَل خروج الأسواق – على الثناء من قِبل مجتمع الشبكة المُظلمة.[226]

224 أجورا ماركت (AgoraMarket) (2015).

225 جودن (Goodin) (2015).

226 سي 3 أل تي 1 سي (C3LT1C) (2015).

الملحق C – من يستخدم الإنترنت المُظلم لشراء أسلحة نارية؟

يتوسّع هذا الملحق في الأمثلة التي تم توفيرها في الفصل الأول، بحيث ينظر بتفصيل أكبر في عددٍ من الحالات الأخيرة في سياق الإرهاب والتطرّف، والجريمة الخطيرة والمنظّمة، والأفراد الضعفاء والمصابين بهوس. ترتبط الحالات أدناه ببائعي الأسلحة ومشتريها على حد سواء. ليست كل الحالات الموثّقة أدناه هي حالات لـ"صفقات ناجحة" على الإنترنت المُظلم. بدلاً عن ذلك، يفصّل بعضها عمليات الشرطة الصارمة التي تراقب البضائع المشحونة وعمليات الاحتيال. في حين سلّطت المقدمة الضوء على الحالات الأكثر خطورة وأهمية للاتجار بالأسلحة النارية على الإنترنت المُظلم، يظهر هذا الملحق الامتداد المحتمل للتهديد من خلال توثيق مجموعة واسعة من الحالات في ثلاث فئات من الجهات الفاعلة.

ملاحظة:

لم تجرِ مراجعة كاملة لملفات وسجلات المحكمة المرتبطة بالحالات أدناه كجزءٍ من هذه الدراسة؛ وبالتالي، تعتمد المعلومات التي يتم تقديمها في هذا الملحق بشكلٍ أولي على كيفية نقلها من قِبَل منافذ مفتوحة المصدر بما فيها وسائل الإعلام والبيانات الصحفية للوكالات الحكومية/التنظيمية. وفي حين حاول فريق المشروع تحديد المصادر الرسمية حيث كانت متوفرة باللغة الإنجليزية، لا يمكن التأكيد على دقة المعلومات التي يتم تقديمها أدناه. ويتم تقديم هذه المعلومات فحسب على شكل أداة لتوثيق اتساع الحالات التي يُقال إنها مرتبطة بالاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم.

الإرهاب والتطرّف

ذكر القسم رقم 1.1 كيفية ارتباط الاتجار بالأسلحة على الإنترنت المُظلم بالهجمات الإرهابية في باريس في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. على الرغم من ذلك، وفضلاً عن أنّه يتم التشجيع على الإرهاب من قِبَل التطرّف الديني الإسلامي، كان هناك أيضاً أمثلة حول الحصول على الأسلحة النارية على الإنترنت لتطرّف أيديولوجي أو سياسي آخر. فعلى سبيل المثال، بين النصف الثاني من العام 2016 وبداية العام 2017، كان الموقع الإلكتروني على الإنترنت الواضح "مايجرنتنشريك" (Migrantenschrek) (ويعني حرفياً "خوف المهاجر") والذي يُعتقد أنه مرتبط بمتطرفي اليمين في سويسرا، يبيع الأسلحة النارية بحسب ما أُفيد.[227] بحسب وسيلة الإعلام الألمانية زيت أونلاين (Zeit Online)، تم طلب أكثر من 300 سلاح، والتي كان من الممكن استعادة 42

227 ذي لوكال /وكالة الأنباء الألمانية(The Local/DPA) (2017).

من بينها فقط.[228] تألّفت أغلبية المشتريات من مسدسات شريكشوس (Schreckschuss)، لكن تم أيضاً الحصول على أسلحة أخرى. على الرغم من أن السلطات والشرطة السويسرية كانت على يقين ببيع الأسلحة من الموقع، كانت تفتقر للتشريع المناسب، ما حدّ من استجابتها؛ ومع ذلك، وبعد سلسلة من التفتيشات لمنازل الذين اشتروا أسلحة من الموقع، يُعتقد أن مالكه قد شعر بالخوف وأقفل الموقع من تلقاء نفسه في بداية العام 2017 .[229]

في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، أُفيد من وسائل الإعلام أنّ رجل يبلغ من العمر 37 عاماً من هيرينت، بلجيكا، شاهد فيلماً حول الصراع في سوريا وكان قلقاً بشأن الخطر الذي يطرحه "طالبو اللجوء" على عائلته، قد قرر "حماية عائلته" من خلال شراء أسلحة نارية.[230] بحسب بينجامين فيتاريس (Benjamin Vitáris) على ديبدوتويب، تعليقاً على مستندات المحكمة، طلب في وقتٍ لاحق حزمة من الأسلحة من بائع أمريكي على الإنترنت المُظلم شملت بندقية أيه كاي 47 الهجومية، ومسدس جلوك الأوتوماتيكي، وكاتم صوت وذخيرة.[231] تم تنبيه الشرطة البلجيكية، ربما من قِبَل سلطات الحدود الوطنية، بحيث تم ضبط الحُزمة وتوقيف الرجل لدى وصولها إلى عنوان منزله.[232]

وفي مثالٍ مماثلٍ أخير من المملكة المتحدة، وبحسب ما أُفيد، حاول هاري وودوارد (Harry Woodward) البالغ من العمر 21 عاماً وهو من نيوارك شراء سلاح يدوي جلوك و100 طلقة من الذخيرة من الإنترنت المُظلم من أجل "الدفاع عن نفسه من حادث إرهابي".[233] تدخّلت وكالة الجريمة الوطنية في المملكة المتحدة (National Crime Agency [NCA])، بعد تلقي معلومات استخباراتية من وكالة أمريكية ترصد الاتصالات بين وودوارد والبائع على الإنترنت المُظلم، قبل تسليم السلاح اليدوي والذخيرة. حُكِم على وودوارد منذ ذلك الحين بالسجن لمدة 21 شهراً، وكان يمكن أن يُسجن لغاية سبع سنوات لو أصبح السلاح بحوزته.[234]

الجريمة

تورّط عددٌ من المجرمين الأفراد، بحسب ما يُزعم، في شراء أسلحة وأسلحة نارية على الإنترنت المُظلم بحسب ما تشيره الحالات التالية. في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، تم توقيف شرطي بلجيكي يبلغ من العمر 35 عاماً من مجموعة شارلوروا الأمنية والاستخباراتية (Charleroi Security and Intelligence Group). وفق جريدة **بروسيلز تايمز (Brussels Times)**، كان الشرطي قد حصل بنجاح على عددٍ من حزم الأسلحة النارية تحتوي على أسلحة ومتفجرات مختلفة من بائعين على الإنترنت المُظلم وكان يخطط بحسب ما يُزعم لعميلتي قتل لشريكي صديقته السابقة؛ تم تفتيش منزله لدى توقيفه وعثرت الشرطة على أسلحة متعددة أخرى.[235] في الشهر السابق، في سبتمبر/أيلول 2016، أوقفت الشرطة الاتحادية الألمانية (German Federal Police [BKA]) رجلاً يبلغ من العمر 24 عاماً من نويبرج–شروبنهاوسن بعد محاولته شراء أسلحة وذخيرة على الإنترنت المُظلم.[236] لدى تفتيش عنوان منزله، تم اكتشاف عملية زراعة قنّب واعتُقد أنه كان متورط في إمداد المخدرات. بالمثل، في 5 سبتمبر/أيلول 2016، أوقفت دائرة الشرطة في أيرلندا

228 بيرمان (Biermann) (2017).
229 بيرمان (Biermann) (2017).
230 فيتاريس (Vitáris) (2016b).
231 فيتاريس (Vitáris) (2016b).
232 فيتاريس (Vitáris) (2016b).
233 جورمان (Gorman) (2015).
234 جورمان (Gorman) (2015).
235 أندرسون (Anderson) (2016).
236 بيتري (Petry) (2016).

الشمالية (Police Service of Northern Ireland [PSNI]) أحد الشرطيين التابعين لها بعد استخدامه الإنترنت المُظلم لطلب سلاح يدوي، وكاتم صوت وذخيرة.[237] أسفر تفتيش لمركبته عن اكتشاف كمية من الكوكايين كما كشفت تحقيقات إضافية عن أنّه كان متورطاً في تجارة المخدرات.

بالإضافة إلى استخدام الإنترنت المُظلم للحصول على الأسلحة النارية، تم أيضاً توقيف أفراد وإدانتهم لدورهم كبائعين. نقل بيان صحفي نشرته وزارة العدل الأمريكية (US DOJ) في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 عن توقيف بائع أسلحة نارية كان يستخدم الإنترنت المُظلم لبيع وشحن الأسلحة دولياً.[238] كان الرجل من مونتجوميري، ألاباما، قد باع أصلاً بحسب ما يُزعم "23 سلاح ناري على الأقل لأشخاص من حول العالم كله"، بما في ذلك في أستراليا والسويد. حاول بحسب ما يُزعم إخفاء هويته وحجب المحتويات من خلال وضع ملصقات عناوين إعادة خاطئة على الحُزم، واستخدام أسماء مستعارة مختلفة، والإعلان بشكلٍ خاطئ عن المحتويات ووضع الأسلحة النارية بحيث تبدو أقراص صلبة للحاسوب. تمّ في نهاية المطاف تتبع الرجل من مونتجومري من بصمات الأصابع على أحد الأسلحة اليدوية التي باعها وقد أُدين وسُجن.[239]

بالمثل، تم توقيف رجل يبلغ من العمر 41 عاماً مشتبه به ببيع أسلحة نارية على الإنترنت المُظلم في برلين خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2016. بحسب موقع إعلامي ألماني على الإنترنت، أدّت تحقيقات في مبيعات الأسلحة النارية على الإنترنت في المنطقة إلى قيام الشرطة بضبط طردٍ يحتوي على سلاح أرسله إلى زبون.[240] تم وضع مسبار تقني (أي جهاز تنصت) في مركبته وتم تسجيل حديثه بشأن بيع ذخيرة وأسلحة نارية. لدى توقيفه، كان يُعتقد أنه قد باع عشرة أسلحة وكمية غير محددة من الذخيرة في الأشهر الستة السابقة وقد أُدين وحُكم عليه بالسجن لأربع سنوات للاتجار غير الشرعي بالأسلحة.[241]

يتمثّل مثال أخير حول بائع أسلحة نارية مُدان – يُعرف بالاسمين المستعارين "براد جونز" (Brad Jones) و"جانرانر" (Gunrunner) على بلاك ماركت ريلوديد (BMR) – شحن مجموعة من الأسلحة لمشترين دوليين، بما في ذلك في إنجلترا، واسكتلندا، وإيرلندا وأستراليا.[242] شملت الأسلحة النارية المشحونة مسدسات جلوك (Glock)، وبيريتا (Beretta)، وهايبوينت (Highpoint) ووالثر (Walther) نصف الأوتوماتيكية، ومسدسات، والمدافع الرشاشة الصغيرة أوزي (Uzi) وخزن ذخيرة ومئات طلقات الذخيرة. للحد من خطر التعقّب، أزال البائع بحسب ما يُزعم أرقام الأسلحة التسلسلية. تم تتبعه وتوقيفه بعد حملة حفظ أمن ناجحة بين الوكالات تمكنت من تحديده.[243]

الأفراد الضعفاء والمصابون بهوس

تم توقيف رجل في وايلز في مارس/آذار 2015، عندما أدّى تفتيش لمنزله إلى اكتشاف مجموعة من الأسلحة. وعلى وجه الخصوص، كان يملك بندقية بدائية وذخيرة 9 ملم حصل عليها من سوق أجورا (Agora) على الإنترنت المُظلم. بحسب ما أُفيد في الأخبار المحلية، تم الاتصال بالشرطة في وايلز بحسب ما يبدو من قِبَل شرطة العاصمة التي كانت ترصد السوق على الإنترنت المُظلم.[244] على الرغم من أنّه ادّعى أنّ لديه نظرة تنبؤية للعالم وأنه قد اشترى الأسلحة لأغراض تتعلق بالبقاء على قيد الحياة،

237 أيريش نيوز (IrishNews) (2016).
238 وزارة العدل الأمريكية (US MOJ) (2015a).
239 وزارة العدل الأمريكية (US MOJ) (2015a).
240 لوسينسكي (Losensky) (2016).
241 لوسينسكي (Losensky) (2016).
242 وزارة العدل الأمريكية (US DOJ) (2017b).
243 وزارة العدل الأمريكية (US DOJ) (2016).
244 ذي وايف (The Wave) (2015).

وُجهت إليه اتهامات سابقة بالهجوم على امرأة بمطرقة وسكين.[245]

تشمل أمثلة إضافية مونتجوميري بايرن (Montgomery Byrne)، وهو عامل جِبس يعمل لحسابه الخاص ويبلغ من العمر 31 عاماً من بوري، المملكة المتحدة، والذي قد بنى ترسانة من الأسلحة. حاول إضافة مسدس جلوك و300 طلقة من الذخيرة 9 ملم من بائعين أمريكيين على الإنترنت المُظلم وعبّر عن اهتمامه بالحصول على بندقية كلاشنكوف أيه كاي 47 الهجومية في المستقبل؛ وعلى الرغم من ذلك، كان البائعون بحسب ما يُزعم مسؤولين متخفيين في دي إتش أس الأمريكية (US DHS) والذين أبلغوا وكالة الجريمة الوطنية في المملكة المتحدة (UK NCA) على الفور.[246]

في عملية "صارمة" مماثلة في المملكة المتحدة، تنكّر دارين هايلير (Darin Hillyer) على أنه امرأة تسعى وراء الانتقام من حبيب سابق للحصول على مسدس روجر أل سي 9 (Ruger LC 9) نصف الأوتوماتيكي و50 طلقة من الذخيرة 9 ملم عبر الإنترنت المُظلم. وبحسب **إيفنينج ستاندارد (Evening Standard)**، حاول هايلير أن يتم تسليم السلاح إلى مكان عمله في لندن، لتقوم فحسب وكالة الجريمة الوطنية في المملكة المتحدة باعتراض الطرد واستبداله بسلاح مقلّد (غير أصلي) بلاستيكي، مخبأ داخل راديو، والذي يمكنها تتبّعه.[247] أوصلت التحقيقات من جديد إلى المشتري الأصلي ولدى استجوابه من قِبَل الشرطة ادّعى في البداية أنّ محاولة شرائه كانت لمساعدته في التقدّم لوظيفة في وكالة الجريمة الوطنية في المملكة المتحدة قبل الاعتراف في نهاية المطاف بالجرم.[248] وصفه بحسب ما يُزعم زملاء في شركة إدارة عمليات الإفلاس الواقعة في وسط لندن حيث ترأس هايلير عملية تكنولوجيا معلومات على أنّه "حالم" وأن "طباعه تشبه طباع والتر ميتي".[249]

وأخيراً، ولإظهار أنّ العمر ليس عائقاً لدى محاولة الحصول على الأسلحة من خلال الإنترنت المُظلم، أصبح مسؤولو دائرة الشرطة في أيرلندا الشمالية مؤخراً على يقين بمراهق يبلغ من العمر 14 عاماً يحاول الحصول على مدفع رشاش صغير و100 طلقة من الذخيرة. بحسب ما يبدو، كان ذلك لتهديد وتخويف "طرف ثالث". وبحسب ما أفادت به بي بي سي (BBC)، ذكرت الشرطة أنّ الصبي قد قابل عامل حاول شراء الذخيرة منه مقابل 150 جنيه استرليني اعتقاداً منه أنه سيتمكّن من شراء السلاح في مرحلة لاحقة. احتجزت الشرطة الصبي في وقتٍ لاحق. لدى مثوله أمام محكمة باليمينا الابتدائية، قدّم الصبي بياناً معدّاً مسبقاً يأتي على ذكر "رجل من جامايكا" طلب منه بحسب ما يُزعم جمع ذخيرة فارغة وسلاح معطّل.[250] لم تجد المحكمة أي أدلة على العلاقة بالرجل من جامايكا وأفرج القاضي عن الصبي بكفالة قيمتها 500 جنيه استرليني وبشرط أن يبقى في المنزل ليلاً وألا يملك أي هاتف جوال أو أي جهاز آخر بتمكينٍ من الإنترنت.

توضح الحالات الموصوفة أعلاه الطيف الواسع للمجموعات والأفراد الذين تورطوا بالإنترنت المُظلم لشراء أسلحة وذخيرة. ومن المفيد الإشارة إلى أن إمكانية الوصول إلى الأسواق المشفرة يسهّل نسبياً إمكانية الوصول إلى الأسلحة النارية المتاجر بها بصورة غير شرعية بالنسبة للأفراد الذين ليس لديهم بالضرورة خلفية إرهابية أو إجرامية.

245 ذي وايف (The Wave) (2015).
246 آي تي في (ITV) (2016).
247 الوكيل (Alwakeel) (2015).
248 الوكيل (Alwakeel) (2015).
249 الوكيل (Alwakeel) (2015).
250 أخبار بي بي سي (BBC News) (2017).

الملحق D – تقسيم العلامات التجارية للأسلحة النارية

	المنتج	مسدس	مدفع رشاش صغير (ومسدسات أوتوماتيكية)	بندقية	المجموع
العلامة التجارية	أرمسيل (Armsel)	0	0	1	1
	أيه أس أم (ASM)	1	0	0	1
	أيه تي سي (ATC)	1	0	0	1
	أوتو–أوردنانس (Auto–Ordnance)	2	0	0	2
	باريت (Barrett)	0	0	1	1
	بيريتا (Beretta)	18	0	0	18
	بروني (Bruni)	1	0	0	1
	سيزار جويريني (Caesar Guerini)	0	0	4	4
	سي كاي كاي آرمز (CKK Arms)	1	0	0	1
	سي أم جي (CMMG)	0	0	1	1
	كولت (Colt)	29	0	1	30
	كونان كلاسيك (Coonan Classic)	1	0	0	1
	مصنّعة بشكلٍ خاص	1	2	2	5
	سي زي (CZ)	4	0	0	4
	ديرينجر (Derringer)	1	0	0	1
	دريسي (Dreyse)	1	0	0	1
	إيكول–فولتران (Ekol–Voltran)	18	2	0	20
	فينويركبو (Feinwerkbau)	0	0	1	1

المنتج	مسدس	مدفع رشاش صغير (ومسدسات أوتوماتيكية)	بندقية	المجموع
فلوبير (Flobert)	0	0	1	1
أف أن (FN)	4	0	1	5
فرانشي (Franchi)	0	0	4	4
جلوك (Glock)	59	1	0	60
إتش أند كاي (H&K)	6	0	1	7
هاي بوينت (Hi-Point)	1	0	0	1
آي أم آي (IMI)	1	4	0	5
إيثاكا (Ithaca)	5	0	0	5
آيفر جونسون (Iver Johnson)	1	0	0	1
كيل-تك (Kel-Tec)	3	0	0	3
كيمبر (Kimber)	6	0	0	6
كيمبر كاستوم (Kimber Custom)	1	0	0	1
لوجر (Luger)	2	0	0	2
أم أند بي (M&P)	1	0	0	1
معادي (MAADI)	0	0	2	2
ماجنوم ريسرتش (Magnum Research)	1	0	0	1
موزير (Mauser)	1	1	0	2
ميترو آرمز (Metro Arms)	2	0	0	2
موسبرج (Mossberg)	0	0	1	1
نايتهاوك ماستوم (Nighthawk Custom)	1	0	0	1
بارا يو أس أيه (Para USA)	1	0	0	1
راتزبرج (Ratzburg)	2	0	0	2
روسي (Rossi)	1	0	0	1
روجر (Ruger)	18	0	0	18
راشن (Russian)	1	0	0	1

المنتج	مسدس	مدفع رشاش صغير (ومسدسات أوتوماتيكية)	بندقية	المجموع
سيج سوير (Sig Sauer)	18	0	1	19
سميث أند ويسون (Smith&Wesson)	12	0	1	13
سبرينجفليد (Springfield)	5	0	0	5
ستيير (Steyr)	0	1	0	1
ستيير أوج (Steyr Aug)	0	0	1	1
أس تي آي (STI)	1	0	0	1
توروس (Taurus)	8	0	0	8
تونا (Tuna)	2	0	0	2
يوماريكس (Umarex)	0	1	0	1
غير محددة	25	8	6	39
في كوجار (VCougar)	1	0	0	1
فولجا (Volga)	1	0	0	1
في زي (VZ)	0	1	0	1
والثر (Walther)	9	0	0	9
ويبلاي (Webley)	1	0	0	1
وينشستر (Winchester)	0	0	1	1
زاستافا (Zastava)	1	0	2	3
زوراكي (Zoraki)	3	1	0	4
المجموع	**284**	**22**	**33**	**339**

الملحق E – جدول أعمال ورشة عمل الخبراء

التاريخ: 20–21 مارس/آذار 2017

المكان: لندن، المملكة المتحدة (UK)

تقسيم المشاركين بحسب الانتماء:

- فريق المشروع: 3
- خبراء أكاديميون آخرون: 2
- حكومة وطنية: 1
- وكالة إنفاذ قانون وطنية: 8
- وكالة إنفاذ قانون وطنية (من خارج الاتحاد الأوروبي): 1
- وكالة إنفاذ قانون إقليمية: 2
- منظمة دولية: 2

جدول الأعمال:

اليوم الأول	اليوم الثاني
• الترحيب ومقدمة الطاولة المستديرة	• عرض النتائج الكيفية (الوصفية)
• الخلفية وأهداف المشروع	• مناقشة الطاولة المستديرة
• إحاطة حول ديناميكيات الأسواق المشفرة والمنهجية	• استراحة شاي/قهوة
• عرض النتائج الكمية	• (تتمة) مناقشة الطاولة المستديرة
• مناقشة الطاولة المستديرة	• عرض الخطوات القادمة
• ملخص اليوم والملاحظات الختامية	• ملخص اليوم والملاحظات الختامية

ثمّة جدلٌ دائرٌ حول مدى قيام الأسواق السوداء على شبكة الإنترنت، والتي تُعرف بتسمية "الإنترنت المُظلم"، بصفتها جزء الإنترنت الذي هو غير قابل للبحث باستخدام محرّكات البحث التقليدية والمخفي وراء برمجيات عدم الكشف عن الهوية، بتيسير الاتجار بالأسلحة. ظهرت تفاصيل في وسائل الإعلام بعد حادثة إطلاق النار في ميونخ في العام 2016، تربط الأسلحة المُستَخدَمة من قِبل المهاجمين بالبائعين على أسواق الإنترنت المُظلم. وقد ربط بعض التقارير الإعلامية أيضاً الهجمات الإرهابية في باريس في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 بهذه المنصات.

وعلى الرغم من مستوى القلق المرتفع المُتصوَّر في المجتمعات الأوروبية بعد الهجمات، تُعتبر أغلبية المعلومات العامة المتوفّرة حول هذا الموضوع قولية، وتعتمد على بيانات ثانوية بحسب ما أُفيد بعد أحداثٍ إرهابيةٍ أو عمليات إنفاذ قانون ناجحة. قليلةٌ هي الأمور المعلومة بشأن بيع الأسلحة على الأسواق المُشفّرة من منظور بحث تجريبي. في حين تم التحقيق في دور الإنترنت المُظلم في السنوات الأخيرة من قِبَل المجتمع الأكاديمي فيما يتعلق بتجارة المخدرات غير المشروعة، لم يتم تحقيق سوى القليل لتأسيس قاعدة أدلة دقيقة توثق حجم الاتجار بالأسلحة بتمكين من الإنترنت المُظلم ومقياسه ونطاقه.

يهدف هذا التقرير إلى سدّ الفجوة الحالية في المعرفة من خلال استخدام مقاربة متعددة الأساليب بالاعتماد على البيانات الأولية التي تم استخراجها من أسواق الإنترنت المُظلم، ومراجعة المستندات واستشارة الخبراء. توفر نتائج هذه الدراسة فهماً أولاً تجريبياً موثقاً للظاهرة وتقدّم رؤية أولية في التداعيات المحتملة، بالإضافة إلى الاعتبارات ذات الصلة لصانعي السياسات والقرارات.



Arabic Translation
"Behind the Curtain: The Illicit Trade of Firearms, Explosives and Ammunition on the Dark Web"
RR-2091/1-PACCS